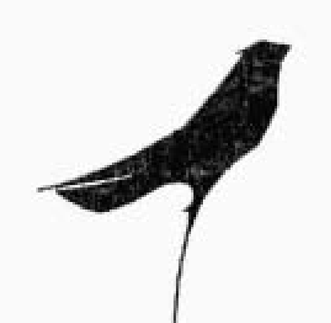
خالد محمد خالد

# أَزْمَةُ الحرّيَّة فى عَالَمِنَا

دار المقطم
للنشر والتوزيع








٥٠ شارع الشيخ ريحان- عابدين

القاهرة - مصر

Tel: (00202) 7958215-7946109

Fax: (00202) 5082233

Email:
elmokatam@hotmail.com

رقم الإيداع ٨٥٩٦ / ٢٠٠٦

الترقيم الدولى .I.S.B.N

977 - 5732 - 71 - 9

# فصول الكتاب

# مقدمة

• هذا الكتاب يريد أن يقول : إن حرية الإنسان فى عصرنا هذا ، تعانى أزمة حقيقية ...

وإن أزمة الحرية فى عالمنا ، هى أزمة عالمنا ..

وإذا كان لهذه الأزمة أكثر من سبب ، فإن سببها الأول ، والأهَم ، هو أن كل نظام من النظم السائدة فى العالم ينظر إلى الحرية بوصفها أداةً عليها أن تخدم أغراضه ، بدلا من أن يراها « القيمَةَ الأم » التى يجب أن تدور فى فلكِها ، جميع القيم ، والنظم ، والاتجاهات ... !!

• والحرية ، هى ذلك الشىء الذى يصعب تعريفه ؛ لفرطِ بداهته .. وبداهَةِ حتميته ، وقَداسته ..

بيدَ أن الحرية التى نعالج أزمتها فى هذا الكتاب ، هى — أولا وأساسًا — الحرية السياسية .

وذلك لايعنى التهوين من شأن الحريات الأخرى ، كحرية الفكر ، وحرية القول، وحرية الضمير ..

بل يعنى أن الحرية السياسية ، هى « المجال الحيوى » الذى تترعرع فيه كل الحريات .

فحيث تبلغ « الحرية السياسية » رُشدها ، وتبسط نفوذها تتألق الحريات كلها ، وتتحول الحياة إلى مهرجان عظيم ..

• والحرية السياسية هى « الديمقراطية » ..

والديمقراطية – كما نراها – بسيطة ، بساطة الحقيقة ..

فهى ليست نظامًا للحكم وحده ، بقدر ما هى منهج للحياة كلها – غايتها أن تردَّ الأوطان إلى شعوبها .. وأن تضع جميع قوى الاقتصاد ، والسياسة ، والاجتماع ، فى خدمة الإنسان ، معتمدة فى إنجاز ذلك كله على العدل ، والحقيقة ، والحرية ..

• بيد أن مفهومها السياسى ، كنظام للحكم ، يشكل قاعدتها الأساسية .

وهذا المفهوم أيضًا مُستبين ، وواضح .

فهى تعنى : أن تكون الدولة هى « سلطة السيادة » - والدستور ، الذى هو « قانون السيادة » - والحكومة ، التى هى « سلطة التنفيذ » - أن يكون هذا كله ، ممثلا لسيادة الشعب على جميع مقدَّرات سلطته ، وسياسته ..

تعنى : أن تكون الأمة ، مصدر الحكومة ، ومصدر القانون .. وأن تملك حقها الكامل فى نقد الحكومة ، ونقد القانون ..

تعنى : أن يكون للشعب ممثلون ونوابٌ ، يجيئون ثمرة اقتراعه الحر – يمثلون السيادة المباشرة للشعب ، ويتمتع من يشاء منهم بحق المعارضة السياسية فى شكلها القانونى ، وكيانها المستقل ..

تعنى : أن يكون هناك « رأى عام » يتمتع أفراده بحقوق الإنسان الحر ، تغذيه صحافة حرة .. وأفكار طليقة . ومناقشات ، لا تعرف

التردد ولا الإحجام ..

تعنى : أن يتوفر الأمن النفسى ، والاجتماعى ، والقانونى ، لكل أفراد المجتمع ومواطنيه .

تعنى أن تختفى الامتيازات السياسية ، ليأخذ مكانها حق تكافؤ الفرص . على جميع مستويات العمل السياسى والوطنى .

- هذه هى الديمقراطية ، كنظام للحكم ..

فليكن اسمها ، ما يكون ؛ لكن لِنذكُر دائمًا ، أن هذا هو جوهرها .. وهذه هى خصائصها .

وهى حين تعمل وَفق خصائصها هذه ، دون تعويق لها ، أو إنقاص من نفوذها ؛ فإنها لا تقف عند حدود وظيفتها السياسية بل تتخطاها إلى وظيفتها الاجتماعية ، فتجعل الثروة القومية ملكا للشعب .. كما جعلت السلطة السياسية فى يد الشعب ..

- ولما كان العالم اليوم يسوده – فى معظمه – نظامان لهما نفوذهما الواسع العريض ، النظام الرأسمالى .. والنظام الاشتراكى الماركسى .

ولما كان هذان النظامان ينطويان كلاهما على عوامل فعالة وثابتة ، تشكل أزمة الحرية وتُضاعفها ؛ فقد كان علينا أن نتعقب هذه العوامل فى مظاهرها ، وأن نكتشف فلسفة الأزمة فى أعماق كل من النظامين المذكورين .

- ولقد جعلنا حقل دراستنا هذه – دول القمَّة – فى كل من

المجتمع الرأسمالى ، والمجتمع الاشتراكى ، باعتبارها الدول التى بلغت التجربة الاقتصادية والسياسية فى كُلٍّ منها ، ولِكُلٍّ منها - النمو الهائل الذى يمكننا من رؤية تجربة على حقيقتها ، وبالتالى يتيح لنا صدق الحكم لها أو عليها ..

كما وأنه على الرغم من عدم اعترافنا بالنظام الطبقى فى التركيب العالمى ، فإننا لا نتجاهل الواقع الماثل أمامنا ، حيث توجد دول « كبرى» ودول « أخرى » .. وحيث تلقى الدول الكبرى فى كل من المعسكرين انعكاسها ، وقدوتها ، ونفوذها على بقية الدول المشابهة لها فى النظام ، أو الدائرة معها فى الفلك ..

- وحين نضرب هذه الدول الكبرى فى كلتا الجبهتين - الرأسمالية والاشتراكية الماركسية مثلا لما نقول ..

وحين نستمد من واقع حياتها مظاهر أزمة الحرية ، فإن الرغبة فى التشهير أو الإحراج ، لا تخطر قط ، ببالنا .. ولا تهوم ، حول تفكيرنا .. الموضوع كله ، يتلخص فى أن الكاتب يحمل للحرية كل الولاء ، ويؤمن بها كل الإيمان ، ويرى أن المهمة الأساسية لكل فلسفة وكل نظام، هو توفير المزيد من الحرية للبشر .

فإذا عجز نظام ما ، أو تعثَّر فى مهمته هذه فإن واجبنا أن نبحث عن أسباب عجزه وتعثُّره ، ونعاونه بالرأى الأمين الصادق على النهوض إلى مستوى هذه المهمة الجليلة ..

• وعلى الرغم من أن البحث يدور داخل الأفق الذى رسمنا حدوده؛ فإنه لم يكن من الطبيعى أن يغفل الكاتب دور مجتمعه ودولته تجاه هذه الأزمة ، وهكذا عقدنا لهذا الفصل الأخير من الكتاب — «نحن، والأزمة» .

• وسيلتقى القارئ أول الكتاب بفصلين : يتحدث أولهما فى إيجاز ، عن قصة الرأسمالية ، وهى تتكون عَبْر التاريخ ، فى الفكر والتطبيق ...

ويتحدث ثانيهما ، عن قصة الاشتراكية ، وهى تتكون أيضا وتنمو ، داخل الفكر والتطبيق .

وقد أردنا بهذين الفصلين ، أن يكونا قاعدة للتفكير، ننطلق منها إلى مواجهة القضية ودراستها .

والآن ؛ تعالوا ، نقرأ معًا ومهما يكن حظنا من الاتفاق فى الرأى ، أو الاختلاف فيه ، فإن صفحات الكتاب ستكشف لنا عن حقيقة لن تكون موضع خلاف .

تلك هى : أن أزمة الحرية فى عالمنا ، أزمة حقيقية ..

وأن البحث عن علاج سريع وجاد ، هو واجب البشر أجمعين ؛ لأن مستقبل الحرية ، هو مستقبل الإنسان ..

خالد محمد خالد

# الفصل الأول

## دعه يَنتج ، دعه يَبِع

عندما انهارت الامبراطورية الرومانية تحت وطأة الغزو الجرمانى ، وغطى مدنها الخراب ، واضمحلت تجارتها — تقدم البرابرة الغزاة ليرثوا البلاد والعباد .

وتحول قادتهم إلى ملوك ، يحيط بكل ملك منهم كبار أنصاره الذين منحهم « قائدهم » « الملك » الإقطاعيات الواسعة .

وما لبث هؤلاء السادة الإقطاعيون أن انفصلوا عن ملوكهم ، مستقلين بسلطانهم — يملكون الأرض المُعطية ، ويحمون الأتباع الذين يُفلحونها لهم، أو يستأجرونها منهم .

كانت الغلال التى تخرجها الأرض تتطلب مَطاحن .. والكروم التى تثمرها الأرض تتطلب مَعاصر .. والزراعة ذاتها تتطلب آلات للفلاحة

وأخرى لنقل المحاصيل . وهكذا كان الإقطاع يتضمن الصناعة .

وكان ثَمت فى بقاع أخرى من العالم - سيما فى الحوض الشرقى للبحر الأبيض المتوسط - تجارة رابحة . وأسواق عامرة . اتصل بها سادة الإقطاع هؤلاء ، حاملين إليها ذهب روما ، وعائدين منها ببضائع الشرق وإنتاجه .

واتسع مجال الحياة ، وعادت المدن للظهور ، وصار هناك حِرفيون وتجار - تحداهم أول الأمر سادة الإقطاع ، ثم ما لبثوا تحت ضغطهم النامى المتكتل أن تخلوا لهم عن بعض الامتيازات ، لِقاء أموال يتقاضونها .

وهكذا - كما يقولون - وُلدت البرجوازية ..[1]

***

كانت وسائل الإنتاج بدائية ، ومن ثم كان الإنتاج بطيئًا .. ومن ثم - مرة أخرى - تفوقت التجارة على الصناعة . وتفوق التجار على الحرفيين فامتازوا عنهم بثرائهم وبمصالحهم الخاصة ، وذهبوا يحملون هذا الثراء بمزيد من الدَّعم لوجودهم الطبقى وامتيازاتهم الطبقية .

بَيْد أنها أعنى البرجوازية حتى ذلك الحين كانت واقعة - على نحومّا - تحت سيادة النبلاء - أمراء الإقطاع .

---

(١) راجع كتاب « القوانين الأساسية للاقتصاد الرأسمالى » الفصل الثالث ، والرابع - تاليف : جان يابى - ترجمة : شريف حتاتة - محمد خليل قاسم - سعد كامل - وليم طوسون .

ورأى « الملك » فى البرجوازية ، هذه الطبقة الوسطى النامية قوة يمكن استغلالها للحد من سلطة النبلاء ، كما يمكن الاستفادة من ثروتها فى بناء الدولة .

وجاءت الحملة الصليبية الأولى ، تتلوها حملات ، فدفعت قوى التجارة إلى الأمام. وأخذت قوافلها تروح وتغدو بين أوربا والشرق الأدنى وانتعشت المدن التجارية ، وسقطت مقاليد الحكم فى أيدى كبار التجار ، وأصحاب المصارف ، ومالكى السفن .

كذلك نمت قوى الزراعة ، وجُففت المستنقعات ، وتقلص الرق ، واشتد ونما كيان الفلاحين .

وكان يصاحب ازدهار التجارة ، تعارض المصالح بين التجار والحرفيين تعارضًا يؤدى إلى أزمات وانتفاضات لم يكن يفيد منها سوى « الملك » أو « الإقطاعى » ، أو هما معا ..

وفى هذه الحقبة انتصرت الملكية سياسيًا ، وعظم نفوذها ؛ فاهتمت بالتجارة وبالصناعة لتشيد بهما دولا قوية فارهة .

وهكذا وجدت البرجوازية التجارية والصناعية فرصتها .

كان العرب فى تلك المرحلة التاريخية من أهم القوى المُكيفة لهذا التطور الذى يجرى فوق أرض أوربا .

فقد كانوا بحكم تقدمهم الحضارى وموقع بلادهم ، الوسطاء بين

الأوربيين وكل تقدم يحرزونه فى دنيا التجارة والصناعة والمعرفة .

وأخذت هذه الروابط تخف عندما اكتشف طريق آخر ربط أوربا بالبلاد المنتجة للسلع التى تحتاجها .

وأيامئذ ، اكتُشفت أمريكا .. ثم ظهر الذهب الأسود غزيرًا وفيرًا ، فساعد مع ظروف أخرى على تكويم الثروات وتكديسها . ومع هذه الثروات الطافية أخذت الصناعة اليدوية تَنداحُ وتتكاثر .

وأخذت تستقبل أعدادًا كثيرة من الأتباع الذين كان الإقطاعيون يطردونهم من الأرض ، وكثرت الورش الصناعية ، وكثر فيها وحولها العمال الكادحون ..

وفى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، أهلَّ عصر الآلة مرهصًا بتقدم خارق وعاصف فى والصناعة التجارة ، ثم فى كل مجالات الحياة . وآنئذ زحفت المصانع آخذة مكان الورش ... وطَفِق رأس المال ينمو وينتشر مزيحًا من طريق توسعه كل عقبة .

وأخذت البرجوازية تتحول إلى طبقة أعلى . فقد استطاع المهرة الأذكياء منهم أن يسيطروا على الصناعات الهامة ، ويحتكروا الإنتاج والتجارة .

وهكذا شهد النصف الأول من القرن التاسع عشر تطورًا هائلا وخاطفًا فى الاقتصاد الرأسمالى ، كما شهد الرأسماليةَ تتربع على عرش مكين .

وعلى الرغم من الأزمات التى كانت تعترض طريقها وتطورها ، فقد ذهبت تتقدم بسرعة خارقة .

ولقد أصبح البخار والآلة فى خدمة إنتاج رأسمال كاسح ، ليس فى أوربا وحدها ، بل وفى أمريكا بصورة أكبر .

وأخذت أرقام الإنتاج تصعد صعودًا سريعًا ومثابرًا فى كل الصناعات الهامة – الحديد ، والفولاذ ، والغزل ، والنسيج – كما ازداد استغلال المناجم .

وازدادت مع هذا كله صفوف الطبقة العاملة .. !!

ونمت الخطوط الحديدية ، والسفن التجارية حركة التبادل فى كافة أرجاء العالم ، وكُرِّست الأسواق لمجد الرأسمالية الفاتحة .. !!

ورأت فى حرية الإنتاج وحرية التصدير والتعامل بركة لا تؤذن بانتهاء ، فرفعت لها شعارًا قدسته تقديسًا هو :

« دعه ينتج .. دعه يبع » !!

« دعه يعمل .. دعه يَمُر » !!

***

خلال التطور الرأسمالى – الذى مررنا به مسرعين – كان هناك تيار عقلى وفلسفى يتكون فى أوربا التى تلقت من العلماء والفلاسفة العرب والمسلمين المواد الرئيسية لثقافتها – فعن ابن رشد ، وابن سينا ، والفارابى ، وعن ابن الهيثم ، والرازى ، وابن باجه – وغير هؤلاء من العلماء تلقت

أوربا موجات مضيئة من المعرفة والعلم ، أخذ الفلاسفة الأوربيون يدرسونها ويُنمونها ؛ فبزغ هناك عصر العقل والعلم مبتدئًا بـ «الثورة الكوبرنيكية » التى هز بها « كوبرنيكس » وجاليليو » ، و«نيوتن » ، أعمدة العالم القديم ، وصاغوا نموذجًا لعالمنا الحديث كله .

جاءت نظرية « كوبرنيكس » بأن الأرض كوكب يدور حول الشمس ، وليست مركزًا للكون فى منتصف القرن السادس عشر ، وتلاه « جاليليو » فى منتصف القرن السابع عشر ، ثم « نيوتن » فى أواخر القرن نفسه .

إن العمل الذى قام به هؤلاء الثلاثة الكبار فتح أبواب تغيير شامل فى علاقة الإنسان بالكون وفهمه له .. وفتح بالتالى جميع الطرق والمسالك أمام العقل الإنسانى

وأخذ الفلاسفة الأوربيون يبحثون عن الحقيقة معلنين كما يرى «بيكون»[١]

« أن المعرفة هى سبيل الإنسان الأوحد للسيطرةعلى عالمه وعلى الطبيعة، وأنها – أى المعرفة – ليست مجرد استدلال منطقى من مبادئ لم تُختبر علميًا ، إنما هى اكتشاف حقائق جديدة عن الطبيعة ، وهى ذلك الفهم الذى يدركه الإنسان خلال تأثيره العملى على الطبيعة ، وخلال محاولة تغييرها ... »

---

(١) كتاب « مدخل إلى الفلسفة » ص ٩٠ تأليف : دكتور جون ليوبس ترجمة : أونر عبد الملك

ومع هذا الانتصار للعقل والمعرفة وللجديد المقبل كله ، عَظم الانتصار للحرية ، ولحرية الفرد بصفة خاصة حيث كانت مُكبلة بقيود عاتية فرضتها الأسرُ المالكة ، والكنيسة ، والقابضون على مصادر الرزق فى الزراعة والصناعة والتجارة .

فنهض فلاسفة من طراز « لوك » الذى راح يبشر بتقديس حق الفرد فى الحياة ، والحرية ، والتملُّك .

وسارت وراءه الطبقة المتوسطة فى إنجلترا التى كانت يومئذ تعانى استبداد أسرة « ستوارت » المالكة متحالفا معا فى هذا الاستبداد الإكليروس ، والأرستقراطية البريطانية وتلقف دعوته فى فرنسا « فولتير » الذى كان من أكثر المتحمسين لفلسفته .. وكان هناك « ديدرو » و « رسّوو » و « توم بين » ..

بيد أنه من خلال هذا التيار الدافق .. تيار الفلسفة الجديدة التى تنادى بحرية الفرد كله .. عقله وضميره ، ومصيره ، خرج على العصر فيلسوف ترجم هذه الحرية إلى لغة الأرقام والاقتصاد ، ونشر كتابه الهام « ثروة الأمم» .. ذلكم هو « آدم سميث »

لقد وجدت فيه الرأسمالية فيلسوفها ، وفلسفتها

ويرى « سميث » : أن مسايرة القانون الطبيعى ، لا تحديه ، هى خير طريق إلى السعادة ، وهذا القانون الطبيعى يتطلب أن يكون الفرد حرًا ، لا تفرض على حريته فى الإنتاج والتعامل أية قيود .

وعمل الإنسان من أجل مصلحته الخاصة ، هو فى نفس الوقت عمل من أجل الصالح العام ، لأن تحقيق المنفعة الشخصية للفرد – أى فرد – مرتبط بتبادل المنافع مع الآخرين .. وكل فرد فى حاجة إلى الآخرين مثلما هم فى حاجة إليه .

وهذه الحاجات المتبادلة هى بمثابة القانون أو الضمير الذى يَتَحتم على الأفراد احترامه – تلقائيا – إذا أرادوا أن ينجحوا فى أعمالهم . من أجل ذلك رفض « سميث » كل تدخل فى حرية العمل ، وحرية التجارة ، وحارب الحماية الجمركية ، وأعلن أن وظيفة الدولة هى : – « حماية الذين يملكون ، من الذين لا يملكون » .. !!

ولقد ذهب فى مُناصَرة المنافسة الحرة إلى أبعد مدى .. وأصبح الشعار القائل « دعه يعمل .. دعه يمر » مذهبا وفلسفة يذود عنهما حتى الموت ، رجال من طراز « آدم سميث » و « ريكاردو » ، وآخرين ..

***

وخلال المراحل الهامة من تطور الرأسمالية ، كان يواكبها أيضًا تطور سياسى كبير .

فلم تعد حقوق الإنسان تكتفى فى التعبير عن نفسها بالفلسفة ، بل راحت تُزاحم القوة المناوئة حتى تُشكل نفسها شيئًا فشيئا فى قانون يفرض احترامه قدر المستطاع .. وحين لم يكن لهذا التيار الجديد متنفس سوى الثورة ، كانت الثورة تقوم وتشتعل لتجعل من الحرية ومن حقوق الشعب قانونًا نافذًا – كما حدث فى منتصف القرن السابع عشر إذ قامت ثورة «

البيوريتان » فى بريطانيا فكنست استبداد الملك وتحكم الكنيسة ، وجعلت البرلمان وحده مصدر التشريع والقانون ، وصار الفصل بين السلطات مبدأ من مبادىء الحكم ، وضمن القانون لكل فرد حرية الاعتقاد ، وحرية القول ، وحرية النشر ، وحرية الاجتماع [١] .

فلما جاء القرن الثامن عشر – وبصفة خاصة النصف الثانى منه حيث كان الاقتصاد الرأسمالى يبدأ مع الآلة ومع مناجم الذهب انطلاقةُ العارِم ، أخذت ثورات الحرية تقذف لهيبها الماحق .. ففى فرنسا حيث لم يكن لأغلبية الشعب أية حقوق سياسية أو قانونية تجاه الملك والنبلاء والكنيسة ، قامت الثورة الفرنسية تأكل الأخضر واليابس ، وتعلن حقوق الإنسان فى عنفوان مُدمر .. !

وقبل هذا بسنوات قامت الثورة الأمريكية لتحرر الولايات المستعمرة من قبضة جورج الثالث واستعمار بريطانيا ، ولتعلن غداة انتصارها أنها أمة تُولَدُ فى الحرية ، وأن الناس متساوون فى الحقوق والواجبات ، وأن لكل فرد من البشر حقه الكامل فى الحرية وفى السعادة .

وعلى ثبجِ هذا التيار المتساوِق من الفكر والثورة ، كانت هذه المجموعات الوطنية المتحررة ، القائم حكمها على التنظيم والمركزية تعطى نموذجا للقوميات التى سيتعاظم مَدها . وتتسع دائرتها .

***

---

(١) راجع كتاب « الديمقراطية فى التكوين » الفصل الثالث – تأليف : عطا بكرى .

من هذه العوامل جميعها كانت الرأسمالية تقْتات فى مهارة ، وتغتذى فى نهم ، منتهزة كل فرصة لتنمو ..

وهكذا اتخذت من العالم الزاحف المتّشح بنور الحرية موطنا لها ، ثم راحت فى دهاء تحاول بسط نفوذها على قيم هذا العالم ، وتكيف نموه الحر وفق مصالحها متنكرة ليس فقط للمبادئ التى صاغت هذا العالم المتطور وشادَتْه ، بل وللمبادئ التى استمدت الرأسمالية نفسها منها وجودها ، وبنت عليها حقوقها .

لقد واصلت الرأسمالية سيرها .. فلما جاء القرن التاسع عشر جعلت منه مسرحا لأطماعها اللاهثة ، وحروبها الداهِمة ، واستعمارها المنْتشِر كريح السموم .. ! وتلَقَّى القرن العشرون — قرننا الذى يُعانينا ونُعانيه .. تلقى ميراثها الباهظ الذى لا يزال يُثقل ظهره ، ويَفْدحُ كاهِلَه .

بَيْد أنه لم يتلق هذا الميراث وحده ، فقد كان ثمت قَدر آخر يتكون عبْر التاريخ ويتسلق حركته ..

أجل ، كانت هناك حركة مُضادة .. لها فلسفتها ومنهجها وغاياتها البعيدة .

ولقد نَمَت مع الرأسمالية وداخلَها ، معترضة طريقها فى كل خطوة وصارخة فى وجهها بتحدّيات أرْبَكتها .

فإذا كان من الخير لبحثنا هذا أن نُلم بعُجالة عن مسير هذه الحركة ؛ فدعونا نفعل ..

******

## الفصل الثانى

# مِن أغصانِ الزيتونِ إلى المطرقةِ ..

**عندما** كان حكماء مصر القديمة يُردّدون من آلاف السنين كلماتهم عن العدالة ، كانوا يَبثّون أشواق الجنس البشرى إلى أجمل رؤاه . وأقدس تبعات مسيره ومصيره .

فعندما كانوا يرددون :

« لا تبغِين بثروتك التى أتتك منحة من الإله ؛ فإنك لست بأحسن من أقرانك الذين حَل بهم الفقر .. »

أو يقولون فى وصاياهم : « لا تصنعن نفسك مَعبرا على النهر . ثم تجاهد بعد ذلك لتجمع أجره ... خذ الأجر من الرجل صاحب

الثروة ؛ ورحب بمن لا يملك شيئا ... »[١]

وعندما كانت ديانتهم تقول لهم على لسان الإله :

«لقد صنعتُ الرياح الأربع ، لكى يتنفس منها كل إنسان كزميله ، إبّان حياته ..

« لقد صنعت مياه الفيضان العظيمة ؛ لكى يكون للفقير فيها حق كالعظيم ..

« لقد صنعت كل إنسان مثل غيره من الناس .. »[٢]

وعندما كان بعض حكامهم يقدم حسابه إلى الآهِه ، وإلى الشعب بهذه الضراعات :

« لقد أعطيت الأرملة قبل ذات البعل .. »

ولم أميز الرجل العظيم فوق الرجل الفقير فى شىء .. »

وحين أقبل الفيضان بالغلال والخير ، لم أجمع المتأخر من الضرائب عن السنين المجدبة .. »[٣]

حين كانت تلك المبادئ تَصدَح من آلاف السنين فى آفاق مصر القديمة، لم تكن تصور أمانِيَّ مُعاصريها وحدهم .. بل أمانى الإنسان

---

(١) الأدب المصرى القديم للمرحوم سليم حسن – جـ أول : ص ١٨١ ، ٢٦١

(٢) كتاب « ما قبل الفلسفة » ترجمة : جبرا إبراهيم جبرا – ص ١٢٧ .

(٣) كتاب « الأدب المصرى القديم » – سليم حسن .

جميعه .. وكانت تلك الرؤى ، والكلمات، والمحاولات ، بمثابة اختبار المعازف التى ستعزف البشرية عليها ذات يوم لحن العدالة مُتكاملا فذًّا .

وعندما كان فى آشور وبابل ، والهند ، وأثينا ، والصين ، من يرددون مثل هذه المُثل ، ويصدحون بها على السهول ، وفوق الروابى ، وينقلون بها فى رفق احتجاج الكهوف المُترِبة على القصور المُترَفة ..

وعندما كان أنبياء الله ورسله الذين تجردوا عن كل أغراض الدنيا ، وتفوّقوا على كل إيحاءاتها ، يجوبون الحياة شعْثًا غبرًا ، مبشرين ومنذرين ، كانوا يغنون دوما للعدل وللعيش سواسية فيما أخرج الله للناس من رزق .

وكانت تلك الدعوات تثير أحيانا بعض الناس فتدفعهم إلى تمرد جماعى كما حدث فى مصر القديمة ذات يوم ، إذ يقال إنها شهدت أول ثورة أو محاولة للثورة ضد الظلم الاجتماعى فى التاريخ ، كما كانت تدفع آخرين إلى أن يَنتبذوا من دنيا الناس مكانا قصيًّا ويهاجروا إلى حيث يقيمون مع أنفسهم ، ولأنفسهم ، جماعة لها حياتها المبرأة من الامتيازات والطبقية – كما حدث فى فلسطين يوما إذ التقى جماعة الآزيين[1] » على فكرة الحياة المشاعة، متخذين مزرعة جماعية غربى البحر الميت ، محرمين على أنفسهم أن يملك أحدهم بيتا ، أو مالا ، أو حتى فراشا – مَعًا يعملون .. ومَعًا يأكلون ويعيشون .. !!

---

(١) قصة الحضارة – جـ ١١ – ص ١٧٤ تأليف ديورانت – ترجمة محمد بدران

كانت هذه وأمثالها محاولات جانبية . أما الصورة الرئيسية لحياة البشر فى تلك الحقب ، فكانت تمثل احترام الملكيات كبيرها وصغيرها . مهما يكن ما تنطوى عليه من تفاوُت وافتيات ، ولعله لم يحدث فى ذلك التاريخ القديم ، أن نهض حاكم ، أو قامت دولة لتطبق – محاولة اشتراكية – سوى تلك التجربة الجريئة والعجيبة التى قام بها الامبراطور الصينى « وو – دى » أعظم أباطرة أسرة « هان » والذى حكم الصين من عام ١٤٠ – إلى عام ٨٧ قبل الميلاد .

وعن هذه الوثبة المُبكِّرة يحدثنا « ديورانت » فى كتابه قصة الحضارة [١] ، فيقول :

« وأخذ « وو-دى » يقوم بتجارب فى الاشتراكية ، فجعل موارد الثروة الطبيعية ملكا للأمة ، وذلك ليمنع الأفراد من أن يختصوا أنفسهم بمصادر الثروة التى يَجنون من ورائها الأموال الطائلة ، ويُخضعون بها الطبقات الدنيا .

« واحتكرت الدولة استخراج الملح والحديد وعصر الخمور وبيعها .

« وأراد أن يقضى على سلطان الوسطاء والمضاربين فأنشأ نظاما قوميا للنقل والتبادل، تشرف عليه الدولة .. . »

---

(١) جـ رابع – ص ١٠٣ إلى ١٠٧ ترجمة : محمد بدران .

وكان طبيعيا أن تواجه هذه المحاولة بالمكائد ، فانتكست ذات يوم ، ولكن بعد قرابة ثمانين عاما جلس على عرش الصين امبراطور آخر اسمه «وانج مانج» . فاستأنف السير على الطريق فى سداد يفوق سَلفه ، وقام بتأميم الأرض الزراعية وتقسيمها إلى قطع متساوية ، حيث وزعها على الفلاحين ، ثم أصدر قوانين تحرم بيع الأرض وشراءها . حتى لا تعود الملكيات الزراعية إلى تضخمها وانتشارها مرة أخرى .. !

ولكن النكسة عادت قوية ماحقة . فسقط الامبراطور ، وسقطت التجربة كلها ، وسقطت معها أول دولة اشتراكية فى التاريخ .

***

من ذلك كله نرى أن إيمان البشر بحياة تتفوق على الاستغلال والظلم ، إيمان قديم عبّر عن نفسه بشتى وسائل التعبير .

ولقد كان العدل الاجتماعى تسبيحة عَذبةً على ألسنة المبشرين بمستقبل الإنسان عبر القرون .

وكانت آمال الناس فى كل عصر تهيب بملكوت المساواة ليقترب . — كانت محاولات وأمانىّ ...

وكانت فى مجموعها وديعة مسالمة تتجه بكلماتها إلى الضمير لتكسبه إلى صفّها من غير قتال .

كانت أغصان زيتون تُلوح للقافلة البشرية أن : هذا هو الطريق .

وواصلت الدعوات النبيلة طريقها ، متنوعة ، بيد أنها متكاملة وراحت تبحث عن حقوق البشر فى حياة كريمة متكافئة وسط الزحام المتراكض من أطماع الطامعين ، وبؤس البائسين ، وآمال المعذبين .. ولم تظهر خلال هذه الدعوات كلمة « الاشتراكية » ولكن ظهر جوهرها هذا الجوهر المتمثل – كما عبرت حكمة تلك القرون – فى أن المال مال الله . والناس خليقته .. وأنهم جميعًا وبغير استثناء ، أصحاب حق متكافئ فيما رزق الله وأعطى .

أما « الاشتراكية » – هذه الكلمة التى ستصير عنوانا لفلسفة ، وتعبيرًا عن نظام ، فقد بدأت رحلتها فى بواكير القرن التاسع عشر .. ومن ثم ، فإن علينا – الآن – أن نقفز قفزة واسعة لنتابع – مسرعين – بعض معالم سيرها وخطاها .

فى بدء القرن التاسع عشر بدأت الاشتراكية كحقيقة تبحث عن نفسها ، وكاتجاه جديد يستطيع حين يبلغ رشده أن يشكل المجتمع الإنسانى من جديد تشكيلا يجهز على مظالم القديم كله ، ويحدث تغييرات أساسية فى معظم أشكال الحياة الإنسانية .

وآنئذٍ ، كان الاقتصاد بصورة عامة قد تربع على عرش الأحداث فى وعى المفكرين الذين لم يعودوا ينظرون إلى التطور التاريخى من زاوية السياسة ، والفتوحات العسكرية، والزعامات الشخصية – بل من زاوية الاقتصاد السياسى الذى بدا ، وكأنه يملك أكثر من غيره الإجابات

السديدة على تحدّيات النظم المعقدة لحياة الناس .

وهكذا تتابع رتل من المفكرين والمصلحين حاملين أغصان الزيتون من جديد وصانعين منها أكاليل العدل والاشتراكية .

إن أولئك المفكرين الذين سنزامل الآن نفرًا منهم لوقت قصير ، كانوا يمثلون الاتجاهات الاشتراكية التى تقدمت لتفرض دورها التاريخى ، وكانت محاولاتهم إرهاصا وتقدما على الطريق .

وقد كان الاتجاه الاشتراكى الذى رفعوا رايته ، يقوم على رفض الاحتكارات ، ورفض استغلال أصحاب العمل للعمال ، ودحْض التنافس الوحشى على امتلاك الثروة وتنمية الربح ، واعتبار عملية الإنتاج هى صاحبة الكلمة الأولى فى تقرير المصير الاجتماعى والسياسى للناس ؛ حتى لقد قال « سان سيمون » عبارته المشهورة : - « السياسة فنّ الإنتاج »

وكانت وسيلة هؤلاء — التحوّل التدريجى الذى ينأى قدر المستطاع عن الثورة والعنف .

وكانوا ، وإن لم يؤمنوا بصراع الطبقات ، يضعون نصب أعينهم كهدف أساسى لاشتراكيتهم — تحرير الطبقة العاملة والكادحين جميعًا ، هؤلاء الذين وصفهم « سان سيمون » بأنهم : « الأكثرون عددًا ، والأكثرون فقرًا .. »

كان النمو الهائل الذى بلغه رأس المال ، والاحتكارات الماحقة التى يمارسها ، والأزمات الخانقة التى يثيرها - كان هذا جميعه المناخ التاريخى لظهور الاتجاه الاشتراكى ، ثم الاشتراكية بكل تطوراتها التى تَلَتْ ذلك الاتجاه .

وكما وجدت الرأسمالية من يصوغ لها فلسفتها - وجدت الاشتراكية من يصنع ذلك فى ولاءٍ أوثق ، وإصرارٍ أشدّ .

***

وهنا نلتقى بـ « سان سيمون » .. رجل شهد ثورة بلاده فرنسا ورأى انتكاسها المروّع وجنونها الداهم الذى جعل من المقصلة ، النهاية الحزينة لثورة حقوق الإنسان .. !!

وحين جاء « نابليون » ليكون سيد فرنسا ، وليحاول أن يكون سيد الكوكب الأرضى بأسره « ! » كان « سان سيمون » يفكر ، ويكتب ، ويعمل ..

ولقد أقنعته الأحداث الرهيبة التى عاصرها بأن يدير ظهره للسياسة وللساسة ، ويعلن فى اقتناع تام بأن المجتمع الجديد لأية أمة تريد أن تهدأ وتستريح - هو ذلك الذى يقوده « المنتجون » لا « الساسة » .. فالسياسة لديه لم تعد تلك البراعة فى المناورات ، والمهارة فى الدبلوماسية ، بل هى « فنّ الإنتاج » ..

وأعلن أن وظيفة الدولة – توفير العمل للجميع ، وتوفير الرزق أيضًا . وسبيل هذا بادئ ذى بدء ، أن تتحرر قوى الإنتاج وعلاقاته من كل آثار الاستغلال التى ولدها نظام الملكية والاحتكار .

واتجاهه الاشتراكى يقوم على ركنين :

( أ ) الكفاية ( ب ) العمل .

والكفاية عنده تعنى أولا : ارتفاع مستوى الإنتاج إلى أقصى مدًى ممكن . .

وتعنى ثانيا : أن يجد العاملون كفايتهم التى تمكنهم من الاستمرار فى العمل وفى الحياة .

والعمل يعنى أن يعمل الناس جميعًا – والذى لا يعمل لا يأكل ، وبهذا تسقط كما قال ، طبقة النبلاء والعاطلين . .

ولقد فُتن بنابليون وفتوحه – رغم ميله هو للسلام – ذلك لأنه كان يعلق على زحفه الكاسح آمالا كبيرة فى هدم معاقل الرجعية فى أوربا وإنجلترا . . وكان يظن أنه بانتهاء العاصفة البونابارتية سيختفى رجال السياسة ، ويحتل المسرح رجال الإنتاج ، ويبدأ عصر جديد . . !!

***

وكان هناك « فوربيه » مفكر فرنسى آخر – ربط اتجاهه الاشتراكى بالطبيعة الإنسانية ، وليس بالإنتاج كما فعل « سيمون »

من أجل هذا لم يول اهتمامه للعمل الذى يرفع مستوى الإنتاج ، بل للعمل الذى يرفع مستوى السعادة والغبطة لدى الكادحين خاصة والناس كافة .

وهو يرى أن عملية الإنتاج والتوزيع يجب أن تتحرر من كونها مصدرًا لترف القلة ، وتصير مصدرًا لإشباع الحاجات الحقيقية للناس .

وهو يقترح أن يتشكل التنظيم الاجتماعى فى « مجتمعات محلية » تقوم على أساس الخدمة المشتركة ، على أن يظل لكل أسرة حقها فى حياتها الخاصة ، ودخلها الخاص ، شريطة أن يتم ذلك بمحض اختيار الناس واتفاقهم دون تدخل من الحكومة .

ولقد أفنى عمره فى محاولة إقناع الرأسماليين بوجهة نظره دون طائل . يحدثنا « كول » فى كتابه « تاريخ الفكر الاشتراكى » فيقول :[1]

> « لقد كان – فوربيه – يدعو باستمرار أصحاب رءوس الأموال إلى أن يدركوا جمال خُطَّته ، ومتعة العيش فى ظلها ، وأن يتقدموا بالمال اللازم لتأسيس مجتمعات محلية على الأسس السليمة ..

---

(١) جـ أول : ص ٨٩ – ترجمة : عبد الكريم أحمد .

« وأعلن لأصحاب رءوس الأموال الذين لديهم استعداد لتنفيذ فكرته أن يقابلوه فى مطعم ، ظل يتناول فيه غذاءه سنوات طوالا ، وهو يحتفظ بمقعد خال إلى جانبه للضيف المنتظر »... !!!

***

أما « روبرت أون » البريطانى ، فقد نادى بأن أى تغيير اجتماعى يستهدف الخير الحقيقى للناس ، فإنما يبدأ بإلغاء الملكية الفردية .

فإذا ألغيت الملكيات الخاصة لمصادر الثروة ، تجىء الخطوة التالية وهى : تحسين الإنتاج ومضاعفة مقاديره .

و مادام العمل . هو مصدر الإنتاج والعمال هم جنوده وضحاياه ؛ فهم إذن فى رأى « أوِن » أصحاب الحق الأول فى الإنتاج ، وفى الثروات التى يُفيئها - وهو يرى وجوب إحلال العمل مكان النقود كمعيار لتقييم السلع المختلفة ..

ورغم وثبة تفكيره ومنهجه ، فقد أصر على أن تكون الوسيلة لاشتراكيته ، الاقتناع والتعاون .

فدعا إلى إنشاء « وحدات » يملك أعضاؤها كل وسائل الإنتاج ، ويقتسمون جميع ثماره .. وخاض غمار التطبيق والتجربة بنفسه ، فأنشأ مصنعًا ، ألحق به « خمسة وعشرين ألف عامل » كانوا جميعا شركاء فى

ملكيته ، وخفض ساعات العمل من خمس عشرة ساعة إلى عشر ساعات ، وأنشأ عملة نقدية جديدة تمثل القيمة الفعلية للسلعة ، وأقام الجمعيات التعاونية الإنتاجية .. والاستهلاكية ..

ويحدثنا الدكتور « راشد البراوى » فى كتابه النظام الاقتصادى [1] » ، بأن المجتمع الإنجليزى وإن يكن قد شن على « أون » مطاردة قاسية ، إلا أنه :

« خضع لتغيّرات هامة كان « أون » سببها ومصدرها ..

« ففى عام – ١٨١٩ – صدر لأول مرة قانون تحديد ساعات العمل فى المصانع وقامت الجمعيات التعاونية للإنتاج ، ولتجار التجزئة » .

***

وكان هناك « فلورا تريستان » ، وهى كما يحدثنا « كول » صاحبة أول مشروع نُشر عن « الدولية العمالية » التى نادت بقيامها لتضم عمال العالم أجمع فى اتحاد واحد .

ودور « فلورا » فى الاتجاه الاشتراكى مركز على تعبئة « البروليتاريا » فى شكل قانونى دولى .

---

(١) ص ١٧ – تأليف الدكتورين : راشد البراوى ، ونظمى عبد الحميد .

وفلسفتها تقوم على أن الثورة الفرنسية حررت البرجوازية ، ثم جعلت منها طاغية .. وأن ثورة جديدة ستأتى لتحرر البروليتاريا .

بيد أنها لم تكن تعنى بثورة البروليتاريا ، ما سيعنيه « ماركس » بل تعنى بالثورة – التغيير الحاسم والسلمى الذى يتم خلال محاولات مشروعة ، تتمثل فى إنشاء « اتحاد دولى » للعمال ، والاحتجاج الدائم ضد كل امتياز ينتقص من حقوقهم ، ويتمثل فى تحقيق الاعتراف بحق العمل للجميع ، ومقترحات أخرى مماثلة ...

***

ويجىء مفكر عظيم من قادة الاتجاه الاشتراكى فى عصره – ذلكم هو « لويس بلان » .

يقول « كول » : –

« مما يجعل – لويس بلان – جديرًا بمكانه فى تاريخ الفكر الاشتراكى أنه أول من ابتكر ، أو على الأقل أول من نشر المبدأ القائل :

« من كُلٍّ حسب قدرته ، ولكل حسب حاجته »

« لقد كان يدعو إلى اشتراكية تقوم على الملكية العامة ، مع حكم العمال فى الصناعة ، وإلى نظام برلمانى ديمقراطى

يقوم حارسًا للديمقراطية الصناعية ، كما يدعو إلى اقتسام الناتج لحاجات الناس ، وليس تبعا لقدراتهم المختلفة » [١]

كان - بلان - كافرا بالنظام الرأسمالى ، ناقما على مساوئه ، وكان يطمع فى إجلائه عن عرشه بدون ثورة مسلحة .

وسبيله لهذا : إنشاء مؤسسات صناعية تتمتع بالحكم الذاتى ، ويديرها العمال بأنفسهم حيث يتقاسمون الناتج فى عدالة ، مع المحافظة على رأس مال المؤسسة ، وتوفير استثمارات جديدة لها .. ومع ضمان حد أدنى لأجور العمال وتوفير الخدمة الطبية لهم .

فإذا ما اتسع نطاق هذه المؤسسات فإن العمال قطعا سيؤثرونها على سواها .. وهكذا تخلو مصانع الرأسماليين شيئًا فشيئًا من الأيدى العاملة ، وتجد نفسها مضطرة إلى مسايرة المنهج الجديد ، أو تنقرض وتفلس .

وهو يرى أن السوق التجارية - داخلية خارجية - إذا نُحِّيت عنها ألاعيب الاحتكارات والمنافسة ، وخضعت للعلاقات الإنتاجية الجديدة - كانت حافزا عظيما للتقدم العلمى الذى يجعل الاقتصاد آنئذ اقتصاد وفْرة ، ويُمكِّن بالتالى من تحقيق هذا المبدأ العظيم .

« من كل حسب قدرته ، ولكل حسب حاجته »

---

(١) - كتاب الفكر الاشتراكى جـ ١ : ص ٢٢٧ تأليف ج . هـ . كول ترجمة : عبد الكريم أحمد .

وعظمة - بلان - فى رأينا تتمثل فى أنه عَكْس معظم الرواد الاشتراكيين ، ظل محتفظا بولاء أكيد للديمقراطية السياسية ، فلم يكن يفصل قط اشتراكيته عن الديمقراطية الدستورية .

***

كذلك كان هناك - برودون - يقرع الأسماع بعبارته المشهورة « الملكية سرقة » ..

وكان هناك « فخته » - الفيلسوف الألمانى - يعلن أن حق الإنسان فى العمل يتضمن حتما حقه فى وسائل الإنتاج .

وكان هناك « سيسموندى » ينادى بضرورة تدخل الدولة لتضع وسائل الإنتاج فى خدمة الذين يعملون فيها . كان ثمت هؤلاء جميعا ، ومثلُهم معهم ، يقرعون الأجراس هاتفة بالاشتراكية ، غير أننا لن نغادر مكاننا هذا حتى نختم هذه الفقرة من البحث بواحد من أولئك الرواد يمتاز بأنه - عامل - بدأ حياته - مطبعيا - يعمل فى صَفّ الحروف - واسمه: « براى » .

أعلن « براى » أن تغيير الأسس التى يقوم عليها النظام الرأسمالى ، يمثل نقطة البدء فى إقرار حق العمل . وإقرار الاشتراكية الصحيحة .

وفى رأيه أنه ما دام الذين يملكون وسائل الإنتاج يتحكمون فى الذين ينتجون ، لقاء دراهم معدودة ، فإن ذلك لن يعنى أن أصحاب رءوس

الأموال يسرقون العمال فحسب .. بل ويعنى أن مصير العمال سيظل دوما فى قبضتهم العاتية ..

لكن ذكاء هذا الرائد – براى – ونُبل تفكيره ، إنما يعبر عنهما فى رأينا فهمه لحقيقة الوضع التاريخى للبروليتاريا .

فهو يرفض أن ينظر إليهم كطبقة متميزة بحقوقها ومصالحها بل ورسالتها .

إن العمال فى رأيه وفلسفته ، مجموعات من الناس تلاقى ظلما اجتماعيا وسياسيا يجب أن يسقط عن كاهلها .

فإذا سقط الظلم عنها . واستردت حقوقها وعافيتها ، فآنئذ لا وجود لها كطبقة تعمل لصالحها .. بل مجرد مواطنين يعملون لصالح المجتمع كله ومن ثم فإن واجب العمال فى تفكير – براى – حتى وهم يناضلون من أجل تحرير أنفسهم وحقوقهم ألا يكون هدفهم تغيير أحوالهم فحسب ، بل التغيير الشامل فى كافة أوضاع المجتمع التى استنفدت أغراضها .

ويرى – براى – أن الأرض بدأت ملكا وحقا للناس جميعا ، فتطفلت على الحياة ظروف مكنت بعض الأفراد والأسر من الاستحواذ على إقطاعيات واسعة .. هؤلاء .. وأبناؤهم ، وحفدتهم من بعدهم ، يجب أن يكفوا أيديهم عن الأرض لتعود حقا مشتركا للناس قاطبة ..! .

وهو ينظر نفس النظرة للثروة الصناعية ، فيرى أنها تكونت بأسلوب مماثل ..

ففى غفلة من التاريخ ، وبوسائل تنقصها المشروعية دائما ، أو غالبا ، تمكن بعض الناس من امتلاك وسائل الإنتاج ومصادر الثروة .

هذه الملكيات الإنتاجية . ينبغى أن تعود هى الأخرى حقا للأمة وملكية مشتركة للشعب كله .

و- براى - أيضا من حَملة أغصان الزيتون ، فهو يدعو لإنجاز الاشتراكية بالتحوّل لا بالثورة .

وهو يهيب بالبشرية أن تولى وجهها شطْر العدالة والمساواة .. - المساواة التى يرى أن الله سبحانه عاقب الناس جميعا على إهدارها . عقابا يتمثل فى الشقاء الذى تعانيه الكثرة بسبب فاقتها .. وفى الهلع الذى تعانيه القِلة خوفا من ضياع امتيازاتها .. !!

***

لم يكن الفكر الاشتراكى يذرع الأرض وحيدا .. بل كانت هناك مجموعات هائلة من البشر الكادحين تَقْتات به وتتبعُه .. وكانت هناك محاولات كثيرة للتطبيق تكبو وتنهض ، وتخفق وتنجح . وكانت فى مجموعها تشكّل إرادة جديدة تتكون ، مُسلحة نفسها بمنطق جديد ونظرة

للحياة جديدة ، يغايران مغايرة تامة منطق المجتمع القائم ونظرته .. مجتمع المنافسة والربح والاحتكار والاستغلال .

كان الرأسمالى الصناعى قد بلغ أشُده ، وزَحم الأرض بعنفوانه ، وكان استخراج الفحم والحديد وهما عصب الصناعة والآلة قد حقق أرقاما مذهلة .

ونمت صناعات النسيج ، ومضت تثب وثبات عاتية .. وتدفق الربح وتمركز ..

كانت حقوق العمال تزداد ضياعا ، فساعات العمل فى بقاع كثيرة ، أربع عشرة ساعة . والبطالة تتفشى وتنشر على الملايين ظلامها ، والقوانين تصدر تباعا لتحرم عليهم تكوين النقابات أو الجماعات ، كما تحرم عليهم الدعوة إلى رفع الأجور وخفض ساعات العمل .

وكانت بريطانيا بوصفها قلعة الصناعة و الرأسمالية فى العالم أيامئذ - المسرح المُوحش لأكثر عمليات الاستغلال والسطو على جهد الفلاحين فى الأرض ، والعمال فى المصانع .

ومن ثم كانت الانتفاضات الجماهيرية تُدمْدِم على أعداء التقدم هناك ، يقودها - الراديكاليون - تارة ، وزعماء العمال تارة .

وظل العمال يكافحون تحت وطأة العذاب والقسوة ، تحالفهم الطبقة

المتوسطة الجديدة فى سبيل إقرار ما يستطيعون إقراره من حقوق العمل وحقوق الشعب . وقام الاتحاد القومى للمهن المتضامنة ، برئاسة « روبرت أون » لينظم نضال العمال ويدعم الاتجاه الاشتراكى التعاونى .. وبعد إخفاقه فى مهمته ينهض « الاتحاد الديمقراطى » بزعامة – هيندمان – الذى أعلن أن « الاتحاد الديمقراطى » يهدف إلى إقرار العدل الحقيقى ، وهذا العدل لا يتحقق إلا بتأميم وسائل الإنتاج ، وتأميم الأرض الزراعية ، والمناجم ، وتصفية الامبراطورية البريطانية ، وإلغاء مجلس اللوردات ، ومحاربة الرأسمال المالى ، وجعل ساعات العمل ثمانى ساعات ، وإقامة مصانع ومساكن للعاطلين .(١)

كما قامت جماعة « الإصلاح الزراعى » – « وجماعة الأرض والعمل » .. وقبل ذلك ببضع سنين أى حوالى عام ١٨٣٠ – كانت الطبقة العاملة والراديكاليون فى فرنسا يشايعون الاتجاهات الاشتراكية والديمقراطية ، وكان التوسع الصناعى والتجارى يخلق الأزمات ويملأ شوارع باريس بالعاطلين وبالمظاهرات العمالية الصاخبة .

***

وفى أمريكا قامت جماعات كثيرة فى ولايات متفرقة – متخذة من

---

(١) تاريخ الفكر الاشتراكى – جـ ١ : ص ١٦٧ ، ٢٠٢ .

العيش المشترك – الشيوعية – نظاما لحياتها .. مثل جماعة « اللابادين » وهى جماعة قديمة قامت فى أواخر القرن السابع عشر ، وكانت أول جماعة شيوعية تقوم فى نصف الكرة الغربى .. وقامت بعدها جماعات أخرى تقوم الحياة فيها على نظام الشيوع ، ونبذ الملكية الخاصة نبذًا تامًا . ففى أواخر القرن الثامن عشر كان هناك جماعة من هذا الطراز هى « المهتزون » .

وفى أوائل القرن التاسع عشر كان هناك جماعة « راب » وجماعة « الكماليين » .

ومن الطريف أن كل هذه الجماعات الشيوعية كانت جماعات دينية وكان يربط بينهم ويحفزهم إلى إيثار نظام الشيوع – الوجدان الدينى والرغبة فى تهيئة مكان صالح فى الحياة انتظارًا لعودة المسيح ...[1]

***

خلال هذا الاحتدام الفكرى والعملى ، ومحاولات « أون » و « سان سيمون » وإخوانها الذين ذكرنا نفرا منهم وطرفًا من جهادهم .

خلال تلك المحاولات الاشتراكية التى ملأت القرن التاسع عشر كله ، كان رأس المال ومعه سلطات الدولة ، يجيد تصويب ضرباته للاتجاهات الاشتراكية ولحملة ألويتها .. فالزعماء يُسجنون ، والعمال يضطهدون ..

---

(١) المرجع السابق : جـ ١ : ص ١٢٨ .

وكانت البرجوازية تحالف الطبقة العاملة ثم تخونها خيانات متكررة .

وتعبت أغصان الزيتون ، وطَوّحَت أوراقها .. !!

وكان ذلك كله إيذانا بمقدم مفكر اشتراكى من طراز آخر ..مفكر « عاصف » يزدرى الحلول الوسطى ، ويعلن أن مهمة الفلسفة ليست تفسير العالم - بل تغييره ... ويعلن أن المهادنة والمسالمة ، ليستا بحال الوسيلة الصالحة لهذا التغيير . بل الهدم والثورة ..

وكان هذا الفيلسوف « الإعصار » هو - ماركس .. !!

هناك حكمة تقول : « إن المرء لا يلتقى إلا بمن يريد أن يلتقى بهم » أى بأولئك الذين يكونون على شاكلَته ..

وإن هذه الحكمة لتصدُق صدقا كاملا على لقاء ماركس بأنجلز . لقد جاء الاثنان إلى الدنيا ف مهد واحد من الفكر والشعور والإرادة ، وجعلت العبقرية والثورة منهما توأمين ..

ومنذ التقى الرجلان . كان لقاؤهما إيذانا بنهاية اشتراكية « غصن الزيتون » وإيذانا ببدء اشتراكية « عصر المطرقة » - إذا جاز هذا التعبير . وبين يدى ماركس لم تعد الاشتراكية مقاومةً للجوع ، بل ولا مجرد ثورة على الظلم الاجتماعى ؛ بل أضحت كما تصورها هو مقاومة لتكبيل التاريخ وإنجازًا لضرورة تاريخية ، يمليها تطور محتوم .

وعلى الرغم من تأثره بالفلسفات التى سبقته وعاصَرته ، فقد صمم على أن يزعزعها جميعًا بسبب ما تنطوى عليه من مهادنة ومسالمة .. !! حتى لقد بدا له أن يسلب كثيرين من رواد الاشتراكية حقهم فى التحدث باسم المعذبين ؛ ماداموا يُجفِلون عن الإيمان بحتمية الصراع الثورى . !

وفى ثقة عجيبة أعطى نفسه الحق الكامل فى قيادة « البروليتاريا » فى جميع العالم إلى ثورتها المحتومة ومصيرها الموعود ، وراح يَعزِفُ فى اقتدار هائل لحنه المثير .. ممجدا شهداء الأرض ، والمصانع ، والمناجم ، وضحايا الإقطاع ورأس المال .. مُختتما ملحمته بأنشودة النصر المحتوم للبروليتاريا ..

وهكذا كُتب على الرأسمالية التى طالما استهانت بالاشتراكيين المسالمين الوُدعاء ، أن تواجه خصما لِجبًا – يبدو ، وكأنه لم يأت إلى الدنيا إلا ليوقع عليها أقسى العقوبات .. !!!

فهو يرفض أى حل وسط مع رأس المال ، وهو إذ يشكره على الدور الذى أداه للتقدم الإنسانى ، يتلو عليه مرسوم عزله ، ويطلب إليه أن ينسحب مجللا بهزيمته .

إن ماركس لا يكاد يقبل انسحاب رأس المال بسلام ، ويصر على أن يخوض معه معركة تنتهى بهزيمة ماحِقة له . لقد جعل شعاره : لا مكان لاثنين فى هذا العالم فإما رأس المال وإما الشيوعية .. !!!

أجل ، فهو باكتشافه الجذور التاريخية للاشتراكية – قرر أن يذهب بها

إلى آخر مداها التاريخى الذى هو فى رأيه - الشيوعية ..

ولقد صاغ ماركس فلسفته فى منطق حديدى صارم .

ذلك - أولا - لأنه كان يحمل طاقة عقلية غير عادية .

وذلك - ثانيا - لأنه قضى عمره الفلسفى يُحدق فى رؤًى مفزعة .. ! ليس فى عصره وحده .. بل عَبْر التاريخ الإنسانى كله - رُؤى الجائعين ، والعراة .. رُؤى الرقيق ، والفلاحين ، والعمال الذين لم يكونوا يملكون من الدنيا سوى أغلالهم ، وبؤسهم ، وأمراضهم .. رؤى الإقطاع فى عنفوانه .. ورقيق الأرض فى حَسراته وخذلانه .. رؤى المحتكرين فى انتصاراتهم وسرقاتهم .. والكادحين فى هوانهم وانكساراتهم .. !!

ولقد كان التاريخ أداة عقله وهو يؤسس فلسفته .. وفى التاريخ رأى وعاش كل المآسى التى حاقت بالبشر .. ووقف طويلا أمام الظلم اللافح المتلظى ..

وهذا هو الذى جعل منه فيلسوفا ، ومحرضًا ، وثوريا ..

كانت حشرجة العمال والفلاحين وكل الكادحين تعوِى داخل روحه وضميره .

وكانت الأرض تبدو أمام عينيه تعسة نائحة

ولقد ظل يتعقب أسباب البؤس الإنسانى فى التاريخ حتى ابتلعته قيعان

هذا البؤس !! وقضى فترة طويلة من حياته لا يجد الخبز اليابس إلا دينا ، يطارده من أجله الدائنون .. !!

لكن يجب أن نُطهر ظنوننا من احتمال أن تكون هذه الفاقة التى نزلتْ به ، هى سبب حقده على نظام عالمه ، وإصراره على تغييره .. فالحق أن هذه الفاقة كانت جزءا من التضحية التى بذلها ماركس فى سبيل واجبه ورسالته .. !

- كان مكسيم جوركى يقول عن نفسه : لقد جئت العالم لأعترض ، والحق أن ماركس من أكثر فلاسفة التاريخ الإنسانى كله استحقاقا لهذا الوصف . لقد جاء العالم ليعترض ، وكان مصمما على أن يجعل من معارضته ، المدخل الفسيح لعالم جديد ، يؤمن بمجيئه .

وعلى الرغم من إخفاقه فى جميع الثورات التى اشترك فيها اشتراكا فعليا، كثائر ومحترف ، فإنه كفيلسوف ومبشر ، كان يخاطب البروليتاريا وكأنه واقف فوق خرائب العالم القديم الذى أخذ على نفسه مهمة هدمه . !!

وسواء اتفق الناس مع ماركس أم خالفوه .. أحبوه أم كرهوه ، فإنهم لا يستطيعون أن يتخلصوا من نفوذه .. ذلك لأنه من الطراز الذى يبسط نفوذه على العقل ، لا على العاطفة .. !!

ولقد غزا نفوذه الرأسمالية – ذاتها – فى تفكيرها وسلوكها .. وليس هناك من ينكر حتى من الرأسماليين أنفسهم – أن أهم الخطوات التى سارتها الرأسمالية نحو المنفعة الاجتماعية ، وأن أكثر التنازلات التى بذلتها ولا تزال تبذلها – إنما كانت تفاديًا لنفوذ ماركس والماركسية ..

***

لقد وصفه صديق له يسمى « هيس » فى رسالة بعث بها إلى « أورباخ » فقال : [1] .

« إن أعظم فيلسوف معاصر ، بل الفيلسوف الحقيقى الأوحد – الدكتور ماركس ..

« إنه يجمع إلى الوقار الفلسفى العميق الكامل ، ذهنا لاحد لإرهافه ..

« تصوَّر « روسُو » و « فوليتر » و « دولباخ » و « وليسنج » و « هاين » و « هيجل » – مُوحدِين – فى رجل واحد ..

« أقول « موحدين » لا « مختلطين » كيفما اتفقَ .. « تصور هذا كله ، وعندئذ تعرف من هو كارل ماركس » !! ..

على أنّ خير من يعرفنا بكارل ماركس ، هو « كارل ماركس » نفسه ،

---

(١) كتاب : كارل ماركس : ص ١٠٨ – تاليف هنرى لوفافر – ترجمة : محمد عيتانى .

فى فكره وفلسفته .

وعلى الرغم من أن محاولة تبسيط هذه الفلسفة تبدو مجازفة ، فإننا مضطرون لهذا التبسيط حتى لا ننحرف عن الغرض الرئيسى للكتاب

***

إن ماركس يتقدم وينهض فوق أرض المعركة التى كرس لها حياته ومعه سلاحان .

الفلسفة .. والبروليتاريا .. !!

إنه يقول :

« الفلسفة هى رأس التحرر البشرى ، والطبقة الكادحة قلبه ..

« ولا يمكن أن تتحقق الفلسفة بدون إلغاء ظروف البروليتاريا – ظروف عبوديتها الاقتصادية .. وهذا يعنى

إلغاء وضع البروليتاريا نفسه ، ولا يمكن إلغاء هذا الوضع دون تحقيق الفلسفة .. » (١)

إن ماركس « يعطى الفلسفة مفهوما جديدا يمور مَوْرا بالحيوية والحركة ، وإيجابية الوسيلة و الغاية ، ويحولها إلى نظرية تكون لها مثل ما للقوة المادية من تأثير وحسم .

إنه يقول :

---

(١) المرجع السابق : ص ١٢٢ .

« يجب أن تُقلب القوة المادية ، بقوة مادية نظيرها ، وأن النظرية نفسها لتغدو قوة مادية حين تحرك الجماهير ، وتذكى عزائمها .. » [1]

***

ويمضى « ماركس » فى كشفه الفلسفى لحركة التاريخ ليعلن ما يمكن تلخيصه فى السطور التالية :

- ليس هناك تاريخ سوى تاريخ الإنسان .. أى تاريخ الناس فى مجموع علاقاتهم – الناس الواقعيين ، والعاملين الخاضعين لنمو القوى الإنتاجية وتطورها .
- والعقائد ، والأخلاق ، والأفكار ، والنظم ، ليس لها تاريخ مستقل ؛ فتاريخها هو تاريخ الناس أنفسهم .
- والتاريخ مجموعة أحداث واقعية ، قبل أن يكون معرفة علمية .. وهذه الأحداث والوقائع تُشكّل علاقات تاريخية ، هى فى ذات الوقت علاقات اجتماعية ليس لها أى تصميم غيبي .
- وهذا التاريخ يتكون خلال مسعى البشر لإنتاج وسائل حياتهم وعيشهم .. ومن ثم فإنتاج وسائل الحياة والعيش هو أول أحداث التاريخ

(١) فى النقد والفلسفة لماركس – نقلا عن المرجع السابق ص ١١٤ .

الإنسانى وأهم وقائعه :

• وعلاقات الإنتاج الاجتماعى تنتظم ، وتُشكِّل العلاقات العامة فى المجتمع .. والعلاقات الخاصة داخل الأسرة ..

• وعلاقات الإنتاج - مشدودة الأواصر - مع علاقات الإنسان بالطبيعة .. فالقوة الإنتاجية ، وسيطرة الإنسان على الطبيعة يشكلان وعاء المجتمع ويخلقان ظروفه - ودراسة التاريخ إذن ، تعنى دراسة العلاقة بين الإنسان والطبيعة وبين الإنسان وأدوات الإنتاج ، وطريقة استخدام هذه الأدوات .

• ومعنى هذا ، أنه عندما يعيش مجتمعٌ مافى علاقات إنتاج معينة فإن هذه العلاقات هى التى تحدد نوع قوانينه ، وعقائده ، وسياسته ، وأفكاره .

• والناس لا يعِّينون بمحض اختيارهم القوى المنتجة التى هى أساس تاريخهم ؛ لأن كل قوة منتجة إنما هى قوة ناتجة عن نشاط سابق لأناس سابقين . ويتم تطور هذه القوى بأسلوب « ديالكتيكى » فالشىء يثمر نقيضه .. ثم يدخل النقيض معه فى صراع يفوز فيه بأعظم مزايا سَلَفِه . . حيث تتكون « نتيجة مركبة » تصير هى « شيئا » جديدا أو «مرحلة» جديدة لا تلبث حتى تُنجب نقيضها الذى يخوض معها صراعا جديدا إلى آخر هذه العمليات التى تجرى لمستقرٍّ لها . . أوتجرى ولا مستقر لها .!

• ولقد مر التاريخ البشرى بأربعة أطوار إنتاجية :

١- الشيوعية البدائية .

٢- المجتمع القائم على الرق .

٣- المجتمع الإقطاعى بكل أنماطه ومظاهره .

٤- المجتمع البرجوازى الرأسمالى بكل أنماطه ومراحله .

• والعلاقات الإنتاجية - فيما عدا المجتمع البدائى - تكُون علاقات استغلال : لأن المجتمع آنئذيكون مجتمعا طبقيا ، وهذا يقتضى قيام صراع الطبقات . . فتاريخ كل مجتمع - كما يقول البيان الشيوعى[1] ليس سوى تاريخ الصراع بين الطبقات - « بين الإنسان الحر ، والإنسان المستعبد ، بين الأشراف والعامة ، بين البارون والقِنّ ، بين رئيس الطائفة المهنية والعامل »

• وهذا الصراع الطبقى بلغ مرحلة يتحتم فيها على الطبقة المضطهدة وهى فى هذه المرحلة - البروليتاريا - إذا أرادت تحرير نفسها ، أن تحرر فى نفس الوقت المجتمع كله من الاستغلال والاضطهاد ومن صراع الطبقات ذاته .

• ويتم هذا - وفق منهج ماركس - باستيلاء الطبقة العاملة على السلطة السياسية ، وتغيير الدولة التى هى الأداة السياسية للتطوير الاجتماعى .

---

(١) البيان الشهير الذى أصدره ماركس وأنجلز ورفاقهما عام ١٨٤٨ .

• وتقوم ديكتاتورية البروليتاريا كمرحلة انتقالية ، ينتهى خلالها صراع الطبقات ، وتطبق فيها الاشتراكية تطبيقًا يزيل جميع التناقضات المتخلفة عن المجتمع القديم الذى سقط .

• بعد إتمام هذه المرحلة التى شعارها . « من كل حسب قدرته ، ولكل حسب إنتاجه » ، يجىء عصر الشيوعية التى هى : « من كل حسب قدرته ، ولكل حسب حاجته » .. وآنئذ ، وبعد أن سقطت القواعد والاعتبارات التى كان تتطلب قيام الدولة. تسقط الدوله نفسها بكل أجهزتها ، وتتحول كل أجهزتها إلى المجتمع ذاته .

******

هكذا تحدث ماركس .. ونرجو ألا يكون حرصنا على التبسيط قد أوقعنا فى بعض العثار .

وهذه النبذة العاجلة لا تلخص - طبعا - ولا تتناول من قريب أو من بعيد قوانينه الاقتصادية . إنما هى تلخيص ، أو محاولة لتلخيص « مادّته التاريخية » و « منهجه الديالكتيكى » - الأمر الذى يعنينا - من بعض جوانبه - دون سواه ، حين نتقدم لمناقشة الماركسية فى مسئوليتها عن أزمة الحرية السياسية ..

وماركس لم يكتف بدوره كفيلسوف ، بل شارك فى ثورات عصره مشاركة مباشرة .. حتى لقد صاغ فلسفته من واقع تجربته ، وكان مذهبه يتكون جزءا ، فجزءا من خلال تفاعل فكره مع الأحداث والوقائع .

وكانت الانتفاضات العالمية والشيوعية تقوم فى كثير من بلدان أوربا ثم تبوء بخذلان .

وصاغ « ماركس » فلسفته ، وكتب مؤلفاته وعلى رأسها « رأس المال » ثم مضى ..

وجاء من بعده ورثته ، فوضعوا فلسفته موضع التنفيذ الثورى ، وحولوا روسيا « القيصر » إلى « اتحاد السوفييت » .. !

وسار التيار يدافق الزمن .. ويركب ثَبج الأحداث ، فإذا نصف أوربا تخفق فوقه راية ماركس .. وإذا الصين ، تزْحَمُ الأفقَ نجمتُها الحمراء .. !! وإذا « العائشون » فى « دولة ماركس » يقارب تعدادهم ألف مليون .. !!

وأضحت الاشتراكية العلمية تعنى الماركسية ، أو تعنى – على الأقل ومع كثير من التسامح – الالتقاء بالماركسية فى أكثر نقاط منهجها الاقتصادى .. وأعلنت الماركسية أنها تريد تحرير البشر من كل أغلالهم . فإلى أى مَدًى كان ذلك حقا .. ؟؟

وماذا قدمت الماركسية – نظرية وتطبيقا – لقضية الحرية من نفع .. ؟؟

وماذا أنزلت بها من ضُر .. ؟؟

سنرى فيما بعد ..

أما الآن تعالوا نرجع إلى الرأسمالية كَرةً أخرى ..

## الفصل الثالث

# مَظاهِرُ الأَزْمَة فى المجتمع الرأسمالى

كانت الرأسمالية الرائدة فى أيامها الأولى وعهدها القديم تنهض على أساس وطيد من سياسة التجارة الحرة ، بسبب انعدام التنافس حينا . وقلته حينا آخر .

وخلال نمو الرأسمالية كانت تتشكل طبقة من أصحاب المشروعات والنفوذ الاقتصادى ، تتشبث بمذهب الاقتصاد الحر الذى يحترم الملكية الخاصة ، ورأس المال الخاص .

ونمت تلك الطبقة مع نمو الصناعة وغلبة الاستعمار ، وعلى الرغم من تفاوُت نفوذها بين بلد وآخر ، فقد كانت متماثلة فى قدرتها على استخدام السلطة والقانون لصالحها .

وهكذا دخل الرأسماليون كطبقة فى حلف مع الدولة باعتبارهما — معا — مظهرا لقوة واحدة ، هى قوة الاقتصاد الرأسمالى بكل ما له من تأثير وثقل

وأطماع . ومع مرور الزمن اختفى الحلف ، أو « الاتحاد الفيدرالى » إن صح هذا التعبير ، الذى كان قائما بين الرأسمالية والدولة ، وأصبح الاثنان شيئا واحدا . وسلطة واحدة .

فالدولة فى مجتمع رأسمالى تتحد مصالحها وسياستها – غالبا – مع مقتضيات اقتصادها . وهى لهذا لاتصير بحاجة إلى انتظار نداء النجدة من الرأسمالية لحماية مصالحها – بل إنها لتُبادر وتندفع تلقائيا صوب العمل السياسى والعسكرى الذى يحمى اقتصادها ..

وحتى حين وجدت الدولة من واجبها أن تبسط إشرافها وتوجيهها وحمايتها على بعض الإجراءات الاقتصادية فى بلدها ، لم يكن ذلك يعنى إلا توكيدا لدورها الجديد الذى تتحد فيه اتحادا كاملا مع مصير اقتصادها الرأسمالى – ماذا نريد بهذه المقدمة .. ؟؟

إننا نريد القول بأننا لن نشغل بالنا بأيهما المسئول عن تقهقر الحرية فى المجتمع الرأسمالى – الرأسماليون المسيطرون على مصادر الثروة ، أم الدولة ؟؟

فالاثنان فى رأينا أمام هذه المسئولية سواء .

وإن كان هذا لا يمنع أن تكون مسئولية الرأسماليين فى بعض الأحايين أكبر ، ووزرهم أفدح .. !

بَيْد أننا على أية حال ، وبسبب من الحقيقة التى ذكرناها ، إنما نناقش هنا النظام الراسمالى بكل ما يمثله من طبقة .. ودولة .. بل وبما يمثله من مَدنية، ومجتمع .

وعلينا ونحن نتتبع عوامل هذه الأزمة أن نحاول رؤيتها من خلال التركيب الفلسفى . والتطبيق العملى للرأسمالية .

وفى مجال التطبيق سنستمد شواهدنا من معاقل هذا النظام – أى من الدول الكبرى ، التى بلغت التجربة فيها ذروة نموها والتى تنعكس وقائع حياتها وسلوك سياستها على بقية الدول الأخرى التى تتماثَلُ معها فى نظامها الاقتصادى .

كما سيكون هذا نهجا حين نناقش مسئولية الاشتراكية عن أزمة الحرية .

وكما ذكرنا فى مقدمة الكتاب ، نعيد القول بأننا لا نقصد حين نذكر اسم دولة ما ، تجريحها أو الإساءة إليها . وإنما نريد أن نكشف ونَدحض الآثام التى تقترف فى حق الحرية ، أثمن ممتلكات البشر وأقدس حقوق الإنسان .. هذه الآثام التى لا تنزل الضّر بالحرية وحدها ، بل وتنزله أضعافا مضاعفة بالنظام الذى يمارس تلك الآثام ويتبناها .

وكما ذكرنا فى مقدمة الكتاب أيضًا ، نعيد القول بأن هذا البحث إنما يعالج – أساسا – أزمة الحرية بمفهومها السياسى – أى الديمقراطية ، كما يعالج ضمنا الأزمة فى أبعادها الأخرى حين تلقى ظلامها على حرية الفكر، وحرية الضمير .

ومعنى هذا أننا لن نتعقب بإسهاب ، التناقُضات القائمة فى النظام الرأسمالى نفسه ، والتى تمثل تخريبا فى حريته هو ، كحرية التعامل والمنافسة ، بيد أننا سنمر بهذه النقطة مسرعين دون أن يفوتنا التنبيه إلى خطرها باعتبارها الوعاء الذى يتشكل فيه المظهر السياسى لأزمة الحرية أجل - إن تأزم الاقتصاد الرأسمالى مع نفسه وانقسامه على ذاته هو المنطلق الذى تنبعث منه ردود الفعل التى تسبب للحرية مآزِقَها فالرأسمالية التى مجدت الحرية - حرية التعامل وحرية المنافسة ، أوقعتها تناقضاتها فى تنكر رهيب لحرية التعامل نفسها .. !!

والنظام الذى طرز رايته بهذا الشعار : « دعه يعمل ، دعه يمر » .. أمسى ذات يوم وشعاره الجديد يقول : -

« لا تدعه يعمل .. لا تدعه يمر .. » !!!

فالحماية الجمركية وتمركُز رءوس الأموال ، واتحادات المحتكرين ، والمضاربون بالمال ، والتروتستات - كل هذه القوى الماردة التى أنجبها النمو الهائل فى الصناعة والتجارة ، جعل حرية التعامل التى هى عصب الرأسمالية - طريقا ملكيًا - خاصًا بحفنة من أصحاب الجلالة المتربعين على عروش الصناعة والمال ... !!

إنها هى التى تتحكم فى الأسواق وفى الرأسمالية الناشئة والمتوسطة إنها تستطيع أن تغلق المصانع ، وتطرد موظفيها ، وتشرد عمالها ، وتتحكم فى الأسعار وفى الإنتاج .

وإنها لا تفعل ذلك داخل وطنها فحسب .. بل وخارجه - فهى قادرة حين تتحول إلى « رأسمالية مالية » على إلقاء ثقلها على بلدان كثيرة فتشل فيها حرية التعامل والمنافسة، وتطأ بأظلافها المنتج الصغير .. وحين يقول لها : « دعينى أعمل .. دعينى أمر .. » ترفع إبطها وتُقوسه على شكل « كماشة » .. وتقول له : مُر من هنا ... !! من الذى فرض الحماية الجمركية..؟ إنها الدولة ..

من الذى أعطى لقوى الاحتكار فى الصناعة وفى التجارة وفى الاستثمار سلطانها القانونى .. ؟ إنها الدولة .

والدولة تمنحها كل هذا الحفاظ - أولا - لأن مصلحة الجانبين واحدة .. و - ثانيا - لأن مهمة الدولة تنفيذ القانون ، والقانون فى المجتمع الرأسمالى يحمى حرية العمل والتملك ، وهذه الحرية حق تقليدى فى كل البلاد الرأسمالية ، وهى حق لكل فرد وكل مواطن . ولكن كيف استطاعت هذه الاحتكارات الهائلة الضخمة أن تكتسب هذا الحق الذى يتعارض مع روح القانون وضميره ، فتحتكر حقوق الأفراد الآخرين سيما فى بلاد كأمريكا .. ؟؟

كيف استطاعت أن تنال حماية القانون الذى وُضع لصيانة حق الفرد ، مؤسساتٌ ، طمست باحتكارها وسطوتها حقوق ملايين الأفراد .. ؟

إن أستاذًا أمريكيًا هو « ثورمان أرنولد » يكشف لنا السر فى كتابه «أسطورة الرأسمالية » فيخبرنا :

« أن بعض المنشآت المكونة برأس مال مشترك . كمنشآت الصلب مثلا ، تستطيع أن تسيطر على إنتاج سلعة حيوية تستهلكها البلاد كلها ، ويعمل تحت إمرتها عشرات الألوف من الناس .. وذلك بحجة تمتعها بالشخصية المعنوية » .. !![1] .

إن من حق كل فرد وفق منطق الرأسمالية أن ينتج الصلب مثلا ، أليس هذا هو مبدأ الرأسمالية القائل : دعه ينتج .. دعه يبع .. ؟؟

ومع هذا فمن الممكن ، بل والواقع فعلا أن يحتكر هذا النوع من الإنتاج بضع شركات يشرف عليها كبار رجال المال والصناعة .

فأين حقوق الأفراد فى مثل هذا الإنتاج .. ؟؟
لقد انتقلت إلى مؤسسات الاحتكار .. !!
وكيف أعطاها القانون هذا الحق .. ؟؟

لأن الدستور الأمريكى يقدس حرية الفرد .. وهؤلاء حتى لو انتظم تشكيلهم مائة ألف مساهم ، يصيرون بحكم « شخصيتهم المعنوية » فردًا واحدًا .. فردًا مسكينًا بائسًا .. يجب على القانون أن يتكفل بحمايته والذود عن مصالحه .. !!

---

(١) نقلا عن كتاب « الثورة العالمية ، ومستقبل الغرب » ص ٦٥ تأليف : و. فريدمان – ترجمة : روفائيل جرجس .

إننا نكتفى بهذه الملحوظة عن تفسخ الحرية الاقتصادية نفسها داخل النظام الذى يستمد كيانه منها ؛ لأن التوسع فيها رغم أهميتها يخرجنا عن موضوع الكتاب .. وننتقل الآن إلى جوانب الأزمة التى يهمنا أمرها — أزمة الديمقراطية فى المعسكر الرأسمالى .

***

قلنا فى المقدمة : إن المفهوم التاريخى للديمقراطية مختلف عن مفهومها الحالى . فالديمقراطية فى حقيقتها ، ومن واقع ظروف نشوئها ، ليست مجرد طريقة فى الحكم — إنما هى طريقة لكل شؤون الحياة .

الديمقراطية فى حقيقتها ، ليست عملا سياسيًا فحسب ، بل هى قبل ذلك عمل اجتماعى ، أجل .. إنها نظام متكامل لتحرير الفرد والجماعة من الاستبداد السياسى ، ومن الظلم الاجتماعى معًا .

ودعونا الآن نناقش مسئولية النظام الرأسمالى عن مأزق الديمقراطية وفْق مفهومه لها — أى الديمقراطية السياسية التى هى نظام للحكم وحده .

إن الديمقراطية كنظام للحكم تعنى أن يكون الشعب مصدر السلطات ولكى يكون كذلك ، لابد أن يكون هو مصدر القوانين التى يحكم بمقتضاها ، ومصدر الحكومة التى تسهر على تنفيذها .

وفى عصورنا هذه التى كثر الناس فيها كثرة لا تمكنهم من أن يلتقوا

جميعًا ليتخذوا قرارًا ما ، تحتم أن يكون هناك ممثلون ينوبون عنهم ، ويُختارون بواسطة اقتراع حر .

وهؤلاء الممثلون هم الذين – باسم الشعب – يضعون القوانين ويراقبون الحكومة .

ولما كان للسلطة إغراؤها فإنه – مهما تكن مراقبة البرلمان للحكومة – لا ينبغى أن يكون ثَمَّت تركيز للسلطة قد يُغرى بسوء استعمالها ، ومن ثَم وجب الفصل بين السلطات – القضائية ، والتشريعية ، والتنفيذية .

ولما كانت آراء الأمة وأفكارها لا يمكن أن تُصب فى قالب واحد ، وأن الناس مهما يكن اتفاقهم على الغايات فإنهم يختلفون حول الوسائل .

ولما كان المجتمع الرأسمالى – بصفة خاصة – متعدد المصالح ، فإن ذلك كله يجعل قيام الأحزاب السياسية متممًا للديمقراطية .

وهكذا تنهض الحياة السياسية عامة ، والبرلمانية خاصة ، على مؤسستين هما : الحكومة .. والمعارضة ..

وتقف المعارضة للحكومة بالمرصاد ، فتردها عن كثير من الأخطاء التى يمكن اقترافها بسهولة لو خلا الجو من المعارضة .

ويجرى سباق دائم بين الحزب الحاكم ، والحزب المعارض حول احترام مشيئة الأمة ومبادئها ومصالحها ما دامت هى صاحبة الحق فى تسليم

مقاليد الحكم لمن تشاء ، وهكذا يظل مركز النقل دائما بجانب الجماهير الناخبة ، وتُصان حرية القول ، وحرية الفكر ، وحرية الصحافة .

***

والآن ، فلننظر مدى ولاء الدول الكبرى فى النظام الرأسمالى لهذه المبادئ والأسس.

إن المجتمع الرأسمالى يحاول أن يستمد كل أمجاده وعظمته من أنه مجتمع حر تحكمه الديمقراطية .

ولقد كنا نود مخلصين لو أن ذلك يتم دون محاولات « رأس المال » سَلْب الكثير من نفوذ الديمقراطية .. إذن لما أصيبت الديمقراطية بهذا الخذلان الذى يطاردها داخل المجتمع الرأسمالى ذاته .. وإذن لما اضطرت الديمقراطية الحقيقية ان تعيش اليوم ولا هَم لها إلا الدفاع عن سمعتها ، وتوكيد صلاحيتها .. !! إن الرأسمالية سواء كانت طبقة ، أم دولة ، أم هما معًا ، تصيب الديمقراطية بشر جسيم ، وهى تملأ طريقها بالشوك وتتحدى خصائصها ونفوذها داخل حدود أوطانها وخارج تلك الحدود .

فلننظر الآن عملها ضد الديمقراطية داخل بلادها .

وأول ما يلقانا فى هذا السبيل هو : موقف الرأسمالية من الطبقة العاملة.

إن حق الطبقة العاملة ليس – كما يبدو – حقًا اجتماعيًا فحسب ، بل هو

فى نفس الوقت حق سياسى ، وكل عدوان على حقوقهم الاجتماعية يمثل عدوانًا على حقوقهم السياسية .

فالعمال الذين يصفهم « تولُستُوى » بأنهم : - « الذين يخلقون الحياة ويجعلون لها معْنى » .. !!

هؤلاء العمال .. ليسوا صُناع الإنتاج وخالقوا الثروات فحسب ، بل هم كذلك الأكثرية الهائلة من المواطنين الذين لهم حق الانتخاب ، والذين يجب أن يمارسوا هذا الحق بعيدين عن تأثير للفاقة والإذلال ، أو للضغط والإرهاب .

لقد تلقت هذه الطبقة من الرأسمالية عَبْر التاريخ ضربات أرهقتها وأذلتها .

وصحيح أن النظام الرأسمالى هو الذى نماها - بيد أنه نماها « كمًّا » وأهملها « نوْعًا » .. !!

لقد كانت الرأسمالية سيما فى عهدها الأول والوسيط ، تعاملهم كسوائم، وكان الرأسماليون يعجبون : كيف يمكن أن يكون لهذه الكائنات المنحطة حقوق ينادون بها .. !!!

وليس فى عزمنا أن نذهب إلى ماضى الرأسمالية البعيد ؛ لنُبصر دكتاتوريتها اللافحة التى سلطتها على العمال لتحرمهم من كل حق لهم

اجتماعى وسياسى .. ولنبصر كيف كانت الدولة تُسخِّر جيشها وبوليسها لتغرق المتظاهرين منهم فى دمائهم المُهراقة المسفوكة ... !! .

لن نذهب إلى الماضى وإن كنا نعلم أنه خلع على الحاضر ميراثه ؛ ذلك لأننا لا ننكر أن وجدان الرأسمالية فى عصرنا هذا قد استأنس عن ذى قبل ، وأنها راضية تارة ، مُكرهة تارة أخرى قد أعطت تنازلات كثيرة للطبقة العاملة .

ولكن هل حصلت الطبقة العاملة فى المجتمع الرأسمالى على حقوقها السياسية والاجتماعية كاملة ؟ أو هل حصلت منها على الحظ الذى يجعل من الديمقراطية كنظام للحكم فى ذلك المجتمع حقيقة لا لغواً . ؟؟

إن أول ظاهرة تشكل الإجابة على سؤلنا هذا ، هى ظاهرة الإضرابات التى تنشب كل يوم فى أكثر من بلد رأسمالى ..

صحيح أنه من حسنات الديمقراطية أنها أعطتهم حق الإضراب – ولكن حق الإضراب كما قلنا حسنة الديمقراطية ، لا حسنة الرأسمالية . وهى حسنة سنتها الديمقراطية ليقاوم بها العمال مقاومة سلمية تحدى الرأسمالية ، وأطماعها والرأسمالية لا تنسى كم لبثت فى الأرض عدد سنين ؛ بل عدد قرون ، وهى تقاوم هذا الحق المتواضع اليسير .

إننى أخط هذه السطور ، وصحف الصباح أمامى تقول إن « أربعمائة

ألف وثلاثين ألف عامل » قد أضربوا فى فرنسا ، متظلمين من ضعف أجورهم .

نحن الآن فى النصف الثانى من عام – ١٩٦٣ – أهناك تاريخ أحدث من هذا التاريخ .. ؟؟ ومع ذلك فلا نزال نسمع أن قرابة نصف مليون عامل يعلنون الإضراب صارخين من انحطاط أجورهم . وأين .. ؟ فى فرنسا .. !!

ونفس الوضع يحدث فى أمريكا قلعة الثراء والذهب .. كما يحدث فى بريطانيا ..

والبطالة التى تتفشى بين الحين والحين ، والتى أصبح لها فى بلد كأمريكا مواسم تلفظ فيها المصانع أكداسًا من العمال حيث يفقدون أبسط حقوق الإنسان .. حق العمل .. !

ففى عام ١٩٦١ كان عدد العمال العاطلين فى الولايات المتحدة – سبعة ملايين ، منهم حوالى ستة ملايين – يعانون بطالة كاملة .

وفى أوربا الغربية ، وبريطانيا ، وأستراليا ملايين أخرى تعانى البطالة أيضًا ..

ثم أعمال القمع الدامى الرهيب الذى يُسلط على العمال حين يتخذون مواقف جادة تجاه ملوك المال والصناعة . ذلك القمع الذى يهدم الديمقراطية هدمًا . والذى سنرى بعض وقائعه الأليمة خلال حديثنا عن

موقف الرأسمالية من القانون . ولعل من الخير قبل مغادرتنا هذه النقطة أن نستمع لبعض كلمات من « أنورين بيفان » النائب والوزير العمالى السابق فى بريطانيا ، وهو يتحدث فى كتابه « بدلا من الخوف[1] » عن الاندحار البالغ الذى عانته الطبقة العاملة فى ظل الرأسمالية الصناعية المعاصرة فى إنجلترا .. وهو فى كتابه هذا يسوق كثيرًا من الشواهد منها - « كيف مات أبوه العامل بين ذراعيه مريضًا باحتقان الرئة ، ولم يدفع له أصحاب العمل تعويضًا عن وفاته ، إذ لم يكن هذا المرض قد أدخل بعد فى جدول أمراض المهنة طبقًا لقانون التعويض[2] .. !! .

ويقول أيضًا :

« ولا زلت أذكر حوادث الإضراب عام ١٩٢٦ فعندما وقع إضراب عمال المناجم ، تنبه عدد كبير من الناس لحال هؤلاء العمال . بل حاول بعض كبار رجال الدين التوسط بين أصحاب الأعمال وعمال المناجم للتوفيق بينهم .

« وكان الوسطاء يرون أن الشروط التى يحاول أصحاب الأعمال إرغام العمال على قبولها ، شروط غير معقولة ، تدفع بمئات الألوف من عائلات عمال المناجم إلى العذاب الشديد والفاقة المنكرة ..

---

(١) تأليف . أنورين بيفان ترجمة . كامل زهيرى .

(٢) ص ٨٦ .

« لكن وساطة رجال الدين أخفقت وأخفق الإضراب ، وانهزم عمال المناجم، وأكرهوا على العودة إلى العمل بشروط مخزية ..

« وظلت هذه الشروط المخزية نافذة خلال السنوات الطويلة التى تلت هذه الهزيمة » .[1]

ويكمل الصورة التى أعطانا « بيفان » جانبًا منها ، إنجليزى آخر هو مؤلف كتاب « لماذا كانت الرأسمالية تعنى الحرب »[2] فيقول :

« وإنا لذاكرون ما حدث فى الإضراب العام بإنجلترا عام ١٩٢٦ إذ سيرت الحكومة كل قُواها لقمعه ، وأعلن قانون الرأسماليين أن الإضراب غير دستورى ، وزحفت فصائل الشرطة وكتائب الجيش لقمعه ، تحميها الدبابات . وسُخرت شتى وسائل النقل لكسر الإضراب ، ودعى الشبان من طلبة الجامعات لقيادة مركبات النقل العامة ، واستُخدمت الإذاعة والصحف ، وجعلت الحكومة من نفسها خادمًا لأصحاب الأعمال ، وتهددت النقابات باستصفاء أموالها وسجن زعمائها .. » .

ويحدثنا الكاتب الأمريكى « ابلرت .ا. كان » فى كتابه « مصرع الديمقراطية فى العالم الجديد[3] » عن العصابات المسلحة التى يستخدمها

---

(١) المرجع السابق : ص ٦٢ .

(٢) تاليف : هنرى نويل برايلزفورد : ترجمة : عصام الدين حفنى ناصف . ص ١١

(٣) ترجمة : منير البعلبكى .

أرباب الصناعة والمال فى الولايات المتحدة للبطش بالعمال .

ففى عام - ١٩٣٧ - مثلا تصدت العصابة لمندوبى اتحاد السيارات الذين كانوا يقومون بعمل مشروع هو توزيع بيانات الاتحاد على أبواب المصانع فعذّبوهم بوحشية يصعب تصوُّرها .. !![1]

وفى مدينة « دلاس » بولاية « تكساس » كانت عصابات فورد تجلد زعماء العمال بالسياط ، وتطلى أجسامهم بالقطران ، وتمثل بهم أبشع تمثيل[2] وفى عام - ١٩٤١ - حينما أصدر مدير مصانع فورد أمره بفصل جميع العمال النقابيين . قامت حركة إضراب عامة ، فاستعان المسئولون عن « إمبراطورية فورد » كما يسميها المؤلف بعصاباتها غير القانونية وغير المشروعة .[3]

وفى عام ١٩٤٧ - وهو تاريخ جد قريب أخذت ولايات أمريكا تتسابق فى إصدار التشريعات التى تنتقص من حقوق العمال السياسية والاجتماعية.

ففى ولايات « آريزونا » و « نبراسكا » و « داكوتا الجنوبية » حرم على العمال حق الإضراب .

---

(١) ص ٥٤ .

(٢) ص : ٥٦ .

(٣) ص : ٥٩ .

كذلك صدرت تشريعات مماثلة فى « فيرجينيا » و « كارولينا الشمالية » و« فلوريدا » و « آلاباما » و « تكساس » وأصدر « اتحاد رجال الصناعة فى « تكساس » بيانا متغطرسًا يعلن فيه أن هذه القرارات جاءت « وفق آماله ورغباته » .. !![1]

وفى عام ١٩٤٧ أيضًا أقر الكونجرس الأمريكى قانون « تافت هارتلى » وهو يحرم الإضراب على العمال ، وعلى الموظفين ، ويحظر على اتحادات العمال إنفاق أى جزء من أموالها على أى نشاط سياسى .. !!

وهذا ينقلنا إلى النقطة التالية من محنة الديمقراطية ، حيث نستجلى موقف الرأسمالية من القانون ..

إن الرأسمالية فى فلسفتها التى صاغها مفكروها وعلى رأسهم « آدم سميث » و « ريكاردو » إنما تعتمد فى تطورها وبقائها على الحق الطبيعى المكفول للناس جميعًا ليعيشوا أحرارًا .. وعلى سيادة القوانين الموضوعة لحماية هذا الحق وهذه الحرية .

والدساتير التى تنظم الحياة التشريعية والسياسية فى بلاد كأمريكا وبريطانيا وفرنسا تجعل من نفسها إطارًا محكما لحماية الحرية الفردية ولا سبيل طبعًا لحماية الحريات إلا بسيادة القانون .

---

(١) ص : ١٠١ .

إذن فأبسط مظاهر الولاء للديمقراطية ، هو الولاء للقانون واحترامه .. فإذا تصرفت الرأسمالية كطبقة ، أو كدولة تصرفًا يتحدى القانون ويخرقه .. ثم إذا ما صار تصرفها هذا عادة وسلوكًا ؛ فإن ولاءها للديمقراطية يسقط من فوره صريعًا .

ومن أسفٍ أن ذلك حادث فعلا .. ونحن لا نستمد أنباءه من مصادر مأجورة لهدم الرأسمالية ، ولا من مصادر معادية للديمقراطية البرلمانية ، ولا من مصادر مواطنة فى المعسكر الشرقى .. إنما نتلقاها من ناس يؤمنون بالديمقراطية أعمق الإيمان .. وهم ما بين بريطانى وأمريكى .. وما بين اشتراكى معتدل ، ورأسمالى مستنير ومحايد مستقل ..

وتاريخ الرأسمالية يَنضح بمحاولاتها المستمرة لتسخير القانون لحماية مصالحها الطامعة ، ولخرق القوانين وتحديها حين تستعصى على التسخير . وطبيعى أن أقرب القوانين لعداوتها وأحقها بخصومتها ، هى تلك التى تقرر حقًا اجتماعيًا جديدًا للعاملين الكادحين ، وتحاول أن تضع العدالة الاجتماعية موضع التنفيذ ، ولوكان ذلك داخل التقاليد الرأسمالية ذاتها . هنالك يُجن جنونها .. !!

وليس أدل على ذلك مما لقيه « روزفلت » حينما حاول أن ينفذ سياسته المعروفة بـ « الملك الجديد » أو « الصفقة الجديدة » عقب انتخابه رئيسًا للولايات المتحدة عام ١٩٣٣ .. لم يكن هذا المنهج يمس النظام الرأسمالى

فى جوهره ، بل كان يقوم على إقرار التأمين الاجتماعى وإعانات المتعطلين ، ودعم حقوق النقابات ، وإشراف السلطة الفدرالية على المرافق العامة — وكان روزفلت قبل أن يطالب بهذا المنهج قد وفق فى حل الأزمة التى خنقت أمريكا والعالم كله معها — أزمة ١٩٢٩ ، حتى لُقِّب يومئذ بـ « المنقذ العظيم » .. !!

بيد أنه لم يكد يخطو خطوات إيجابية فى رفع مستوى العدل الاجتماعى فى بلده حتى قاومه أرباب الصناعة والمال أبشع مقاومة ، ونعتوا منهجه الجديد بأنه [ شيوعية ، وديكتاتورية ، وإهانة موجهة للروح الأمريكى والتقاليد الأمريكية ] ونعتوه هو بـ [ الرجل الذى خان طبقته » و « الأحمر الذى يتربع فى البيت الأبيض ] .. !!

ومنذ ذلك الحين بصفة خاصة ، ومن قبله أيضًا ، والرأسمالية فى أمريكا تحارب القانون حربا عاتية كلما رأت فيه انحرافًا عن مصالحها يقول « هارولدلاسكى » :[1]

« من المحتمل أنه ليس بين رجال الأعمال من مارسوا سلطة أوتوقراطية واسعة مثل رجال الأعمال فى الولايات المتحدة ..

« فرجال مثل مستر فورد ، وملوك الصلب فى بتسبرج ، وأساطين الفحم فى كنتكى وبنسلفانيا ، كانوا يتحكمون فى امبراطوريات

---

(١) كتاب « تأملات فى ثورات العصر » ترجمة : عبد الكريم أحمد . ص ١٨٢ .

صناعية بسلطات ، كثيرًا ما تحدت قوة الدولة والحكومة الاتحادية وتغلبت عليهما أحيانا ..

« وليس هناك من يستطيع أن يقرأ ما كُتب فى الولايات المتحدة دون أن يشعر بأن الديمقراطية السياسية أصبحت مهددة تهديدًا أشد منه فى أى وقت آخر من تاريخ أمريكا ..

ويُواصل « لاسكى » حديثه قائلا :

« ومن الضرورى أن يقرأ المرء تفاصيل وثيقة مثل تقرير لجنة – لافلوت – التى عينها مجلس الشيوخ الأمريكى لبحث موضوع التدخل فى الحريات المدنية ليصل إلى وجهة نظر صحيحة عن مَدى ما بلغه هذا التدخل ..

« إن الرشوة . والجاسوسية ، والتهديد ، والبلطجة وسوء الاستغلال المتعمد للقضاء فى أعلى مراتبه ، وفى المحاكم الاتحادية الثانوية .. وهذه كلها ليست سوى أشكال وفئات من التصرفات التى تعودها زعماء رجال الأعمال فى أمريكا ..

« وإن أكثر الاتحادات الصناعية الكبرى هناك ، لتملك جيوشها الخاصة المسلحة بالبنادق السريعة الطلقات ، وقنابل الغاز المسيلة للدموع ؛ لتمنع النقابيين من غزو مصانعها .. !!

« وبالإضافة على ذلك ، كانت هناك مناطق فى الولايات المتحدة

مثل « لويزيانا » فى عهد سناتور « لونج » ومثل « جيرسى » فى عهد العمدة « هاج » ومثل الوادى الامبراطورى فى « كاليفورنيا »

« كل هذه البقاع – وهذه أمثلة منها – لم يكن فيها لإعلان الحقوق الأمريكى سلطة إزاء إصرار رجال الأعمال على جمع كل الامتيازات فى أيديهم بواسطة حيازتهم المطلقة لقُوى الاقتصاد ..

« وفى اعتقادى أننا لا نغالى فى حكمنا إذا قلنا إنه حتى سنة ١٩٤٠ كانت الفكرة الفاشية قد توغلت عميقا فى أذهان رجال الأعمال الأمريكيين تحت ستار «قبولهم الظاهرى للمبادئ الديمقراطية..»[١]

انتهت كلمات « لاسكى » .. !!

وأعترف للقارئ أننى حتى كنت أطالعها فى كتابه ، كنت أشعر برجفة فى كيانى من هول الصورة التى رسمها رجل لا يُشكك فى صدقه إنه وصف مثير للتخريب البشع الذى ترتكبه الرأسمالية ضد الديمقراطية .

ويحدثنا كتاب « مصرع الديمقراطية فى العالم الجديد » عن أنواع تلك العصابات التى أشار إليها « لاسكى » وعن أسمائها ونشاطها ، حديثًا يكاد يخلع الأفئدة . ، ويحدثنا عن مأساة الزنوج فى هذا الجحيم الرهيب يحدثنا – مثلا – عن الفرقة السوداء التى كانت تنتظم عشرات الألوف من الأعضاء

---

(١) المرجع السابق : ص ١٨٤ .

المدربين ، والمقسمين إلى كتائب ، والتى روعت الناس والعمال بصفة خاصة من عام – ٣٢ إلى عام ٣٦ – وكانت مؤسسات المال والصناعة تستخدمها لأغراضها البشعة ، فتجلد العمال النقابيين ، والزنوج ، وتقتلهم وتخرب دور النقابات ، وتروّع حياة كل مفكر أو سياسى يشكل بآرائه ونشاطه خطرا على مصالح الرأسماليين الكبار .. "[1] !!

والذى أود ألا يغيب عن بالنا ونحن نشهد مثل هذه الصورة الكالحة أن مثل ذلك المروق لا يسىء إلى الديمقراطية ولا يدينها ، ولا يعطى أبدا أى مبرر للإعراض عنها .. إنما هو يدين تلك القُوى التى تعاديها والتى لا تبالى بتخريب هذا التراث الإنسانى المجيد من أجل الاحتفاظ بامتيازاتها الوقحة ، وأطماعها الباطلة .. !

***

وفى العشرينات من هذا القرن حين أعد حزب العمال البريطانى منهجًا جليلا لتطوير المجتمع الإنجليزى الرأسمالى نحو العدل الاجتماعى وكان منهجه يتضمن إشرافا ديمقراطيًا على الصناعة حتى يمكن أن يوضع فائض القيمة والربح فى خدمة الأمة ، وتأميم المناجم والكهرباء ، والسكك الحديدية ، وتخفيض ساعات العمل ، واشتراك العمال فى إدارة المصانع ، التفت الطبقة العاملة حول هذا المشروع فى حماس وقلق ..

---

(١) كتاب « مصرع الديمقراطية » ص ٦١ إلى ٦٦ .

وفرض الموقف على الحكومة « لويد جورج » أن تتحمل مسئوليتها فشكلت لجنة برئاسة أحد كبار قضاتها .

إن بريطانيا معروفة بأنها البلد الذى يحترم تقاليده وقوانينه ، وهاهى ذى لجنة يشكلها مجلس الوزراء ويرأسها واحد من كبار القضاة فماذا حدث ..؟

لقد أوصت اللجنة بضرورة إجراء تعديلات شاملة فى أسس الإنتاج - إما بتأميمه ، وإما بتحويله إلى اقتصاد مشترك - أما أن يظل إنتاجا يقوم على الاحتكار والأنانية ، فاللجنة ترى أن ذلك انحراف أكيد وتحدٍّ صارخ لكل مقتضيات العدل والديمقراطية .

ولم يكد تقرير اللجنة يُذاع ، حتى تنادت الرأسمالية البريطانية إلى الهجوم وأيدها الحزب الحاكم ، حزب المحافظين الذى يضم ويمثل كل مصالح الرأسمالية والأرستقراطية الإنجليزية .

وديست التقاليد القانونية لبريطانيا العظمى ، وأعلن رئيس الوزراء « لويد جورج » أنه يرفض التقرير ويرفض أى تأميم . وأجاب العمال على هذا التحدى بالإضراب .. وساءت الحالة سوءاً يصوره العاطلين يومئذ الذى بلغ ثلاثة ملايين من العمال العاطلين، وتصوره المظاهرات التى أصبحت مشهورة فى تاريخ لندن كلها إذ كانت أفواج العمال تعبر الطرقات، تنتظم عشرات الألوف منهم ، وبعضهم يتساقط من الإعياء والجوع ، وهتافهم يدوى : « نريد خبزًا لنأكل . لا نريد شيئًا سوى الخبز ».. !!!

وبدلا من أن تتدخل الحكومة لتضع حدًا للمأساة التى استمرت ستة أشهر كاملة ، لاذت بالصمت وتخلت عن كل مسئولياتها ، بل زادت الطين بلة حين استجابت لضغط الرأسماليين الإنجليز الدهاقِنة فأصدرت قانونا يحرم الإضراب التضامُنى تحريما تاما .. !!

وهُزم العمال ، وهزم شرف القانون ، وحرمَة التقاليد .. !!

ولقد ظلت الرأسمالية الإنجليزية حتى الحرب العالمية الثانية تحاول أن تستَرِد كل تنازُل أكرهت من قبل على إعطائه ، وأخذت تعمل جاهدة لعرقلة القوانين التى أعطت الكادحين بعض حقوقهم – مثل قانون معونة التعطل ، وقانون حق العمال الجماعى فى المساومة الصناعية . وقانون التفتيش على المصانع .

وفى فرنسا حدث مثل ذلك .. وفى ألمانيا ..

بل إن الرأسمالية الألمانية لم تتحد القانون فحسب ، إنما خانت الديمقراطية كلها كنظام ، وأسقطتها سقوطًا بشعًا متحالفة مع العسكرية الألمانية ، فأسقطت جمهورية « ويمار » الديمقراطية ورفعت هتلر والنازية إلى الحكم .

وغامرت حتى بمصيرها .. وكذلك تمامًا فعلت الرأسمالية فى إيطاليا .

يقول « نهرو » فى كتابه « لمحات من تاريخ العالم » : [1]

---

(١) ترجمة : منير بعلبكى ص ٤٧٦ .

« .. وقد نجح هتلر نجاحًا كبيرًا فى الاحتفاظ بين يديه بكل هذه التيارات على ما فيها من تناقُضات .. واستطاع أن يجعل الطبقات الوسطى الفقيرة تتحالف مع أصحاب المصانع ومالكى الأرض الكبار .. وسبب هذا أن أصحاب المصانع أيدوا هتلر وزودوه بالمال ؛ لأنه كان رغم تظاهره بمقاومة الرأسمالية ، يشكل أكبر عائق فى طريق الاشتراكية العلمية الصحيحة » ..

ويقول عن الرأسمالية الإيطالية : -

« .. وأخذ أصحاب المصانع يفكرون فى خطة للانتقام من العمال المضربين ، ولتحطيم الحركة العمالية والحزب الاشتراكى ، وكان أول من فكروا فى الاستعانة بهم جماعة الفاشيين بقيادة موسولينى ..

« وأخذ كبار الرأسماليين ، وأبناء الطبقة البرجوازية الكبيرة يُموِّلون هذه الفرق الفاشَّية ، ويحاولون استخدامها فى مقاومة الاشتراكية » .. [1]

***

هكذا تتضح لنا تحديات الرأسمالية لسلطة القانون وسيادته – هذه السيادة التى تمثل فى الديمقراطية جدارًا حيًا ينهض فوقه كيانها . لكنَّ شرًا من هذا ، أن نرى الرأسمالية كدولة ، تُخرِّب الديمقراطية حذرًا من أن ينال اقتصادها الرأسمالى أى تغيير أو تعديل .

---

(١) ص - ٣٥٠ - نفس المرجع .

ونستطيع أن نذكر هنا هذا المَثل الذى سردناه آنفا ، من موقف حكومة « لويد جورج » ونذكر ما نقلناه من قبل عن مؤلف « الرأسمالية تعنى الحرب » حين أنزلت الحكومة البريطانية جيشها ومدافعها الثقيلة لتحصد بها عمالا عُزلاً مارسوا حقهم القانونى والديمقراطى فى التظاهر والإضراب .. !!

لكن أحدًا لم يكن يتصور أن يبلغ امتهان الديمقراطية فى دُول الرأسمالية الكبرى ، ذلك المدى الذى تصبح فيه « حركات التطهير » على الأسلوب النازى عملا مشروعا تقوم به الدولة فى غبطة وسعادة .. !!!

وجيلنا كله يذكر قصة « المكارثية » فى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية .

لقد كتب « جون روج » المدعى العام المساعد بأمريكا سابقا ، والذى طرد من عمله – عام ١٩٤٦ – حينما احتج على اضطهاد الديمقراطية فى بلاده . نقول : كتب ، يقول :

« فى اعتقادى أن الفاشية الدولية على الرغم من هزيمتها فى الحرب، لا تزال على قيد الحياة .. إن الفاشية لم تمت فى الولايات المتحدة .. »[١]

---

(١) كتاب « مصرع الديمقراطية فى العالم الجديد » ص ٧٨ .

وكلماته هذه تشير إلى أن المكارثية لم تكن حالة عارضة ، بل كانت امتدادًا وتكرارًا لما حدث بعد الحرب العالمية الأولى فى أمريكا نفسها ، مما لا يجعل بعيدًا من الاحتمال بحال أن يتكرر حدوثه غدًا ، وبعد غد ، وحتى بعد أن يكون لشارع « وول ستريت » فروع فى القمر .. !!

إنه فى نفس الوقت كان عمل أجهزة الدعاية فى أمريكا وبريطانيا وفرنسا - التخصص . فى الحديث عن الاضطهاد والتطهير الذى تقوم به الشيوعية فى روسيا ..

فى ذلك الوقت - أى عام ١٩١٩ - كانت الولايات المتحدة مع الأسف الشديد مسرحا لعمليات قاسية من التطهير والاضطهاد

كان النائب العام الأمريكى يومذاك واسمه « بالمْر » يُعلن عن قيام حرب صليبية مكشوفة ضد الشيوعيين والراديكاليين - وصدرت الأوامر لكل أجهزة الدولة أن تستعد لساعة الصِّفر واختيرت ساعة الصفر ، أو يوم الصفر هذا - يوم ٧ نوفمبر - لأنه يوافق عيد الذكرى الثانية للثورة الشيوعية فى روسيا .. وبدأ العمل وظل أسابيع عديدة ، ولستُ قادرًا على ذكر تفاصيل ماحدث فهى ؛ كثيرة وبشعة تزَحُم صفحات الكتاب وتُرهقها ، بيد أن ما يمكن قوله ، هو أن أساليب الاعتقال والتعذيب والتطهير والمحاكمة التى حدثت لمواطنين كان معظمهم بريئا حتى من تهمة الشيوعية نفسها .. لم تكن اساليب تنتسب إلى حكم القانون والديمقراطية بصلة .. بل كانت فاشيةً هوًى ، وعقلا ، ولحما ، ودما .. !!

ومن مزايا الديمقراطية العظيمة أن وجد آنئذ من يشجبها ويفضحها فى قلب أمريكا نفسها ، ووسط هذا الهوس القاتل المدمِّر فكتبت مجلة « الجمهورية الجديدة » بعد انتهاء الدوامة تصف ما حدث قائلة :

« فى تلك الحقبة السوداء ، أعد هوفر – مدير المخابرات الجنائية – قائمة بنصف مليون شخص اعتبرتهم وزارة العدل خطرين بسبب معتقداتهم السياسية أو الاجتماعية .. ومعنى هذا أن واحدًا من كل ستين أسرة فى الولايات المتحدة قد وُضع اسمه فى القائمة

وبذلك يكون « هوفر » قد سبق « هتلر » بأربعة عشر عاما » ..!![1]

لم يكن أحد يتوقع أن تمثل هذه الفاشية مرة أخرى فوق أرض الولايات المتحدة التى تفخر بنظامها الديمقراطى .. ولكنها مع الأسف الشديد عادت .. ومتى .. ؟ أوّل أمس لا غير .. عام – ١٩٤٧ – حيث ظهر ما يسمى « مبدأ ترومان » و « مرسوم الولاء » وشُكلت مجالس الولاء هذه وكأنها محاكم التفتيش ، وسيق المواطنون إليها لتُلقى عليهم أسئلة تناهت فى السخرية بحرية الضمير – من هذه الأسئلة مثلا :

- هل شهدت يوما اجتماعا من اجتماعات « العصبة الأمريكية للدفاع عن الديمقراطية » .. ؟

---

(١) كتاب مصرع الديمقراطية فى العالم الجديد » ص ٢٢ .

- هل تقرأ كتبا من تأليف « هاوارد فاست » .. ؟
- هل سبق لك أن ناقشت « مبدأ ترومان » .. ؟
- هل أنت مع هذا المبدأ أم ضده .. ؟ (١)

وأخذت العصابات المسلحة تعاونها الدولة حينا ، وتتستَّر على جرائمها حينا آخر تهاجم الاجتماعات التى تعقد لإنقاذ الديمقراطية الأمريكية من الدمار وتفتك بالأحرار فى كل مكان .

وكما قال كاتب أمريكى – يومئذ – لقد صار إطلاق كلمة « الأحمر » والاضطهاد الذى يتبعها من حظ كل معارض لسلطان الجشع ، حتى لو كان ألد أعداء الشيوعية » .. !

***

إن أحدا لا يلوم أمريكا ، ولا غير أمريكا على حماية نظامها السياسى والاقتصادى .. ولكن ، أهذه هى وسائل الديمقراطية لحماية نفسها ، وحماية دولتها .. ؟؟

وأين مواطن الخلاف بين هذا الذى يحدث فى بلاد ديمقراطية ، وبين نظيره الذى حدث فى بلاد الفاشية .. ؟؟

---

(١) المرجع السابق ص ٩٣ .

وإذا كان قد حدث عقب الحرب العالمية الأولى .. ثم حدث بعد الحرب العالمية الثانية .. وعلى نطاق واسع وشامل ملأ الشعب كله ذعرا وقلقا ، فما الضمانات إذن التى تمنع حدوثه فى أى وقت آخر .. ؟؟

وما الضمانات إذن التى تقدمها الديمقراطية الأمريكية لأمن الناس وحرياتهم . ؟

وما مصير المدنية إذا أمست الديمقراطية حتى بين أيدى ذويها سُخرية ولَغوا . ؟؟

***

وننتقل إلى مظهر آخر من مظاهر الضياع الذى يحاول رأس المال أن يوقع الديمقراطية فى هوَّته الفاغرة ..

إننا نعلم أن الديمقراطية لكى تعمل يجب أن تكون بمنأى عن كل ضغط أو قَسْرٍ يخالف طبيعتها .

وأن وظيفتها الأساسية وضع مشيئة الأغلبية وإرادتها موضع التنفيذ وذلك يقتضى حتما أن تكون كل أجهزتها منسقة وقائمة وفق هذا المبدأ — أى أن تكون الحكومة والبرلمان والأجهزة الإدارية أداة أمينة لتنفيذ القرارات التى يصدرها ممثلو الأمة ويعبرون بها عن إرادتها الحرة .

وكل تطفل على قوى الديمقراطية ، وأجهزتها يستهدف جعلها فى

خدمة أغراض خاصة ومغانم شخصية، يعتبر انحرافًا أكيدًا عن الديمقراطية وتعطيلا لوظائفها ..

وإنا لنرى « رأس المال » يلقى بكل ثقله النوعى والكمى على قوى الديمقراطية . وتحاول المنشآت المالية والصناعية الكبرى فى بلدان الرأسمالية أن تستحوذ على مقادير الحكم والبرلمان والوظائف الحساسة فى الدولة، بل والقانون نفسه ..

فكثيرًا ما تعمل المؤسسات المالية والصناعية الضخمة فى الولايات المتحدة على عرقلة نفوذ القانون ..

بل إن هذه المؤسسات لتعارض فى كثير من الولايات الخاضعة لنفوذها الاقتصادى إجراء تعديلات فى بعض القوانين الجنائية التى صيغت موادها بطريقة تمكنها أو تمكن عصاباتها من ارتكاب الجرائم ثم النجاة من أى قصاص أو عقوبة .. !!

وهذا من شر الأخطار التى تحيق بالديمقراطية فى بلادها .

وفى أمريكا – بصفة خاصة – كلما كان الرئيس المتربع فى البيت الأبيض وثيق الصلات بقوى الصناعة والمال . يستشرى نفوذ « رأس المال » فى كل مكان .. فى البيت الأبيض .. وفى الكونجرس .. وفى دور القضاء .. !! مثلما حدث أيام « ترومان » .. فإنه لم يكد يبدأ رئاسته حتى أخرج « هنرى ولاس » الذى يكنّ له رأس المال الأمريكى كل حقد .. ثم أخرج ثلاثة من

وزراء روزفلت المؤمنين بسياسته المعروفة بـ « المسلك الجديد » والمصممين على مواصلة تنميتها - وهى كما أشرنا من قبل ، السياسة التى حاربها أصحاب الشركات والتروتستات حربًا شعواء .. ثم وضع ترومان مكان هؤلاء وزراء من كبار المساهمين فى المصارف والشركات الكبرى .. !!

وهل فيكم من يتصور أن يكون على رأس « الفرقة السوداء » التى تحدثنا عنها من قريب نفر من كبار الموظفين ، والقضاة ، ورجال البوليس .. وأن تكتب « نيويورك تيمس » نفسها فى بعض أعدادها قائلة :

« لقد انخرط فى سلك هذه المنظمة عدد غير قليل من رجال السياسة ، طمعًا فى كسب الأصوات الانتخابية »[1]

ويصف أمريكى « نفوذ » دائرة الخدمة المدنية » وهى جهاز أنشأته شركات « فورد » ليقوم بكل الأعمال التى يتطلبها صون مصالحها ، ومقاومة التكلات العمالية ، وتسخير بعض كبار المسئولين لخدمة أطماعها وكان على رأس هذه الدائرة داهية ماكر اسمه « هربرت بينيت » حتى صار يطلق على الدائرة كلها « جماعة بينت » .

فيصف أمريكى نفوذ هذا الجناح من مؤسسة « فورد » فيقول :[2]

---

(١) كتاب « مصرع الديمقراطية فى العالم الجديد » ص ٦٣ .

(٢) نفس المرجع : ص ٥٢ .

« كان المرشحون للحكم ولعضوية مجلس الشيوخ والكونجرس وللمناصب القضائية يرتعدون فَرَقا وخوفًا ، وكل منهم يتساءل: أتقف « جماعة بينت » إلى جانبه أم تقف ضده » .. !!!

***

وفى بريطانيا يحاول كبار الرأسماليين والصناعيين أن يقبضوا على مقاليد الحكم ويسيروا به ما استطاعوا وفْق مصالحهم . وينطلق نفوذهم العريض من نواديهم فى حىّ الـ « وست إند » صَوْب جميع أجهزة الدولة التى يجتهدون دوما أن يكون على رأسها أناس يجيدون الإصغاء لهم والتفاهم معهم .

ولعل كلية « أيتن » ، و « هارو » و « ونجستر » ونظائرها من كليات الصفوة فى مثل جامعة « اكسفورد » و « كمبردج » .

لعل هذه الكليات الخاصة لا تهدف لشىء مثلما تهدف إلى تخريج أجيال تؤلف ذات بينها الصلات الطبقية على المستوى الذى يجعلهم أدوات فعالة فى الحفاظ على مصالح الطبقية المسيطرة ، حينما يشغلون المناصب الهامة فى الدولة .

ويعنى « رأس المال » البريطانى عناية كبيرة باحتكار الصحف . فالصحف البريطانية الكبرى كلها بما فيها « التيمس » مملوكة لبعض أقطاب الرأسمالية والصناعة فى بريطانيا .

لقد اهتم بعض الباحثين البريطانيين بمعرفة مدى نفوذ كبار الصناعيين والرأسماليين الاحتكاريين فى بريطانيا خلال الأربعينات ، فوجد أن معظم مديرى الإنتاج الذين يصممون احتياجات الدولة كانوا من هذه الطبقة نفسها .. بل وجد أن لشركة واحدة (هى شركة المواد الكيميائية اللإمبراطورية) واحدًا وستين ممثلا يحتلون جميعًا المناصب الرئيسية فى الإدارة العامة .

وهذا وضع طبيعى متلائم مع الظروف التى أنشأته ، وليس أدل على هذا مما نشرته مجلة « ايكونومست » البريطانية فى عددها الصادر فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٣ عن الملكية فى بريطانيا إذ قالت :

- « إن ٧ ٪ من مجموع أبناء الأمة يملكون وحدهم ٨٥ ٪ من الأملاك الخاصة » .. !!

ولا ينبغى أن ننسى أبدًا أن فى بريطانيا اليوم حزبين اثنين يقودان الحياة السياسية فيها ، وأن أحد هذين الحزبين المحافظين ، يعتبر نفسه الممثل التقليدى والأمين لمصالح « لوردات » بريطانيا وأقطاب المال والصناعة فيها .

***

هذه لمحة عن تعويق رأس المال لنمو الديمقراطية وسيرها داخل حدود بلاده .

أما خارج تلك الحدود ؛ فإن تخريبه فى الديمقراطية أشد وأدهى فرأس المال – فى نشاطه الدولى – ، وجه للديمقراطية ضربات قاتلة فى بلاد كثيرة، وأقام بنفوذه بل وبتضحياته أحيانا – هو الذى لا يعرف للتضحية سبيلا – الحكومات الفاشية التى ملأت الأرض هوْلا ودما ..

إن الصراع بين رأس المال فى كل هذه الدول الثلاث لا يهدأ .. ولكنه وجد فرصته للتآخى والتعاون فى هدم نظم ديمقراطية وإقامة دكتاتوريات سافرة مكانها .. !!

فالرأسمالية العالمية هذه ، تعاونت مع رأس المال الألمانى ومع العسكريين الألمان لإيصال هتلر إلى الحكم .

فى عام ١٩٦٤ طار إلى ألمانيا « جون روج » المدعى العام المساعد – يومئذ – بالولايات المتحدة على رأس بعثة ، ليحقق ما أشيع يومها عن وجود صلات خطيرة بين حكم النازى قبل هزيمته وبين بعض الأمريكيين . وبعد أن قضى فى إنجاز مهمته أحد عشر أسبوعًا ،استجوب خلالها عددًا من كبار المسئولين السابقين فى حكومة هتلر، عاد وكتب فى تقريره ما يلى :

« لقد أظهرت تحقيقاتنا أننا لم نك نُقَدر مدى النشاط النازى فى الولايات المتحدة حقَّ قدْرِه ..

« فعندما قصدت إلى ألمانيا شعرت أن أعظم خطر يتهدد

الديمقراطية الأمريكية . إنما يجىء من هذه الصلات القائمة بين رجال الصناعة الألمان : ورجال الصناعة الأمريكيين .. وأدركت أن مجموعة من أشهر الأعلام فى أمريكا كانت تشارك فى المؤامرة النازية[1]

والعجيب أن تقرير « روج » هذا فُرضت عليه السرِّية والتستر وطُلب إلى صاحبه ألا يُحرِّك به لسانه ، فثار ، وتحدى عُرف الوظيفة ، وراح يلقى المحاضرات العلنية عن هذا الموضوع حتى تلقى خطاب فصله من الخدمة .. !!

ورأس المال الفرنسى أمد الحزب الفاشى بزعامة موسولينى بأموال عارمة ليساعده على الوصول إلى الحكم .. !!

ورأس المال البريطانى والفرنسى عمل على إسقاط حكم ديمقراطى فى أسبانيا عام ١٩٣٦ — هو حكم « الجبهة الشعبية » التى كانت قد بدأت فى تطبيق منهج اشتراكى ، ثم ساعد « فرانكو » فى ثورته التى قامت فيها بعد بينه وبين الشيوعيين ، لأن انتصار الشيوعيين يومئذ كان يعنى تأميم مناجم أسبانيا .. وهذه المناجم بِرُمَّتها كان يستثمرها رأس المال البريطانى والفرنسى معًا .. !!

---

(١) المرجع السابق ص ٨٠ .

إن الدول الرأسمالية لا تعنيها الشيوعية إلا بقدر ما تشكل من خطر على اقتصادها الرأسمالى ، وبالتالى على أسواقها .

ولقد رأينا كيف أغضبت بريطانيا حليفتها ودائنتها أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية لأنها تُصدر إلى الصين بعض المواد الهامّة .. وكان رد بريطانيا أنها مضطرة لهذا حتى تستطيع على الأقل أن تجد المال الذى تُسدِّد به ديون أمريكا .

الحق أن موقف الدول الرأسمالية ، والتى هى ديمقراطية فى نفس الوقت من الدكتاتوريات التى ساندتها ، لموقفٌ لن يقدر شىء ما على محو مرارته من ذاكرة التاريخ .. !!

وإننا لا نكاد نصدق أبصارنا ونحن نتلو بعض التصريحات والبيانات التى كان يُصدرها - مثلا - بعض كبار الحكام والمسئولين فى بريطانيا ممجدين بها النازية الألمانية، والفاشية الإيطالية ناعتين « موسولينى » بالعبقرى ، حتى بعد أن ابتلع الحبشة وألبانيا ، معلنين كما قال « لوردلويد» ووزير الخارجية « هاليفاكس » عام ١٩٣٩ إن النظام الفاشى -

« لا يهدد الحرية الدينية ، والحرية الاقتصادية ، ولا يهدد أمن الأمم الأوربية » .. !!![1]

---

(١) كتاب « تأملات فى ثورات العصر » ص ١٩٤ .

هذا أحد مظاهر السوء الذى تنزله الرأسمالية بالديمقراطية خارج حدود بلادها، وهو تعبير ممتد لمصالحها الطوَّافة المتجوِّلة التى لا تشبع ولا تكف عن طلب المزيد.

وثمَّت مظهر آخر يشكل خطرا رهيبا. يتبدى هو الآخر فى سلوك « رأس المال » فى علاقاته الدولية .. ذلك هو موقف رأس المال من المنظمات العالمية التى يحاول العالَم كله أن يجعل منها وقاية ضد الحروب المنفية، ومَعْبرًا إلى الأمن والسلام.

بعد الحرب العالمية الأولى عمل « رأس المال » على تدمير « عصبة الأمم » وكان موقفه من غزو الحبشة وفَرْضه هذا الموقف على العصبة، النهاية الفاجعة لحياة العصبة الناشئة ..

لقد أعلن الدوتشى فى غير خفاء أنه ذاهب إلى الحبشة .. ولو أنه جُوبِه يومئذ بموقف حازم لكان الاحتمال كبيرًا فى أن يزدجَر ويقف ولكان الاحتمال كبيرا فى ألاَّ يقفز هتلر قفزاته التى كان يحتل بها كل يوم بلدا، بعد أن رأى خذلان خصومه وهوانهم.

كانت عصبة الأمم يومذاك، تقودها بريطانيا ..

وكان « موسولينى » صادقا حين قال فى استخفاف وزراية.

« ما العصبة .. ؟؟ إنها خمسون دولة تقودها دولة واحدة » !

وكانت هذه الدولة باقتصادها الرأسمالى حريصة كل الحرص على ألا ينشب نزاع واسع يفضى إلى حرب عالمية تقتضى إعادة توزيع العالم وتقسيمه بين القوى الجديدة الظافرة .. كذلك كان رأس المال فيها لا يُبالى بأية قيم ، ولا تعنيه حرية أى أمة ومصيرها ، مادامت نقُوده تجرى ، ومصالحه تنمو .. !!

ومن ثم سارت بريطانيا فى الطريق الذى يحقق هذه الأغراض . ولقد قررت العصبة معاقبة إيطاليا على غزو الحبشة بفرض عقوبات اقتصادية .

ومعنى هذا أن يخسر « رأس المال » سوقا واسعة تستقبل منه المواد الخام من الزيت ، وكرات الفولاذ ، والألواح الحديد ، فتحدَّى قرار العصبة ، وخضعت لهذا التحدى حكومته ، بل تقبلته حكومة « بلدوين » قبولا حسنا .. وتحولت العقوبات إلى مهزلة ، وظلت إيطاليا تستقبل كل المواد الممنوعة عنها بقرار عصبة الأمم على أوسع نطاق ... ولم يُمنع عنها سوى «الألومونيوم » ..

يقول « تشرشل » فى مذكراته متهكما : [١]

« وكان الألومونيوم هو المعدن الوحيد الذى تُنتج منه إيطاليا أكثر من احتياجاتها » .. !!!

---

(١) الجزء الأول – ترجمة خيرى حماد – ص ١٤٣ .

ثم يقول أيضًا فى سخرية [١] :

« ومنع تصدير الحديد الخام ومسحوق الحديد إلى إيطاليا باسم العدالة العامة ، ولكن صناعة إيطاليا المعدنية لم تكن تستخدم من هاتين المادتين إلا القليل »

إن « عصبة الأمم » سقطت يومئذ ، وسقطت معها كل آمال البشرية فى السلام ، لأنها أى العصبة وقعت تحت تأثير قوى إمبريالية ، لا يعنيها سوى الربح والتصدير .

وإن دلالة هذه المأساة لا تنتهى عند ذلك الماضى القريب بل هى تمتد إلى أيام الناس هذه ، حيث تقوم « هيئة الأمم المتحدة » .. وإن العدالة التاريخية لتحذرها من نفس المصير ... !!

لقد أحرزت الهيئة فى مهمتها تقدما لاينكر . وإن هذا الفوز الذى أحرزته ليُضاعف من مسئوليتها .. بَيْدَ أن موقفها من « الصين الشعبية » يثير الخوف من أن تكون قد وقعت تحت تأثير الإمبرالية ، كما وقعت أخت لها من قبل ..!!

فحين تقوم منظمة عالمية كهيئة الأمم ، لتجمع فى رواق واحد كل أمم الأرض ، ثم ترفض هذه الهيئة بأغلبية منذ عام ١٩٤٩ حتى اليوم أن تضم

---

(١) نفس الصفحة .

إليها أمة تعدادها سبعمائة مليون إنسان ؛ فإن هذا الموقف ليثير من الريب أكثر مما يثير من الحيرة .

فلماذا تُحرم دولة تعدادها سبعمائة مليون من عضوية الأمم المتحدة بينما ينال هذه العضوية دويلات لا يزيد تعداد بعضها عن عدد سكان حى من أحياء نيويورك ..؟ !!

إن الحرية واحدة .. وهى حق لأمم الأرض كافَّة . وإن المبادئ التى قامت عليها الأمم لا تجيز إقصاء أمة مستقلة كالصين عن صفوفها فلماذا حدث هذا الانحراف العجيب .. ؟

- هل حدث لأن الصين دولة شيوعية .. ؟؟

إن صفوف هيئة الأمم مزدحمة بالدول الشيوعية . .

- هل حدث لأنها انتصرت فى حرب أهلية ضد حليف لأمريكا ؟

إن دول المحور التى أشعلت الحرب العالمية كلها ، أصبحت أممها أعضاء فى الهيئة .

- هل حدث لأن الحكومة فى الصين لا تمثل الشعب .. ؟؟

إن الغرب يردد هذا الاتهام بالنسبة لجميع دول الكتلة الشرقية وجميع هذه الدول أعضاء فى هيئة الأمم .

ثم هل نسيت أمريكا التى تتزعم إقصاء الصين عن الهيئة أسباب أول خلاف قام فى هيئة الأمم بينها هى وبريطانيا من جانب ، والاتحاد

السوفيتى من جانب آخر .. ؟؟

لقد وقع هذا الخلاف الذى يُعتبر تاريخيا لأنه أول خلاف وقع فى الهيئة غداة تشكيلها بسبب الأرجنتين .. إذ عارض الاتحاد السوفيتى فى ضمِّها للهيئة ، بسبب حكمها النازى ، وأصرت الولايات المتحدة وبريطانيا على ضمِّها – مع أن الحكومة الأمريكية نفسها هى التى وصفت الأرجنتين يومئذ وحكمها الديكتاتورى بأنها « دولة نازية » وذلك فى كتابها الأزرق الذى أصدرته عن الأرجنتين!!

ماذا بقى من الاحتمالات التى يمكن أن تكون سببًا لرفض عضوية الصين .. ؟؟

ربمَّا لأن الصينيين فَطْس الأنوف .. ؟؟ !!

***

إنه ليس على ظهر الأرض عاقل ولا مجنون إلا يعلم أن الصين أقصيت عن صفوف الهيئة ؛ لأن أمريكا تريد ذلك . .

ويوم تريد أمريكا إدخالها ، ستتحول الأفواه الذليلة التى تقول : لا لتقرع كالطبول قائلة : نعم .. !!

ولكن ، لماذا تتخذ أمريكا موقف الرفض هذا .. ؟

لماذا تتخذ هذا الموقف من أمة تفوقها هى وأوربا مجتمعة فى عدد مواطنيها .. ؟

أفتُصبح اليابان التى أغرقت أسطولها ، والتى ضربتها هى بالقنابل الذرية عضوًا فى الهيئة ، ولا تكون الصين عضوا .. ؟ !

إن السبب واضح :

إنها الرأسمالية الأمريكية التى فُجعت فى سبعمائة مليون « زبون » أفلتوا من قبضتها .. !!

لقد كانت الصين تمثل عند رجال المال و الأعمال . وعند الدولة نفسها سوقا لا نظير لها .

فهى – أولا – تضمّ سبعمائة مليون زبون .

وهى – ثانيا – دولة كانت متخلفة ، وستكون مهَيَّأة لاستقبال كل الاحتياجات والمصنوعات من المحراث والطائرة ، إلى الجورب والإبرة .

وهى – ثالثا – سوق واحدة لا عدة أسواق تتحكم فيها الرسوم الجمركية والمضايقات الكثيرة التى تواجه رأس المال عندما يكون مُصدِّرًا لدول شَتى مختلفة النظم متعددة أشكال الحماية الجمركية .

ولقد كان رأس المال الأمريكى – متحالفا مع السياسة الأمريكية – يضع كلتا عينيه على الصين، وينتظر بفارغ الصبر انتهاء الحرب الأهلية وانتصار – كاى شيك – لكى يبدأ استثماراته . والذى يتمعَّن المساعدات الأمريكية – غير المعقولة – التى قدمتها حكومة الولايات المتحدة لحليفها

- كاى شيك - ويتتبع فى نفس الوقت تصريحات كبار المسئولين الأمريكان فى الدولة وفى الصحافة عن الصين ، لا يخالجه ريب فى أن هزيمة « كاى شيك » جاءت مفاجأة مُذهلة للولايات المتحدة .

فالصحفى الأمريكى المعروف - أرنست لندلى - وكان وثيق الصلة بالبيت الأبيض أيام الرئيس « روزفلت » كتب يقول :

« لقد كان المستر روزفلت يذهب إلى أن الصين - يعنى الصين القديمة قبل انتصار الشيوعيين - يجب أن تعامل كدولة من الدرجة الأولى ، لأنها ستتمكن فى مدى جيل أو جيلين من أن تصير فعلا من دول الدرجة الأولى »[1] .. !!

ومعنى هذا أن السياسة الأمريكية ممثلة فى رُبانها القدير يومئذ - مستر روزفلت - كانت تقدر أن أمام الصين جيلا أو جيلين من الزمان حتى تنهض كدولة كبرى .. ومعنى هذا أنها ستظل طوال هذا المدى مصبًّا هائلا للإنتاج الأمريكى .

ولقد كتب صاحب مجلة « لايف » الأمريكية ذات يوم يقول :

« إن آسيا خلال عشرات السنين القادمة ، إما أن تصبح بالنسبة لأمريكا صفرا .. وإما أن تساوى خمسة عشر مليار دولار كل

---

(١) راجع كتاب « نحن البشر » - للمؤلف- الفصل الرابع .

عام » .. !![1]

وإن صورة واحدة وعابرة من مئات التقارير التى كانت تعد عن الصين كسوق ذهبية . لتعطينا اقتناعا بالمرارة الفاجعة التى أصابت الإمبريالية الأمريكية بضياع الصين منها .

هذا التقرير نشر فى المجلة الأمريكية « فورتشن » فى اكتوبر عام ١٩٤٣ ويقول إن الصين محتاجة – كوجْبة أولى طبعا – إلى ما يأتى :

- مائة ألف ميل من الخطوط الحديدية – نصفها مزدوج .
- ٢٠ مليون طن من الفولاذ .
- خمسة وعشرين ألف محرك .
- ثلاثمائة ألف عربة .
- ثلاثين ألف صالون .
- خمسمائة ألف سيارة – لمدة عشر سنوات .
- مليون ميل من الطرق المعبدة بالأسلفت .
- ماكينات كهربية تكفى لتوليد عشرين مليون كيلو وات .
- ٨٠ مليون جهاز تليفونى .
- مليون مسكن كل عام .
- نصف مليون نول لنسج القطن والصوف والحرير .

---

(١) كتاب «الحرية والشعوب » – تأليف : د . بدر الدين السباعى : ص ٨٨.

- سُفن تتسع حَمولتها لعشرة ملايين طن .[1]

هذا نموذج لبعض احتياجات الصين على ضوء دراسة الخبراء الأمريكان الذين كانوا مهتمين بالأمر .

ونلاحظ أن التقرير على ضخامة الأرقام التى يحويها ، لم يذكر مجالات أخرى كثيرة ستكون مجالا رحيبًا للتصدير والاستثمار ، فهناك حاجة الصين إلى المدارس والمعاهد بكل أدواتها ..وإلى المستشفيات والأدوية .. وإلى المواد الغذائية .. وأجهزة الراديو ، والتليفزيون ، والكماليات بشتى صنوفها حاجات لا تؤذن بانتهاء ، لمجتمع ينتظم سبعمائة مليون إنسان . كان رأس المال الأمريكى سيجد فرصة رغيدة لتصدير البضائع وتصدير رأس المال نفسه .

لقد كان شعار رجال الصناعة والمال فى أمريكا خلال الحرب العالمية الثانية :

« شَحِّموا الآلات جيدًا ؛ فالصين تنتظرنا » !!

ولكن الصين لم تنتظرهم ، فإن مَرَدَةَ الزحف الطويل كانوا يسابقون الزمن ليقيموا دولة اشتراكية يحول اقتصادها الاشتراكى دون جعل الصين سوقا مفتوحة ، ويحول دون إبقائها دولة متخلفة لمدى جيل أو جيلين ، ويحول دون تحويل السبعمائة مليون مُواطن ، إلى سبعمائة مليون زبون ..

---

(١) المرجع السابق .

وجاء القصاص سريعا .. وكان أن تُحرم أعظم أمم الأرض تعدادًا من عضوية هيئة الأمم المتحدة .. !!!

ويحرم سبعمائة مليون إنسان من أبسط حقوق الإنسان .. !!!
ومَن الذى يتولى كبْر هذه الخطيئة .. ؟!
أمريكا .. زعيمة الديمقراطيات فى العالم .. !!!

إن المؤمنين بالديمقراطية – وأنا واحد منهم – ليواجهون حرجًا شديدًا حين يدعون الناس لتوكيد ولائهم لها ، وأمامهم مثل هذه التصرفات الجائرة .. !!

إنه لو كان الوضع مختلفًا ، فكانت روسيا أو الصين صاحبة النفوذ الأول فى هيئة الأمم ، وعملت على حرمان أية دولة أخرى من عضويتها لما تغير موقفنا – فالقضية ليست قضية بلد بذاته أو دولة بعينها – إنما هى قضية الحرية .. قضية حقوق الإنسان التى يجب أن يستقر إجلال الجنس البشرى لها بصورة نهائية لا تسمح بعدُ بأى تجديف فى حقها .

وإذا أصبح القانون الدولى والمنظمات العالمية هى أداة هذا التجديف فكم يكون الظلام وبيلا .. ؟!

أفتُلام الصين إذا هى جرَّت العالم يومًا – وقد يكون هذا اليوم قريبًا – إلى حرب ذرية تُدمره ، ولا تُبقى له رُشدا يندم به على خطيئته .. ؟!

لتسأل الولايات المتحدة نفسها هذا السؤال :

– ماذا كانت ستصنع لو أنه فُرض عليها الطرد والنبذ من منظمة دولية منذ إنشائها حتى اليوم .. ؟ أى حقد كانت ستحمله للعالم أجمع . .؟

الحق أن رأس المال الأمريكى ممثلا فى مؤسساته وفى دولته ، إنما يسىء بموقفه هذا إلى كل مبادئ الديمقراطية وقِيَمها إساءة لن تستطيع ذاكرة التاريخ نسيانها .. !!

إلى هنا نكون قد عرضنا لمسئولية رأس المال عن أزمة الحرية فى علاقاته الدولية وخارج حدود بلاده ، بعد أن عرضنا لمسئوليته عن هذه الأزمة داخل حدوده بتعويقه المستمر لنمو التقدم الديمقراطى ، حفاظا على مصالحه وامتيازاته .

ولم نُفِض فى عرض مآسى الاستعمار ومخازيه البشعة فى مصر ، وفى الهند، وفى أفريقيا ، وآسيا ..

لم نتعرض للاستعمار كأصدق وأبشع مظهر لتخريب رأس المال وتحطيمه أسسَ الحرية وحقوق الإنسان ؛ لأن علاقة رأس المال بالاستعمار لم تعد بحاجة إلى بيّنات .

إن الناس جميعًا يعرفونها معرفة اليقين .

إنهم يعرفون أن الهند فُتحت بأموال شركة بريطانية .. !

وإن مصر ، فُتحت بأموال روتشيلد .. !

وإن مأساة « دنشواى » فى مصر ، ومذبحة «أمرتسار » فى الهند ، وجرائم « مناجم الذهب » فى أفريقيا ، وحرب « الأفيون » فى الصين ، وجحافل الاستعمار الرأسمالى ، خلال القرن التاسع عشر . [١]

كل هذا كنشاط تخريبى وهدّام مارَسته الرأسمالية الغازيَة والاحتكارات الجشعة ضد الحرية الإنسانية والاستقلال القومى ، قد صار إحدى حقائق التاريخ والمعرفة .

كذلك استبانت بنفس الدرجة من الوضوح علاقة رأس المال بالحروب. ولم ينس الناس بعد ، كلمات وزير بريطانى مسئول أيّام الغزو الثلاثى لمصر – عام ١٩٥٦ – ذلكم هو « أنتونى ناتنج » وزير الدولة البريطانى الذى قال يومذاك مبررًا عدوان بلاده:

« إننا أمام موقف عدوانى يشكل خنقًا بطيئًا لحياتنا الاقتصادية فى بريطانيا وأوربا » .. !!

ثم قال منددًا بالولايات المتحدة ، وكاشفا عن سبب العدوان :

« إن الشرق الأوسط ، هو بالنسبة لأمريكا مكان للربح وجمع الثروة .. أما بالنسبة لبريطانيا فهو شريان الدم الذى يغذى بريطانيا وصناعتها » .. !!

---

(١) راجع كتاب « نحن البشر » – للمؤلف – الفصل الثانى.

ثم ازدادت أنياب « رأس المال » بُروزا فى كلمات هذا الوزير حين قال :

« إنه ما لم تتفق بريطانيا وأمريكا على تشكيل مجلس بترول للشرق الأوسط ، فسنصحو ذات يوم قريب ، لنجد حقول نفطنا قد أممّت، ولنجد شركاتنا تُرغم على التسليم لمشيئة القوة الجديدة فى تلك المنطقة ، أو تُكره على الرحيل » .. !! [1]

والناس يعرفون أن نمو الرأسمالية الصناعية فى ألمانيا وفى اليابان قبل الحرب العالمية الأولى وحاجتها إلى المواد الخام وإلى الأسواق فى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا وفرنسا تُمسكان بعِصَمِ هذه المواد وتلك الأسواق – هو الذى أشعل الحرب العالمية الأولى .. ويعرفون أن نفس السبب فى مضاعفاته المتفاقمة هو الذى أشعل الحرب العالمية الثانية.

وإنا لنذكر – مثلا – صيحة هتلر قبل الحرب :

- « على ألمانيا أن تُصدِّر إنتاجها أو تموت » ..

ثم إجابة رأس المال البريطانى على لسان الوزير « هدسون » الذى أجاب قائلا :

- « وبريطانيا أيضا ، عليها أن تُصدِّر بضائعها ، أو تموت » .. !!

---

(١) كتاب «الحرب والشعوب» د . بدر الدين السباعى ص ١٢٦ ، ١٢٧ .

## الفصل الرابع

# فَلسَفَةُ الأزْمَة، ومَصِيرُها

**علقنا** فى إيجاز على بعض مظاهر الأزمة التى تعانيها الديمقراطية فى المجتمع الرأسمالى .

واستلهمنا معظم هذه المظاهر والشواهد من الولايات المتحدة وبريطانيا بصفة خاصة بوصفهما – كما ذكرنا فى المقدمة – البلدين اللذين بلغت الرأسمالية فيهما أعظم نمو ممكن ، وبوصفهما أيضا قلعتى الديمقراطية البرلمانية فى عالمنا ، وبوصفهما ثالثًا ، مصدر تأثيرات حتمية فى بلاد المعسكر الغربى .

وعندما نحاول سَبْر أغوار هذه الأزمة ومواجهة تناقضاتها وفلسفتها ثم تبيُّن اتجاهها ومصيرها ، نجد أنفسنا أمام هذا السؤال :

إذا كانت قوى المال والصناعة تستطيع أن تبسط نفوذها الجاثم على كل مقدرات الأمة والدولة إلى هذا المدى الذى رأينا بعض مظاهره فما قيمة الديمقراطية إذن وما جدواها .. ؟

ولكن حين نلقى هذا السؤال ، أو حين نلتقى به بعد أن تفرضه علينا طبيعة الدراسة التى نحن بصددها ، لا ينبغى لنا بحال أن ننتظر من الديمقراطية أن تتخلى عن وسائلها وهى تقاوم القوى التى تتحداها . فإذا حوربت الديمقراطية بوسائل فاشية ، ثم دافعت عن نفسها بوسائل فاشية مماثلة ، فقد فقدت ذاتها وفقدت حقها فى الوجود .

فمثلا – إذا وُجدت مؤسسات رأسمالية كالتى أشرنا إليها من قبل ، تستخدم عصابات مسلحة تمارس الغدر والإرهاب والقتل ، فلا يمكن للديمقراطية أن تلجأ لنفس الوسائل ، لأن أُولى خصائصها أن تضع الإقناع مكان الإكراه ، والقانون العادل مكان السلطة الغاشمة .

وموقفها هذا – يتيح للقوى المخربة أحيانا – أن تتمادى فى عدوانها – وهنا تبدو الديمقراطية ، وكأنها عاجزة عن تحقيق ذاتها . بيد أن موقفها هذا – يعنى فى نفس الوقت احترامها المطلق لذاتها ولمبادئها وللغرض التاريخى من وجودها – وهنا تكمن عظمتها .

إن الذى تستطيع الديمقراطية عمله تجاه التحديات غير المشروعة حتى حين تجىء هذه التحديات من الدولة ، أن تتصرف باعتبارها « قوة تاريخية » ترتكز على أعظم حقوق الإنسان وأعرق احتياجاته ، فتتمسك بمواقعها ، وتفتح أعين الرأى العام على الأخطار التى تتهدد حريته وحقوقه ، وتمده بالمعلومات الكاملة والحقائق الصادقة ، وتجند من البرلمان ومن الصحافة ومن المعارضة ما تستطيع تجنيده لِصد تيار الردة، ووقف امتداد الخطر ..

إن رأس المال قد يبسط نفوذه على عدد من أجهزة الدولة ، وعدد من أعضاء البرلمان ، وعدد من الصحف ووسائل الإعلام . وقد يستشرى هذا النفوذ - أحيانا - فيكاد يغطى معظم قوى الدولة والسياسة .. ولكن الديمقراطية كقوة تاريخية . لها تقاليدها ، ولها سلطاتها - تجد دائمًا فرصتها للدَّحْض والتقويم واسترداد ما ينهبه العادُون من أرضها - وليس أدل على هذا من نشاطها المثابر فى مقاومة قُوى رأس المال والصناعة ، وفى نفس البقاع التى أخذنا منها شواهد السلطان المتفاقم لرأس المال :

فمثلا فى أثناء حركة التطهير التى قامت بعد الحرب العالمية الأولى فى أمريكا ، كان هناك من يقاومُها ويسفِّه الحكومة التى تقوم بها وينعقد مؤتمر من القضاة وعلماء القانون ويذيعون على الشعب بيانًا مشهورًا بعنوان - « إلى الشعب الأمريكى - تقرير عن التصرفات غير الشرعية التى ارتكبتها وزارة العدل الأمريكية » متضمنا كل وقائع التعذيب .[1]

وكانت صحيفة مثل « نيويورك تيمس » رغم أنها تمثل سياسة تقليدية محافظة ، تستنكر ضرب البوليس واعتداءاته على المعتقلين وتحيط الرأى العام علمًا ببعض وقائع هذا العدوان .

وعندما تحدَّت قوى المال والصناعة « روزفلت » لمبادئه الإصلاحية المعروفة بـ « المسلك الجديد » ثم سخروا كل طاقاتهم لإسقاطه فى

---

(١) - ص - ٢٥ « مصرع الديمقراطية فى العالم الجديد » .

الانتخابات بعد انتهاء مُدته الأولى ، استطاعت الديمقراطية أن تسخر من أرباب المال هؤلاء ، وأن تمكن الناخبين من إعادة تتويج « روزفلت » فى انتصار ساحق مبين .

وعندما كانت حكومة « ترومان » تنفق أربعة مليارات من الدولارات الأمريكية على جيوش « كاى شيك » وينادى « ترومان » بتسليح اليابان ، كان هناك من أعضاء « الكونجرس » من يقولون له بملء أفواههم : لا فكان هناك –مثلا– عضو الشيوخ « هيوج دى لاسى » الذى وقف يوم ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٥ يتحدى ترومان ورأس المال الأمريكى قائلا :

« إن سياسة ترومان فى الشرق الأقصى تمثل منطق رجال المال والأعمال الكبار الطامعين فى استغلال القارة الآسيوية استغلالا لا يعرف الحدود والقيود

« إنها تمثل منطق الاستعمار الدولارى .. منطق حرب عالمية جديدة .. »؟؟[١]

وعندما كان – ترومان ومكارثى – ينشران وباء « المكارثيَّة » و« مرسوم الولاء » فى أمريكا عام ١٩٤٧ – كانت الديمقراطية تواجه التحدِّى ببسالة عظيمة . فيهبُّ الكتاب والصحف والمؤسسات العامّة لِدَحْضِ هذا النُشوز.

---

(١) كتاب : «مصرع الديمقراطية فى العالم الجديد » ص ٧٣ .

ويذيع « الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية » بيانا على الشعب يقول فيه:

« لقد طغت على البلاد موجة متعارمة من الردَّة إلى الوطنية الضيقة والنزعة العسكرية » .

وكان هناك – على سبيل المثال أيضًا – أساتذة الجامعات الذين عقدوا مؤتمرًا فى جامعة « بيل » ووجهوا إلى رئيس الدولة « ترومان » رسالة يقولون فيها :

« إن موجة من الكبت لتطغى فى هذه الأيام على البلاد بفضل « مرسوم الولاء » الذى وقعه الرئيس و « قرار مبدأ السلامة » الذى أصدرته وزارة العدل »

« وتحت ستار الحصانة النيابية حينا ، وستار السرية حينا آخر ، يقوم نفر من كبار رجال الدولة بالقيام بأعمال تتنافى والحريات المدنية وتشكل خَرقًا لأعمال الدستور » .. !![1]

وتكتب « صحيفة المحامين » فى نفس الموضوع فتقول :

« لقد انطفأت تلك الروح التى ولدت الحريات الأربع »

« وهنا الوطن ، أمست الحريات نفسها فى خطر ..

---

(١) المرجع السابق : ص ١٠٥ .

« وهاهى ذى روح الفاشيّة تُخَيّم على الولايات المتحدة بعد انقضاء سنتين لا غير على إنزالنا الهزيمة بأعدائنا الفاشيين » .. !![1]

ولعل أكثر من هذا دلالة على مقدرة الديمقراطية – تلك المعارضة التى جُوبهت بها الحكومة الأمريكية ، حتى عندما كانت تحاكم شيوعيين حقيقيين هم أعضاء اللجنة القومية للحزب الشيوعى – عام ١٩٤٩ – فقد أصدر جماعة من المفكرين ، والقضاة ، وعمداء الكليات بيانا إلى الشعب قالوا فيه :

« إن محاكمة الحزب الشيوعى هذه إنما هى محاكمة لحرية الرأى نفسها .. وجميع الإجراءات القانونية المتخذة بشأنها ، إنما تمثل انحرافا كاملا عن مهمة الحكومة بمفهومها المعروف فى الولايات المتحدة منذ مائة وتسع وخمسين سنة ..

« ومن عجب أن التهم المنصوص عليها فى هذه القضية منحصرة فى تعليم الماركسية اللينينية والإيمان بها ..

« وإذا ما عُدَّ مثل هذا التَّبنى لهذا المذهب جريمة يعاقب عليها القانون ، فعندئذ يكون من الجائز أن يُصبح التغيير السياسى فى البلد الديمقراطى أمرًا متعذراً ..

---

(١) نفس المرجع والصفحة .

« ومثل هذا الوضع خليق به أن يجعل من الحزب الشيوعى وسائر الجماعات اليسارية فى الولايات المتحدة منظمات غير شرعية بطريقة لا تكاد تختلف عن تلك التى حلَّ بها هتلر، وموسولينى، وفرانكو، الحزب الشيوعى » ..[1]

وازداد هذا الموقف بهاء وعظمة تكتسبها الديمقراطية عن جدارة بموقف رئيس المحكمة نفسها التى شكلت لمحاكمة زعماء الشيوعيين هؤلاء ..

فقد وقف رئيس المحكمة القاضى « هاريس » يعلن من فوق منصة القضاء ما يأتى .

« إن محاكمة الشيوعيين لا تعدو أن تكون مهزلة وينبغى أن يلقى الاتهام كله فى سلة المهملات ..

« ذلك بأن هذا الاتهام مبنى على بينات هزيلة من أقوال الجواسيس والمخادعين ..

« ومثل هذه البينات لا يمكن أن تنهض فى المحكمة التى أرأسها، فأنا أمقت الجواسيس والمخادعين، وكذلك يفعل الشعب الأمريكى » .. !![2]

---

(١) المرجع السابق : ص ١٤٧ .

(٢) المرجع السابق : ص ١٤٨ .

إن الديمقراطية حين تتحدى قوى المال التى تملك كل وسائل الغلب وحين تقاوم استسلام الدولة لهذه القوى بمثل تلك المواقف ، لَتكشف عن أروع خصائصها ومزاياها .

إنها تلهم الناس مواقف الرّشد ، وتمنحهم من الطمأنينة والأمن والشجاعة ما يجعلهم قادرين على صد طغيان الدولة ورأس المال معًا .

إن رأس المال – مثلا – يستطيع أن يحمل المسئولين فى حكومة « ترومان» على فصل المدعى العام المساعد ، الذى ذكرنا نبأه فى الفصل السالف – لأنه كشف فى تحقيقه عن صلة بعض كبار رجال الصناعة الأمريكيين بالنازية ، ولأنه أصر على إذاعة تقريره ..

ولكن « الديمقراطية مكنت الرجل نفسه ، من أن يغشى الأندية محاضرًا حول اتهامه ذاك ، ومنددًا بأولئك الكبار الذين تآمروا على الوطن فى سبيل أرباحهم ومصالحهم .. ومكنته من أن يؤلف الكتب حول هذا الموضوع ، ومكنته من أن يجد رأيًا عامًا يسانده ، وصحافة تتبَنى دعوته ، وتتهم « ترومان » بعجزه عن مقاومة سادة المال من أمثال « فورد » و « كوفلن » و « ليندبرج » ، وتكشف النقاب علنًا عن تقرير المدعى العام وعن الكبار الذين يتهمهم التقرير .

لقد كان « ترومان » يعتبر نفسه – وهو رئيس الولايات المتحدة – الممثل الأمين لمصالح رجال المصارف والصناعة والمال وسفيرهم لدى

الدولة .. وكان لا يزال يمسك بيديه بقايا من السلطة التى كانت ممنوحة لرئيس الدولة إبان الحرب .

كان معه سلطة الدولة كلها .. ومع هذا فقد هزمه سلطان الديمقراطية، ووضَع الرأى العام حدًا لمهازله ومهازل المكارثية معه .

وإنه لشىء باهر حقًا أن نرى حاكم إحدى الولايات ، وهو - المربنسون - حاكم ولاية « مينيسوتا » يلقى خطابًا فى اجتماع شعبى هائل ، عام ١٩٤٨ متحديا به الرئيس ترومان ، فيقول :

« بعد غد تنقضى ثلاثة أعوام على وفاة فرانكلين روزفلت ، وقد حدثت خلال هذه المدة القصيرة تغيرات عميقة مشئومة فى بلادنا .

« ذلك بأن أمتنا خطت فى عهد الرئيس روزفلت الذى دام ثلاث عشرة سنة خطوات واسعة فى سبيل الفوز بأسلوب فى الحياة آمِنٍ مطمئن ، جدير بأن يجعل للعيش معنى .

« ولكن حكومة الولايات المتحدة ما لبثت أن وقعت بعد وفاة روزفلت فى أيدى تلك الزّمرة البالغة النفوذ والتى كان الرئيس السابق يدعوها - جماعة الملكيين الاقتصاديين - وإذ وفقت هذه الزمرة إلى السيطرة على الحزبين الرئيسيين جميعًا ؛ فقد سعت إلى أن تبسط سلطانها على السوق العالمية كلها ، ولو أدى ذلك إلى توريط بلادنا فى حرب عالمية جديدة .

« ولما كان جزء من حملتهم يشن باسم الجهاد ضد الشيوعية ؛ فقد قاموا بهجوم عنيف على حقوق المواطنين الأمريكيين المدنية والسياسية ..

« وعندما تنتهى حكومة مّا ، إلى أن تصبح غير ممثلة للشعب ، وعندما يصبح الرجال القابضون على أزِمَّة السلطان السياسى أجُراء يخدمون مصالح القلة ذات الامتياز ، يكون الوقت قد حان للتنكر لتلك الحكومة وإقصائها عن السلطة ، وهاهو ذا الوقت قد حان » !! (١)

***

وفى بريطانيا كذلك ، نجد قوى الديمقراطية واقفة بالمرصاد لسطوة رأس المال ، ولسلطة الدولة نفسها حين تحاول أن تُنمّى نفوذها على حساب نفوذ الأمة ونفوذ الحرية .

فمثلا ، عندما يتقدم « تشرشل » عام ١٩١٧ » بقرار لتجديد الحرب ضد روسيا بعد انتصار الثورة الماركسية فيها ، تهيىء الديمقراطية لعمال بريطانيا الفرصة الحرة لمعارضة الحكومة وشلّ حركتها ، فيضرب عمال الموانىء جميعًا عن نقل المدافع والذخائر التى كان يراد استعمالها لإسقاط الثورة الاشتراكية – ولقد كان لموقفهم هذا أثر هائل وحاسم فى استقرار الثورة ونظامها ..

---

(١) المرجع السابق ص ١١٢ .

وعندما كان حزب العمال يضعف أمام مسئولياته كحزب اشتراكى - كما حدث عام ١٩٣٠ - كانت الديمقراطية تمكن الناخبين من أن يلقن ممثليهم دروسًا لا تنسى ..

وعندما خان حزب الأحرار المبادئ التى واثَقَ الشعب عليها ، ووقع حين ولى الحكم تحت تأثير الرأسمالية البريطانية - ثأرت الديمقراطية منه . فأعطت الجماهير حق إسقاطه ومكنتهم من أن يحكموا عليه بالانقراض ، وانقرض حزب الأحرار .. !!

وبينما كانت الرأسمالية البريطانية تتشبث فى استماتة بكل مواقعها ، كانت الديمقراطية تُنجب لها كل يوم وليدا ، فجماعة الفابيين ، وجماعة الأرض والعمل ، ثم القوانين الذى أخذت تترى لصالح الطبقة العاملة ، وحرية القول والفكر التى لم تتخلَّ يومًا واحدًا عن نقد الرأسمالية وتحطيم سلطانها .

وعندما كسب تشرشل النصر لبلاده فى الحرب العالمية الثانية ، وكان بطلها العظيم غير منازع ، وصار من حقه فى الانتخابات التى تلت الحرب أن يظفر مع حزبه ، لا بأغلبية أصوات الناخبين ، بل بإجماعها .. كان هناك شعب أحسنت الديمقراطية تربيته ، فأدرك أن بطل الحرب لن يكون بطل السلام .. وأن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه بريطانيا ، لن يكون تشرشل رجلها .. ولن يكون حزب المحافظين الأداة التاريخية

لحلها .. وجاء الناخبون بحزب العمال الذى صفَّى الامبراطورية البريطانية؛ ووضع الأساس لسياسة التأميم .. !!

حدث هذا رغم ذلك النداء المؤثر الذى وجهه « تشرشل » إلى الأمة البريطانية غَداة توقيع الألمان وثيقة التسليم بلا قيد ولا شرط ، والذى قال فيه :

« إذا كنتم قد شعرتم بالملل من وجودى ، ورغبتم فى رؤية وجه غير وجهى ، فإنى أقبل هذا بروح رياضية ، وعن طيب خاطر .

« ولكننى أرى لِزَامًا على أن أحذركم كما سبق لى أن حذرتكم عندما تسلمتُ هذه الأعباء قبل خمس سنوات ، ولم يكن أحد يدرى آنذاك أن هذه المهمة ستطول كل هذا الوقت ، بأنه مازال أمامنا الكثير لنفعله .. »[1] .

وعندما زحفت حكومة إيدن على مصر عام ١٩٥٦ ، كانت الديمقراطية له بالمرصاد ، فمكنت معارضيه فى الشارع من أن يقذفوه بـ « البيض » ويضطروه إلى الاختباء فى غرفته .. ومكنت معارضيه فى البرلمان من التشهير به وبسياسته جهارًا علنًا ، وتولت المعارضة داخل بريطانيا نفسها مهمة إبلاغ العالم أجمع ، الجريمة التى ترتكبها حكومة بلادهم ضد الحق والسلام .. !!

وعندما جنَحت حكومة العمال فى فترة حكمها السابقة إلى رفع ميزانية

---

(١) مذكرات تشرشل جـ ٣ – ص ١٥٤٣ ترجمة : خيرى حماد .

التسلّح على حساب الخدمات العامة كالصحة والتعليم ، جندَت الديمقراطية من بين الوزراء أنفسهم مثل « بيفان » وزملائه ، ومن كبار رجال الحزب ومفكريه أمثال « كول » فهاجموا الحكومة وسياستها ، وهاجموا حلف الأطلنطى ، ورَبْط بريطانيا بعجلة الاقتصاد الأمريكى والسياسة الأمريكية وأثمرت معارضتهم هذه - مؤتمر جنيف - ثم كل المحاولات التى بُذلت ، ولا تزال مستمرة لتخفيف حدة التوتر الدولى .

***

إن الأمثلة من هذا الطراز كثيرة - وكلها تكمل الصورة التى لابد من عرضها بأمانة ونحن نبحث أزمة الديمقراطية ..

ودلالة هذه الوقائع ، أن الديمقراطية - وتلك أعظم مزاياها - تتيح للشعب من الأمن والشجاعة والتربية السياسية ما يجعله قادرًا عن طريق مفكريه ، وكتابه ، وصحافته ، ومؤسساته ، وقادته ، وناخبيه ، على مواصلة السعى لإعلاء كلمة الجماهير والأمة .

بيد أن سؤالاً هامًا يواجهنا عند هذه النقطة من الحديث .

هذا السؤال هو : ماذا صنعت الديمقراطية أكثر من إتاحتها فرصة القول والمعارضة للناس .. ؟ هل مكنت إرادة التغيير من أن تُنحى نهائيًا تسلط رأس المال على مقدرات الدولة والأمة .. ؟

ماذا فعل أولئك الذين مكنتهم الديمقراطية من التشهير بقوى المال والصناعة المتسلطة ، والذين وقفوا فى وجه ترومان بأمريكا ، وفى وجه حزب المحافظين ببريطانيا – هل غيرت الديمقراطية من أسس النظام الاجتماعى القائم على سيادة « رأس المال » شيئًا ... ؟؟؟

إنه سؤال فى موضعه ..

وما دمنا نستمسك بحياد الفكر وأمانته ، فلا بد من إيراده . والإجابة عنه ذات شطرين ..

الشطر الأول ، سبق الحديث عنه ، وهو أن للديمقراطية وسائلها المستمدة من خصائصها ، فهى لا تستطيع أن تقاتل « التِّنِّين » بوسائل « التنين » ذاته ، وإلا أصبحت « تنينًا » مثله .

إن مهمتها « السياسية » أن تجعل كلمة الأمة والدستور هى العليا . ومهمتها « التربوية » أن تملأ أفئدة المجتمع حاكمين ومحكومين بالولاء التام لمشيئة الأمة ، ولكلمة الدستور ، ولما يتفرع عن المشيئتين من قوانين عادلة .

ووسيلتها دوما – الإقناع – لا الإكراه .

وهذا يُفضى بنا إلى الشطر الثانى من الإجابة ، وهو أن الديمقراطية شأنها شأن كل قُوى الخير فى الحياة الإنسانية . لا بد وأن تجابهها تحدِّيات كثيرة ، ولا بد أن تتلقى هجومًا مستمرًا من أصحاب الامتيازات التى تُصمم هى على دحْضِها .

وعندئذ لا يتمثل معيار نجاحها فى عدد قتلاها ، بل فى عدد المبادئ التى تخرج بها من المعركة سليمة نقية ..

إن عدد الأهداف التى تُصيب مَرمى العدو ، لا يُهم الديمقراطية بقدر ما يهمها عدد الضربات النظيفة التى تُوجِّهها ، ومستوى الوسائل التى تحقق بها أغراضها ..

وهى لا تستهدف قط إفناء عدوها .. إنها يعنيها أن تنزع الخنجر المسموم من قبضته ، مُعلِّمة إياه أن السبيل الوحيد لكى يحيا حياة عادلة طيبة – هو أن يواجه الحياة بعقله لا بخنجره ..

وهى كمنهج متكامل لتحقيق المساواة السياسية والاجتماعية معًا .. لتوزيع المسئولية والثروة معًا .. لتوطيد سيادة الأمة والقانون معًا .. لتربية الشعب والحكومة معًا .. لا يعنيها ولا يُفيدها أن تحرز انتصاراتها جميعًا مرة واحدة ، إنها يعنيها إذا أخذت شبْرًا من الأرض ألا تخسره بعد ذلك أبدًا .. وحتى إذا تغلبت عليها القوى المعادية كَرَة أخرى ، فإنها تستميت فى استعادة هذا الذى صار جزءًا من أرضها وحقها ..

ولقد يتهم بعض الناس الديمقراطية بالبطء وبالعجز .. بيد أن هذا الاتهام ناجم عن عدم إدراك للفارق الكبير بين التغيير القانونى ، والتغيير الثورى .. والأول هو أداة الديمقراطية ووسليتها .. على أنه حين يصير التغيير الثورى ضرورة تاريخية فى بلد ما ، فإننا نجد الديمقراطية هى المناخ

الذى يمد هذا التغيير بقوة الانطلاق ..

والتاريخ المعاصر وغير المعاصر مترَعٌ بالشواهد والأمثال . هذا هو جوهر الديمقراطية الذى يُبدى عن نفسه خلال مسعاها لتحرير المصير الإنسانى .

ومهما يغْش التطبيقات الديمقراطية من تزييف والتواء – فى معاقل الرأسمالية – فسيظل جوهرها ناهضًا يرسل سَنا بَرقِه ، ويُواصل بثَّ طاقاته ..

وهى لا تنقصها القدرة – إذا أحسن الشعب استخدامها – على تحويل المجتمع الراسمالى إلى مجتمع اشتراكى .

ومستر « خروشوف » نفسه واللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى اعترفا بهذه الحقيقة تحت ضوء الأوضاع التاريخية الجديدة .

ففى تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى فى مؤتمره العشرين ، قال بعد أن أشار للظروف التاريخية الجديدة التى جعلت فى الإمكان اليوم التحول إلى الاشتراكية من غير صراع ثورى مسلح :

« وفى هذه الأحوال تستطيع الطبقة العاملة إذا ما وحدت حولها الفلاحين الكادحين والمثقفين وجميع القوى العاملة الوطنية ، وردت ردًا حاسمًا على العناصر الانتهازية العاجزة عن العدول عن سياسة التفاهم مع

الرأسماليين وأصحاب الملكيات العقارية - تستطيع آنئذ - أن تنزل الهزيمة بالقوى الرجعية المعادية للشعب، وتظفر بأغلبية متينة فى البرلمان، وتحوله من هيئة للديمقراطية البرجوازية، إلى أداة لإرادة الشعب فعلا ...

« وفى هذه الحال تصبح هذه المؤسسة التقليدية بالنسبة لكثرة من البلدان الرأسمالية العالية التطور هيئة للديمقراطية الحقيقية، الديمقراطية من أجل الكادحين » . [1]

إن الديمقراطية إذن، حتى إذا وصفت بالبرجوازية - وهو الوصف الذى سنناقشه فيما بعد - قادرة على خلق التحول الاشتراكى بوسائلها البرلمانية وليست عاجزة أبدًا مهما تكن قسوة القوى التى تتحداها . وإن الذى يتتبع فى التاريخ، ذلك الإصرار الشيطانى الذى يقبض به أرباب المال على امتيازاتهم ليَعجبُ كيف استطاعت الديمقراطية أن تحتفظ بحياتها وسط هؤلاء المدجَّجين بكل ما فى الأرض من بطش وغدر وحيلة .. !!

ثم كيف استطاعت أن تَستدرج من تلك الامتيازات قدرًا كبيرًا وتُضيفه لحقوق الجماهير والكادحين .. !!

إن ذلك يبدو واضحًا عندما نغادر دول القمة فى المعسكر الرأسمالى إلى بعض دول الوَسَط، فهناك نجد الديمقراطية استطاعت أن تُصفى

---

(١) خروشوف - عن الحركة العمالية والشيوعية الثورية - ص ٤٣ .

الرأسمالية وتجعل منها مجرد بقايا مهزوزة ، فهي تقوم إما على اقتصاد مُشترك .. وإما على اقتصاد تعاوني - كما هو حادث في السويد والنرويج ، والدانمارك ، وبعض دول أوربا .

على أنها في دول القمة لا تكف عن العمل الناجح المستمر ، وإذا كانت التحديات التي تواجهها تبدو لافحة في بلد كالولايات المتحدة فلأن طبيعة تلك البلاد تساعد على ذلك . فأمريكا تتكون من ولايات كثيرة ، لكل ولاية حكمها المحلي - مما يجعل بسط نفوذ المؤسسات المالية والصناعية على بعض الولايات التي تعمل فيها سهلاً ميسرًا .

وهذا التركيب الجغرافي ، والسياسي للبلاد ، مضافا إليه التركيب التاريخي والنفسي للشعب الأمريكي كله ، يجعل التمرد على السلطة الاتحادية - ولو إلى حين - عملا مُيسرًا كذلك . ولقد شهدنا في حكم « أيزنهاور » تحديات بعض حكام الولايات لقرارات الدولة فيما يختص بقضية الزنوج .. ونشهد هذه الأيام في حكومة « كيندي » نفس التحدي لنفس السبب ، واضطرار الحكومة للتدخل بجيشها وقواتها الاتحادية ..

ثم إن الرخاء الواسع من جانب ، والتوسع المستمر للرأسمالية من جانب آخر ، يهيئان لقوى المال والصناعة كثيرًا من الحيوية والصمود والمثابرة ..

على أنه لا ينبغى أن ننسى سببًا آخر له أهميته القصوى . وهو سبب لا تحمل الرأسمالية وحدها وزره ، بل تشاركها فيه الاشتراكية .. وذلك أن « دول القمة » فى الجانب الاشتراكى الماركسى عجزت حتى اليوم عن أن تقدم لشعوب الدول الرأسمالية كلها نمطا من الحياة يجمع إلى توفير العدل فى توزيع الثروة – توفير الحريات السياسية اللازمة لشخصية الفرد ، وكيان الإنسان – الأمر الذى سنتحدث عنه بإسهاب عندما نبلغ موضعه من البحث . أجل .. لقد فات الاشتراكية أن تدرك أن الديمقراطية البرلمانية فى بلاد يسيطر عليها رأس المال المحتكر ، إنما هى كطائر تائه يطير مع غير سِربه .. وأن الوطن الأم ، الوطن الحقيقى لهذه الديمقراطية ، هو المجتمع الاشتراكى الذى نَضَا عن كاهله امتياز اقتصادى ظالم – فات الاشتراكية ذلك ، فلا بد من أن تتبنى الديمقراطية وترفع لواءها راحت تُشهِّر بها ، وتصفها بالبرجوازية ، دون أن ترفع أمام الناس بديلا لها يُعطى فى مجال الحرية السياسية ما تعطيه الديمقراطية البرلمانية من ضمانات .

وبعد .. فهل يعنى تفاؤلُنا السالف بقوة الديمقراطية أنها لا تُعانى حياتها ، ولا تعيش أزمتها .. ؟

كلا .. وإلا ففيم إذن حديثنا المفيض عن أزمتها .. ؟؟

إن الديمقراطية فى المجتمع الرأسمالى لها أزمتها رغم النمو المستمر والمشاهَد لسلطانها السياسى .

وأزمتُها آتية من تقييد حركتها ونقص نفوذها .

وإذا سِرنا مسافة أكثر نحو ما يسمى « بعد العمق » أمكنَنا أن نقول : إن سر الأزمة كامنٌ فى التفاوُت البعيد بين طبيعة الدولة ، وطبيعة الحكومة .

ونعنى بالدولة ما يعنيه – لاسكى ، وفلاسفة القانون – أى « سلطة السيادة » ..

ونعنى بالحكومة ما يعنونه أيضًا – أى « سلطة التنفيذ » .. إن السلطة التنفيذية فى بلد كالولايات المتحدة – أى الحكومة ، تنهض على أسس ديمقراطية ، فهناك برلمان منتخب .. وهناك معارضَة منظمة .. وهناك قانون يحاول أن يفرض احترامه .. وحكومة تستمد وجودها من ثقة ممثلى الشعب بها .

بيد أن « الدولة » هناك لا ينهض جوهرها على أساس ديمقراطى ؛ لأن الدولة تعنى جوهر السيادة .. وجوهر السيادة هناك لا يستمد حقيقته من الشعب بقدر ما يستمده من القُوى الهائلة لأرباب المال والصناعة .

الأمر الذى حاول الرئيس الأسبق « روزفلت » أن يكبح جماحه حين وقف يقول فى افتتاح الكونجرس الأمريكى عام ١٩٣٥ :

« لقد فوضنا الشعب تفويضًا صريحًا بأن نحمل الأمريكيين على الإقلاع عن فكرة اكتساب الثروة عن طريق الربح الفاحش ، اكتسابًا يؤدى

إلى فرض النفوذ الشخصى غير العادل على الشئون الخاصة، ومن ثَم على شئوننا العامة أيضًا، مع عظيم الأسف »[1]

من أجل ذلك أستطيع أن أرى – وإن بدا هذا الرأى غريبًا بعض الشيء – أن الحرب الأهلية الأمريكية، مثلا، لم يُعلنها الشمال على الجنوب، ولا الجنوبَ على الشمال .. وإنما أعلنتها « الدولة » على « الحكومة » .. !! أجل .. إن الحرب الأهلية – مثلا – كانت فى حقيقتها حربًا بين « الدولة » فى أمريكا .. و« الحكومة » فى أمريكا ..

كانت حربًا بين « سلطة السيادة » التى يمسك بها إمساكا غير منظور جبابرة المال والمصالح الخاصة، وبين « سلطة القانون » الذى تمثله الحكومة.

إن تلك الحرب التى دارت رحاها من أجل تحرير الرقيق، إنما نشأت من أسبابٍ أبعد من هذا غَوْرًا ..

وحينما نقرأ تاريخها الحقيقى نجد أن تحرير الرقيق كان نتيجة لها أكثر مما كان سببًا فيها .

أما السبب الحقيقى، فقد كان ذلك النزاع الضارى، و التعارض الحاد بين المصالح الاقتصادية لأهل الشمال، والمصالح الاقتصادية لسكان الجنوب .

---

(١) ص ٣٧ « مصرع الديمقراطية فى العالم الجديد » .

فأهل الشمال ، تحتم مصالحهم الاقتصادية رفع نسبة الحماية الجمركية حتى يستطيعوا دَعْم صناعتهم الناشئة وحمايتها .

وأهل الجنوب ، تحتم مصالحهم الاقتصادية ، خفض الرسوم الجمركية حتى يستطيعوا أن يُصرفوا أقطانهم ومنتجاتهم الزراعية .

ولقد تمكن سادة هذه المصالح فى كل من الشمال والجنوب - من الاستحواذ على سلطة السيادة - أى الدولة ، فورطوا الحكومة فى الحرب .

إنها حرب شَنتها المصالح الخاصة لكبار رجال الصناعة فى الشمال والزراعة فى الجنوب ضد القانون ، عندما رأى كل فريق من أصحاب هذه المصالح أن القانون لن يكون فى صفه وحده ضد الجانب الآخر ..

حرب بين « السيادة » أو « الدولة » التى تستحوذ عليها طبقة خاصة ضد « الحكومة » التى تُلزمها مسئولياتها أن تعمل لصالح جميع الطبقات . ونستطيع أن نسترسل فى هذا الرأى ، فنرى أن كل الحروب التى أشعلتها أزمات رأس المال ، محلية كانت أم عالَمية ، إنما كانت تُعلنها « الدول » وتُسخِّر لإنجازها « الحكومات » .. !!

فعلى الرغم من أن « الحكومة » هى مجموع القوى والأجهزة التى تحكم وتُنفذ ، إلا أنها تستلهم طوعًا ، أو كرَهًا سُلطة السيادة .

والصراع القائم بين سلطة المال وسلطة القانون فى بلاد كالولايات

المتحدة وبريطانيا وفرنسا – وفى الولايات المتحدة بصفة خاصة – إنما هو فى مجموعه صراع بين سلطة السيادة – التى هى « الدولة » وبين « الحكومة » التى تقوم على أساس ديمقراطى ..

ولو أن الحكومة تصير من القوة والتفوق بحيث تنتزع السيادة التى هى من حقها باعتبارها الأداة التنفيذية لإرادة الشعب والقانون ، إذن لما تعرضت الديمقراطية للمأزق الذى تعانيه بسبب تسلط سلطة المال على سلطة السيادة .

وهذا التناقُص يُولِّد النقص فى نفوذ الديمقراطية ويقيد حركتها . بَيْد أن هذا النقص إذا كان سببه الرئيسى تسلُط رأس المال بكل طاقاته وجَبروته ، فإن ثمّت أسبابًا أخرى تعمل إلى جانب السبب الرئيسى هذا .. وتُعَرقِل بدورها نمو الديمقراطية واتساع نفوذها . وتتلخص هذه الأسباب فيما يمكن أن نُسميه « خمول الإيمان » بالديمقراطية .

فعلى الرغم من إيمان الشعوب التى تسودها الديمقراطية بالديمقراطية إلا أن هذا الإيمان يبدو كسولا « رتيبًا » غير مَشحوذ ولا متحمس .. ويتبدى هذا فى علاقة الجماهير بالانتخابات ، وبالأحزاب ، وبالحياة السياسية بصفة عامة .

كما يتبدى – من جانب آخر – فى الأسلوب الذى تُعالج به الأحزاب مسئوليتها .

ففى بلاد كأمريكا مثلا يحدثنا مؤلف الكتاب « الأحزاب السياسية فى

أمريكا » فيقول[١] :

« أما أغرب مظهر لبرود السياسة الأمريكية فهو عادة عدم التصويت .. وهى ظاهرة من السهل علينا أن نتقبلها بنظرة متسامحة ؛ فإن إقبال الأمريكيين على استعمال حق التصويت الثمين أقل من إقبال أى شعب آخر فى العالم كله » .

ثم يسوق إحصاء عن النسب المئوية لتعداد الذين يستخدمون حقهم الانتخابى – وهى تترواح بين ٤٩ ٪ و ٦٢ ٪ .. وكان الرقم القياسى الذى حققه المُدلون بأصواتهم هو ٦٤ ٪ وذلك عام « ١٩٥٢ » .

ويخبرنا المؤلف أنه فى عام ١٩٥٨ حيث كانت نسبة الناخبين ٤٤٪ بلغ عدد الذين لم يشتركوا فى الانتخابات لمجرد الكسل عن الذهاب لمراكز الاقتراع حوالى خمسة وثلاثين مليونًا من الناخبين – هذا طبعًا عدا آخرين يقاربونهم فى العدد لم يشتركوا أيضًا ، ولكن لأسباب أخرى غير الكسل واللامُبالاة .. !!

أما الأحزاب السياسية هناك ، فقد كنا نظن أنها أجهزة سياسية فعالة . بيد أن الحقيقة كما يكشف عنها الكتاب المذكور بوثائقه وأرقامه أن الأحزاب هناك مجرد أجهزة ضخمة لإدارة الانتخابات فى مواسمها .

---

(١) تأليف : كلينتون – ترجمة د . محمد لبيب شنب – ص ٣٠ .

والولاء للحزب ولمبادئه مفقود إلى درجة كبيرة، لأن كل حزب من الحزبين القائمين فى أمريكا، تسيره جماعة غير منظورة من النفعيين وأصحاب المصالح الكبيرة، ويسمونها « جماعات الأزوِقَة » والولاء يكون لتلك الجماعات أكثر مما يكون للحزب، أو للديمقراطية :

ويعبر عن ذلك أحدهم، وكان واقعًا تحت تأثير إحدى الشركات الكبرى واسمها شركة « إرى » فيقول :

« فى المناطق الجمهورية كنت جمهوريًا ..
« وفى المناطق الديمقراطية، كنت ديمقراطيًا ..
« وفى المناطق المشكوك فى صفتها السياسية كنت متشككًا ..
« ولكنى كنت دائمًا أنتمى إلى « إرى » .. !!!!(١)

والطابع القومى للأحزاب مفقود هو الآخر .. كما اعترف الرئيس السابق « ايزنهاور » عام ١٩٥٦ قائلا :

« يجب أن نتذكر أنه لا توجد أحزاب قومية فى الولايات المتحدة .. بل توجد أحزاب خاصة بكل ولاية »(٢).

ومن عجيب أن هناك عشر ولايات يقوم فيها نظام الحزب الواحد، أى أن الحزب الثانى لا وجود له فيها .. كما أن اثنتى عشرة ولاية ترزح

---

(١) كتاب الأحزاب السياسية فى أمريكا « ص ٢٦ » .

(٢) المصدر السالف ص ١٦ .

تحت نظام يكاد يكون نظام الحزب الواحد .

وجماعات المنتفعين ، أو جماعات الأروقة التى سبقت الإشارة إليها تجد فرصتها فى الولايات ، وفى مجالس شيوخها بصفة خاصة - ممثِّلة أصحاب المصالح الاقتصادية والطبقة الراقية فى الولاية .

ويحدثنا عن أمثلة من ذلك مؤلف كتاب « النظام السياسى فى الولايات المتحدة » [1] فيقول :

« إن أعضاء مجلس الشيوخ بأحدى الولايات كان الواحد منهم يتقاضى « سبعمائة » دولار سنويًا - مكافأة عن عضويته .

« وفى الوقت نفسه كان أحد ممثلى شركة كبرى ذات مصالح فى مناجم تلك الولاية يُفاخر بأنه مطمئن إلى أن الهيئة النيابية فى الولاية لا تستطيع بحال أن تفرض على شركته ضرائب عن المعادن المستخرجة ؛ لأن معظم أعضاء مجلس شيوخ الولاية قد عينوا محامين عن الشركة .. وكان كل واحد منهم يتقاضى إتعابًا مقداره « خمسة آلاف » دولار فى السنة .. !!

أرأيتم .. ؟؟

إن المكافأة التى يتقضاها من مجلس شيوخ الولاية « سبعمائة دولار » ..

---

(١) تأليف : دافيد كوشمان كويل - ترجمة توفيق حبيب - ص ٢٠٢ .

أما « المكافأة » وإذا شئتم فقولوا « الرشوة » التى يتقضاها من مؤسسات الصناعة والمال فهى « خمسة آلاف دولار » سنويًا .

يضاف إلى هذا كله عزوف الشعب الأمريكى ، وفقدانه كل اهتمام بالشئون السياسية .

يقول « روسيتر » [(١)] .

« وبسبب إفساد السياسيين للديمقراطية فى بلادنا ، فإن الكثيرين منا يفضلون أن يصبح أبناؤهم أى شىء ولو سماسرة مراهنات ، أو مؤلفى أغان للإعلانات ، عن أن يكونوا أعضاء محترفين فى الحزب الديمقراطى أو الحزب الجمهورى » .. !!!

****

وفى بريطانيا شىء شبيه بهذا ..

صحيح أن نسبة الاهتمام بالسياسة ، وممارسة الحقوق الانتخابية أعلى وأكثر .. بيد أن التنظيم الحزبى فيها كثير الجنوح عن روح الديمقراطية ونحن نعرف أن التطور الحزبى فى بريطانيا آل إلى حزبين – المحافظين ، والعمال .

أما حزب المحافظين . فحزب أعيان ولوردات وصالونات ..

---

(١) الأحزاب والسياسة فى أمريكا ص ٣٨ .

وحزب العمال بمبادئه وطبيعته أقرب رحماً إلى الإيمان بالديمقراطية والولاء لها .. ومع هذا ؛ فإن التنظيم الداخلى للحزب كثيرًا ما يخضع لأساليب غير ديمقراطية ، حين تقع التنظيمات النقابية تحت سيطرة بعض الأفراد من القادة أو الوزراء ، ثم تستعمل سلاحا للضغط على الحزب نفسه. والانحراف به عن قِيمه ومبادئه .

ونحن نذكر أن « حق الانتخاب » وهو من أوليات الديمقراطية ظل فى بريطانيا أمدًا بعيدًا . وهو مقصور على بضع حفنات من ذوى الثروات والعائلات .

يقول الزعيم الراحل « أنورين بيفان » : -

« إن عمر الديمقراطية الحقة فى بريطانيا لا يزيد عن واحد وعشرين عاما – كتب هذا عام ١٩٥٢ -

« ويجب أن نؤكد هذا المعنى ؛ لأن الكثيرين يخلطون بين وجود البرلمان وبين الديمقراطية – فالبرلمان يرجع إلى قرون سابقة ، ولكن الديمقراطية لا يزيد عمرها عن سنوات معدودة ..

« وبذلك يمكن القول بأننى كنت عضوا فى أول برلمان انتخبه الرجال والنساء البالغون سن الرشد ، فى عام ١٩٢٩ ....» !!!! [١]

---

(١) ص ٦٦ ، ٧٧ كتاب « بدلا من الخوف » ترجمة : كامل زهيرى .

فى كل هذا الجوّ المشحون بالمثبطات تعمل الديمقراطية .. الديمقراطية التى يرى زعيم كبير مثل « بيفان » أنها لم تبدأ بدايتها الصحيحة فى بريطانيا إلا منذ عام ١٩٢٩ ، مع أن بريطانيا ثانية قلاع الديمقراطية فى العالم ، بل أولاها ..

وفى ضوء هذه الوقائع التى سردناها — من الحرب الخافية التى يديرها رأس المال دائمًا ضد كل توسع ديمقراطى ، ثم من خمول ولاء الجماهير أنفسها للديمقراطية وعدم المثابرة على بذل الجهود لتوسيع نفوذها .

فى ضوء هذا كله لا يعود لنا الحق فى أن نعجب : كيف لم تستطع الديمقراطية أن تسقط قوى المال والاحتكار والظلام عن عروشها .. بل يصير من الطبيعى أن نعجب . كيف استطاعت الديمقراطية وسط هذا كله، ورغم هذا كله أن تحتفظ بثباتها وأن تواصل تقدمها ، وأن تشيع فى مجتمعاتها من الأمن النفسى ، والشجاعة الأدبية ، ومن حرية القول والفكر والمعارضة ، ومن غبطة الأنفس واستقرار الأفئدة ما لا يستطاع تجاهله أو إنكاره .. ؟ !

وإن هذا الثبات وهذا التقدم ليمكناننا من التنبؤ بمستقبل الديمقراطية ومصيرها داخل المجتمع الرأسمالى ذاته ، وفى مواجهة قوى المال التى تتحداها .

فستظل هذه الديمقراطية تسير ، مُحَوِّلة امتيازات القِلة إلى حقوق للكثرة .. ومُنجِبةً أثناء سيرها الزعماء الأقوياء الذين يستخدمون القانون فى عزم جسور لتوسيع نفوذ الديمقراطية السياسى ، وفتح الطريق أمام نفوذها الاجتماعى .

بيد أن ذلك يفرض تبعات عظمى – على الأجيال الجديدة فى تلك البلاد أن تحملها فى ولاء لا يعرف التردد ، وفى إصرار لا يشوبه الوَهن ومهما تحاول قوى الظلام أن تصنع ، فإن قوى النور سيشتد نماؤها ، وسيخرج دائمًا أمام الصفوف من يفتح أعين الجماهير على الحقيقة ويُعرِّى أمام أبصارها أطماع رأس المال المتسلط وأنانيته .

ستظل أفكار رجال مثل « جون ديوى » و « هنرى جورج » فى أمريكا ..

وأفكار رجال مثل « لاسكى » و « كول » و « بيفان » و « سدنى ويب و برناردشو » فى بريطانيا .

ستظل هذه الأفكار وأمثالها من كل جديد ، تُسمى انتصارات الديمقراطية فى مجالَيْها – السياسى والاجتماعى .

بل سيخرج من صفوف قُوى المال والصناعة ذاتها من يقرع أجراس الخطر ، ويعلن أن رأسمالية السلب والنهب والاحتكار والتسلُّط قد انتهت لياليها .. مثلما فعل « إريك جونستون » الذى كان رئيسًا للغرفة التجارية

الأمريكية والذى ألقى فى حفل توديعه عام ١٩٤٥ - فيما ذكر - خطابا نشرته مجلة المختار فى حينه ، وجاء فيه :

« نحن نقول : إننا نؤيد تعزيز المكانة الاقتصادية للطبقة المتوسطة - وهذا يعنى أن يقلَّ عدد الذين فى الحضيض ، وعدد الذين فى القِمّة ، ويكثر عدد الذين فى الوسط .

« إذن فما عيب تحديد حد أدنى للأجور يحفظ على الإنسان كرامته .. ؟؟ !!

« ونحن نقول : إنه يؤسفنا أن نرى الكساد فى الحين بعد الحين ، ونرى تعطُّل العمال عن العمل فى فصول بعينها ..

« ونقول : إننا نطلب عملا ثابتا - إذن فما هو عيب الأجر السنوى .. ؟ إنه يكفُل للعامل عملا ثابتا سنة كاملة - أليس كذلك .. ؟؟

« ونحن نقول إننا نريد حقًا أن نرى نِعَم الحياة أكثر انتشارا بين الناس - إذن فما هو عيب نظام المشاركة فى الأرباح .. ؟؟

ثم يتابع حديثه ملقيا التبعة على الرأسمالية الجشعة فيقول :

« إن تعريف الرأسمالية فى المعجم أصبح ميتًا كالحيوانات المنقرضة » .

« فالرأسمالية : حَشد رأس المال .. نفوذ رأس المال حين ينحصر فى أيدى رجال قلائل .

« وقد عاش رجال الأعمال أمدًا طويلا فى ظلال هذا التعريف

« وهو لا ينطبق إلا على مضى من عهود السلب والنهب ، والسالبين والمحتكرين ..

« أما الآن فقلبوا أنظاركم فى أرجاء الأرض ، تروا ما تم فيها ..

« فقد زالت الرأسمالية القديمة أو كادت .. صُفِّيت فى روسيا .. وهى تعانى حشرجة الموت فى أوربا .. وتكاد تختنق فى بريطانيا ..

« ولقد كانت فترة رياستى للغرفة التجارية فترة تجربة ودراسة

« وقد اقتضانى عملى فيها أن أتجول فى أقطار الأرض فرأيت مصرع الرأسمالية بعينى رأسى ..

« وقد اقتضانى عملى أيضًا أن أتجول فى أمريكا مرات لا حصر لها ، فخرجت من رحلاتى كلها بهذه العبرة ..

« إما أن نساير المبادئ الحرة .. وإما أن نواجه خطر الانقراض .

« هذا هو ناموس الحياة : المسايرة ، أو الانقراض » .

ثم إن هناك عاملا آخر بالغ الأهمية ، سيتيح للديمقراطية فى بلاد كأمريكا وبريطانيا وفرنسا أن تغزو بوسائلها الحرة معاقل الامبريالية التى

تعاديها ، وستمكنها من بسط نفوذها على المجال الاقتصادى ، ودعم نفوذها وتوسيعه فى المجال السياسى .

ذلك أن التحديات العسكرية المتمثلة فى الحروب وفى التسليح العام على وشك أن تفقد جدْواها .. هذه التحدِّيات التى كانت الرأسمالية المحتكرة تحل بها مشاكلها ، وتشغل الناس بأخطارها .

أما اليوم ، وأسلحة الفناء لم تعد مِلكا لفريق دون آخر .. اليوم ، حيث لم تعد الحرب صَفقة ، ولا القوةُ امتيازا .. اليوم ، حيث يمكن فى يُسر بالغ أن تُفضى أية حرب محلية صغيرة . إلى حرب عالمية شاملة ، وحيث يمكن فى يُسر أكثر ، أن تصبح أية حرب عالمية جديدة نهاية ماحقة للغالب والمغلوب معا .

أمام هذا الاعتبار الفاصل لم تعد الأعمال العسكرية بكل صنوفها حلولا مجدية ، بل ولا حلولا مُمكنة .. ولم يعد هناك أمام الرأسمالية سواء كانت طبقة ، أم دولة ، أم هما معها ..نقول لم يبق أمامها سوى الحلول الاجتماعية التى تتطلب وتفرض إعادة توزيع التوازُن الاقتصادى وتنسيقه

إن تدخل الحكومات فى المجال الاقتصادى لصالح الديمقراطية لن يكون أمرا نُكرا .. فالرأسمالية المحتكرة نفسُها ، تستنجد بهذا التدخل كلما دهمتها أزماتها .

ومن ثم تكون حجتها داحضَة ، ويكون شكوها باطلا ، حين يستهدف تدخل الحكومة والقانون حماية حقوق الجماهير الكادحة والشعب المستهلك .. وعندما يتوخى هذا التدخل تحويل امتيازات القِلّة ، إلى حقوق للكثرة ، ونقل مركز الثقل من مكانه الناشِز ، إلى مكانه الطبيعى - حيث يسود القانون القائم على تحقيق العدل الاجتماعى للأمة بأسرها .

إن الديمقراطية فى مجتمع تخضع اقتصادياته لتسلط المحتكرين وطواغيت المال ، إنما تتنفَّس برئة واحدة وعليلة .

من أجل ذلك ؛ فإن كل تقدم للديمقراطية على طريق مستقبلها رهنٌ بقدرتها - أولا - على فرض احترام مبادئها وقوانينها وبقدرتها - ثانيا - على إحداث التغييرات الاجتماعية التى تعيد - سلميا - توزيع التوازن الاقتصادى فى قلاع الرأسمالية من جديد ..

ونكرر هنا ما ذكرناه فى مقدمة الكتاب . وهو أن الكاتب لا يطمع فى أن يقدم علاجا تفصيليا ، ولا أن يرسم مناهج العمل لتلك الدول الكبرى التى يتعقب الأزمة خلال أنظمتها .

إنما هو يكتفى - حين يحاول العلاج - بأن يُشير إلى « الجوهر » الذى لا بد من وجوده وتقبله إذا أريد إحداث تغييرات رشيدة ، وجوهر التغيير - هنا - يتمثل فى وجوب نقل سلطة السيادة من دائرة امتيازات القلة ، إلى محيط حقوق الأمة .

ومادامت « الامتيازات الاقتصادية » هى التى تعرقل نمو الديمقراطية فى بلاد الرأسمالية الكبرى ، فلا بد - إذا كان هناك ولاء للديمقراطية - من دحض هذه الامتيازات .

وفى الولايات المتحدة بالذات ينتظر الديمقراطية متاعب جمة مالم توضع الشكائم بإحكام بين فكى رأس المال المتجبر ..

إن لأمريكا ظروفا خاصة تجعل حاجتها إلى الديمقراطية ، أشد من حاجة أمم الأرض جميعا .. إن الديمقراطية الكاملة هى ضمانها الوحيد حتى لا يسيطر عليها من جديد وذات فجأة ، روح رُعاة البقر الأقدمين ..!

ولن تكسب الديمقراطية نفوذها المهيب مادامت سلطة السيادة مع أرباب المال والصناعة .

من أجل ذلك ، فإن إقامة نوع ملائم من الاقتصاد المشترك الذى يمتص كبرياء رأس المال ويوقف زحفه الضارى ، يبدو أمرا لا مفر منه ، ولا ينبغى البخل على تحقيقه بأية تضحية .

إننا فى ضوء ما مرّ بنا من وقائع تظهر قدرة مؤسسات المال والصناعة الكبرى فى أمريكا على التخريب والتدمير والقتل ، نستطيع القول بأن مستقبل الولايات المتحدة ليس رهنا بشىء ، مثلما هو رهن بفرض سيادة القانون واحترامه .. ودَعم نفوذ الديمقراطية ، اجتماعيا ، وسياسيا ، وإن

هذا كله ، بل هذا وحده ، لهو الواجب العظيم الذى ينادى الشرفاء ، وينتظر أحرار القلوب فى تلك البلاد .. [(١)]

---

(١) ملحق خاص

عندما كتبنا - أثناء تأليف الكتاب - العبارة السالفة ، التى ترون تحتها خطا يبرز أهميتها ، كان فى بالنا ونحن نكتبها أفراد قلائل لا يجاوزون أصابع اليد الواحدة عددا وكان من بينهم ، بل كان فى مقدمتهم - جون كنيدى - الذى اغتالته قوى الظلام يوم الجمعة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٣ .

إن الملايين التى بكت كنيدى - فى أرجاء الأرض ، لم تكن تعرفه إلا من خلال بعض مواقفه واتجاهاته التى كشفت عن رجل حاول أن يكون شيئا جديدا فى أمريكا ..

رجل ، كانت له أحلام نبيلة .. وكانت أحلامه تستمد رواءها ، وصدقها من قلبه ، وتجربته ، وثقافته .. أكثر مما تستمدها من بيئته .. !!

ولقد كان عظيما حين لم يذعن لهواجس الخطر الحقيقى الذى يهدد مستقبله السياسى كرئيس للولايات المتحدة ، بل ويهدد حياته نفسها ، إذا هو حمل مشعل « ابراهام لنكولن » من جديد ، ووقف بكل سلطاته ونفوذه إلى جانب الحقوق المهضومة للبشر الزنوج .. !!

ولقد كان عظيما أيضا ، وهو يفكر ويحاول - وسط ظروف بالغة الصرامة والقسوة - ترويض رأس المال الطاغى فى بلاده .. !!

ولقد وقف قبل مصرعه ببضعة أيام يخطب فى « اتحاد العمال » ، فحمل أرباب المال والصناعة والذين هم فى نفس الوقت أرباب « الكونجرس الأمريكى » حملهم فى شجاعة ، مسئولية بطالة أربعة ملايين من العمال ، الذين لا يجدون عملا ، ولا يجدون أجرا .. !!

ولقد كان عظيما كذلك ، وهو يفكر ويحاول أن يوسع أبعاد التفاهم الدولى

..........................................................................

---

ويبحث عن فرص جديدة للسلام العالمى فى جهد صادق ، تحفزه إلى العمل ، تبعات رجل رشيد .. !!

***

إن مصرع – جون كنيدى – مهما تكن حقيقته ودوافعه ، ليمثل ضربة بشعة وغادرة ، أصابت الشعب الأمريكى كله فى سمعته ، قبل أن تصيب « كنيدى » فى رأسه ..

ولقد تلقت الديمقراطية نصيبها من الضربة الغادرة ، بيد أن خجلها أنساها جراحها .. !!

ولئن كان « كنيدى » قد رحل مع الشفق الغارب إلى العالم البعيد ؛ فإن بسمته التى كانت تعلو شفتيه لحظة اغتياله ، ستظل تقول لقوى الظلام فى بلاده:

– من اليسير عليكم أن تربحوا معركة .. ولكنكم – أبدا – لن تربحوا المستقبل ، ولن تغنموا المصير .. !!!

## الفصل الخامسُ

# مظاهرِ الأزمَة في المجتمع الاشتراكي

لقد تعوَّد بعض الكتاب – عندما يتقدمون لتفنيد أخطاء الماركسية ، فلسفة ، ونظاما ، ودولة أن يتحسسوا طريقهم فى استحياء وأن يقدموا بين يدى نقدهم ما يكاد يكون تبريرًا واعتذرًا .

ولكلٍّ وِجْهةٌ هو مُوليها ..

أما كاتب هذه السطور . فلا يجد فى نفسه حاجة إلى سلوك هذا السبيل ..

إنه يعرض فكرة واضحة فى ذهنه واقتناعه ، ويعالج قضية واضحة فى عدالتها وأهميتها .. وهو يُحاول بكتابه هذا ، أن يبذل جهدًا متواضعا فى كشف جميع القوى التى تحمل مسئولية مباشرة فى أزمة الحرية كما يرى هو هذه الأزمة وكما يتصورها .

وليس معنى هذا ، تجاهل الظروف القاسية التى وُلِد خلالها أول مجتمع اشتراكى ماركسى فى الاتحاد السوفيتي . والتى صاحبت نشوءه وبواكير تطوره .. بل معناه رفض استمرار تلك الظروف التى استنفدت ذاتها . ورفضَ بقائها مَهدا للتبرير والتأويل .

وعلى الرغم من أن المعسكر الاشتراكى الماركسى يمثل فى كل جوهره وفى معظم أشكاله وحدة واحدة ، إلا أننا سنقصر اهتمامنا بأزمة الحرية على دولتى القمة : الاتحاد السوفيتي ، والصين – والاتحاد السوفيتي بصفة خاصة ، وعلى نطاق أوسع – باعتباره المجال الكبير الذى بلغت الماركسية فى ربوعه نموها الهائل ، بحيث تتيح تجربته الطويلةُ المدى ، حقَّ الحكم لها أو عليها دون أن يكون فى هذا أىّ اسْتِباق للزمن ، أو تعجل فى الحكم .

وإنا حين نتتبع باهتمام أزمة الحرية فى الاتحاد السوفيتي ، فإنما يفرض علينا ذلك ، تلك المكانة الكبرى والنفوذ الهائل اللذان يتمتع بهما الاتحاد السوفيتى فى عصرنا ، بحيث لم تعد طريقة فهمه للحرية وتطبيقه لها عملا قاصرا عليه ، ومحصورًا داخل حدوده – بل إنه ليمتد خارج تلك الحدود ليصير نهجًا وقُدوة للعالم الشيوعى كله . وما أكثر – اليوم – بلاده ، وتعداده ..

وحين نستعرض بعض مظاهر الأزمة على هذا النحو ، لا نستطيع أن نَعِد القارئ بشواهد كثيرة ، كتلك الكثرة التى عرضنا بها بعض مظاهر

الأزمة فى المجتمع الرأسمالى .

والسبب ، هو أننا لن نجد فى المجتمع الماركسى ناقدين كثيرين يكشفون الأخطاء السياسية فى بلادهم ونظامهم .

ربما لأن بعضهم لا يعترف بوجود مثل هذه الأخطاء .. وربما لأن بعضهم الآخر لا يستطيع أن يتحدث عن هذه الأخطاء ..

ونحن كما ذكرنا فى مقدمة الكتاب لا نريد أن نُجابِهَ أيًا من المعسكرين برأى المعسكر الآخر الذى يخاصمه ..

إنما نحاول أن نستمد الوقائع والبراهين من داخل المجتمع ذاته ، وعن طريق كتابه هو ، ومفكريه ، ومؤرخيه ، ومواطنيه ..

وهكذا كان مسلكنا ، ونحن نبحث مظاهر الأزمة فى المجتمع الرأسمالى وهذا ما نود التزامه خلال تتبعنا مظاهر الأزمة فى المجتمع الاشتراكى إن هذا الالتزام يجعل مصادرنا قليلة ، بل نادرة ، لكنه يعوضنا الطمأنينة الكاملة إلى أننا نكوِّن أحكاما عادلة .

وأول هذه المصادر و المراجع - هنا - هو السيد « خروشوف » رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى .

إننا جميعا نذكر موقفه من « ستالين » وأيامه القاسية .

هذا العهد الذى لم نكن سنعلم مآسيه علم اليقين لو لم يتحدث عنها السيد « خروشوف » نفسه ..

وعلى الرغم من أن موقف خروشوف من ستالين ، يُشكِّل شاهدا من أهم شواهد أزمة الحرية فى الاتحاد السوفيتى – قلعة الاشتراكية الماركسية ، فإن هذا الموقف لا يجيز لمنصف أن يبخل عليه بالتحية والإعجاب . فـ « خروشوف » كان يعلم قبل أن يحرك بالحديث لسانه ، أن الكلمات التى سيكشف بها نظام ستالين ، وتحديه حقوق الإنسان فى وطنه ، لن تدين ستالين وحده ، وإنما تدينه معه ، كما تدين جميع رفاقه .. بل وتدين الحزب كله والنظام كله ؛ ومع هذا فقد وجد الشجاعة التى رفعته فوق مستوى التردد والانطواء ، وأزاح الستار عما كان مخبوءا .

وعلى الرغم من أن « خروشوف » فند أخطاء العهد الستالينى فى جلسة خاصة بأعضاء الحزب إلا أن أصداء كلماته وقوارعه طوفت بالعالم كله .

وحين نشب الخلاف القائم بين الصين الشعبية والاتحاد السوفيتى وعنُف الحوار القاسى بين الحزبين والدولتين ، كشفت بعض البيانات الصينية عن بعض الألقاب التى كان « خروشوف » قد خلَعها على ستالين فى الجلسة السرية التى هاجم فيها عهده الراحل .

فقد وصفه كما ذكرت البيانات الصينية – بأنه « قاتل .. مجرم وسفاح » . !!!

وعندما يستطيع « قاتل ، ومجرم ، وسفاح » أن يحكم دولة كبيرة كالاتحاد السوفييتى قرابة ثلاثين عاما ، فإن أول مايجب عمله لبحث هذه الظاهرة العجيبة ، هو بحث النظام السياسي الذى مكن لهذا الحاكم كل هذا الزمن ، والذى لم يجعل منه رغم أوصافه تلك حاكما فحسب ، بل معبودًا .. !

إنه إذا جاز أن ينفصل الحاكم عن نظام حكمه فى أى مجتمع آخر ؛ فإن ذلك الانفصال مستحيل تمامًا فى المجتمع الماركسى كما تُقرر هذا وتوكده « الماركسية » نفسها ..

فإدانة ستالين تعنى فى نفس الوقت ، ولنفس السبب ، إدانة النظام الذى أمده بكل هذا السلطان المطلق الذى تحوَّل إلى طغيان بشع ، رهيب ... !!

وقد يمكن أن ينحرف حاكم غير رشيد عن نظام رشيد لبعض الوقت، أما أن يمكث انحرافه جيلا من الزمان كاملا ، وكان يمكن أن يلبث جيلا آخر لو لم يقم الموت بتصفية الحساب ، فلا بد آنئذ أن يكون النظام كله مدينا ومسئولا .

وتتفاقم مسئولية النظام عندما نرى عجزه عن كبح جماح الاستبداد المطلق فى كل مستويات العمل السياسى بل والاقتصادى للدولة ...

يقول « خروشوف » فى تقرير اللجنة المركزية أمام المؤتمر الثانى والعشرين للحزب :

« فيما مضى ، فى عهد عبادة الفرد ، انتشرت سمات فاسدة فى قيادة الحزب ، والدولة ، والاقتصاد – هى القيام بإصدار الأوامر ، وطمس النقائص ، والعمل بحذر ، والخوف من الجديد ..

« وفى تلك الظروف ظهر عدد غير قليل من المتملقِّين والمهللين ، والموِّهين » .. !! [١]

ثم وعد خروشوف فى تقريره بأن الحزب سيقوم بنضال حازم ضد المخادعين . كما سيشجع النقد العام ، والنقد الذاتى :

ويقول أيضًا فى الذكرى السنوية الأربعين لثورة أكتوبر :

« وقد أخضع مؤتمر الحزب للنقد المبدئى ، الأخطاء المرتبطة بـ « عبادة شخصية ستالين » ورسم التدابير لتذليل عواقب عبادة الفرد ..

« وقد انطلق مؤتمر الحزب فى نقده عبادة الفرد من الموضوعات الأساسية فى الماركسية اللينينية من ملاحظات « لينين » الناقدة بصدد النقائص والسمات السلبية فى « طبع ستالين » – والتى تفاقمت على الأخص فى المرحلة الأخيرة من حياته ، وألحقت بقضيتنا المشتركة ضررًا

---

(١) خروشوف – الاشتراكية والشيوعية ص ٢٣٤ .

خطيرًا » .. !! [١]

فسلطة « ستالين » كما تكشفت حقيقتها بعد موته كانت سلطة مستبدة طاغية ، ولم يكن طغيانها موجهًا ضد خصوم الاشتراكية وحدهم بل غطى بسلطته المطلقة ، المجتمع كله والحزب كله ، من أصغر لجانه ، إلى اللجنة المركزية العليا ، فالمكتب السياسى .. ومجلس الوزراء .

وليس أدل على هذا من أن قادة الأمة والدولة والحزب ، وأعظم الرجالات وزعماء الصف الأول ، استحوذ عليهم من الرعب ما جعلهم يغلقون أفواههم ثلاثين عامًا - أو بتعبير أكثر دقة منذ عام ١٩٢٧ حيث أجهز ستالين على كل خصومه فى الحزب ، وجمع فى قبضته السلطة المطلقة - إلى عام ١٩٥٣ حيث غطاه الموت بردائه .

وليس أدل على مدى النقمة التى كانوا يحملونها له ، بيناهم يتظاهرون - مُكرَهين - بتمجيده وتقديسه ، من هذه الحرب التى شنوها بعد موته ، ليس فقط على تاريخه - بل وعلى جثمانه ، فلم يطيقوا بقاءه فى الكرملين . لم يطيقوا رؤية جُثة محنطة .. وكأنما خافوا أن تدب فيها الحياة مرة أخرى ؛ فتعود إليهم ببطشها الوبيل ، فنزعوها من مكانها ، وأسلموها للتِّيه والنسيان .. !!!

---

(١) نفس المرجع - ص ٢١٦ .

فما هذا النظام – السياسى – الذى سمح بذلك السلطان غير المعقول وما مدى قابليته الفلسفية ، والمنهجية لاحترام الديمقراطية ودعم نفوذها ..؟ إن الإجابة عن هذا السؤال هى كلمة الحق التى تنتظر من يقولها فى أمانة كاملة ؛ ليساعد بها على حل أزمة الحرية فى النظام الاشتراكى الماركسى .

وسنجيب عن السؤال قدر جهدنا فى الفصل القادم من الكتاب حيث نناقش فلسفة الأزمة ومصيرها .

أما الآن فعلينا فى هذا الفصل أن نتابع رؤية مظاهر الأمة وشواهدها قلنا إن السيد « خروشوف » كشف – مشكورا – عن التيه السياسى الذى عاش الاتحاد السوفيتى فى ظلماته إبان حكم ستالين .

ولقد حاول بعض أصدقاء الاتحاد السوفيتى والاشتراكية رؤية هذا التيه والحديث عنه قبل أن يتحدث – خروشوف – وكان على رأس هؤلاء – أنورين بيفان ، وهارولد لاسكى ، .. رجلان لا يشك أحد فى إخلاصهما العميق للاشتراكية وللاتحاد السوفيتى ، حتى لقد وصَفَهما خصومهما السياسيون بأنهما شيوعيان أحمران ..

إن « بيفان » الزعيم العمالى يقول عن نفسه : « إنه بقدر ما أستطيع القول بأننى اكتسبت مرانًا سياسيًا ، أقول إنه كان مرانًا ماركسيًا » [1]

(١) بدلا من الخوف – ص ٧٧ .

- هو نفسه يقول فى عام ١٩٥٢ .

« وكلنا يعلم أن هناك ملامح منفرة فى هذا النظام ؛ فوجود معسكرات للعمل الإجبارى ، والعقاب الشنيع الذى يعاقب به الذين يهاجمون النظام ، واختفاء المعارضين ، ونظرية الاتفاق الجنائى – كل هذه أشياء منفرة .. وفى هذه البلاد الواسعة ، وفى شعب يزيد عدده على مائتى مليون نسمة يمكن أن تحدث أشياء كثيرة لا يعرف الشعب عنها شيئا » .. (١)

والمفكر الاشتراكى « لاسكى » الذى بلغ تحمسه للتجربة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى مدى بعيدا ، ولم يترك فرصة لتمجيد الاشتراكية والذود عن السوفييت إلا تناولها .. لم يستطع أن يهرب من مواجهة التحدى الرهيب للحرية هناك ، فكتب عنها فقرات طويلة ، ننقل بعضها فى إيجاز .

« .. وأصبح الاختلاف مع ستالين فى وجهة النظر يعد اتجاها مناهضا للثورة ...

« وحدثت عمليات تطهير بالجملة .. ونفى بالجملة .. وإعدام بالجملة ..

« ورغم التعهدات التى جاء بها دستور عام ١٩٣٦ ، لا توجد حرية

---

(١) نفس المرجع – ص ١٨٩ .

قول إلا لأتباع ستالين ، ولا حرية صحافة .. و لا حرية الاجتماع ..

« والعالم كله يعرف أن الانتخابات مهزلة ، فلا يمكن لمن يخالف سياسة الحزب أن يرشح . بل وحتى أوراق الانتخاب بدت ، وكأنها قصائد مديح فى ستالين ، وحرية الانتقال مقيدة بشكل خطير ، ويلقى القبض على الناس تحكما ، ويقضون سنوات طويلة فى السجون بل يعدمون دون محاكمة

« ولا يستطيع المواطنون السفر إلى الخارج إلا بعد استئذان الحكومة ..

« وقد ظهر مدى سلطات البوليس السرى وبشاعتها فى محاكمة – ياجودا – الذى كان رئيسا لهذا البوليس حتى لحظة القبض عليه – فضلا عن ممارسة نظام الرهائن ، وتشجيع الأبناء الصغار ، على الوشاية بآبائهم » .[١]

ويواصل « لاسكى » حديثه قائلا :

« إن الاشتراكى مع اعترافه بوجود فترات يتوقف فيها حكم القانون ، لا يستطيع الدفاع بشرف عن مدى الديكتاتورية التى أقامها – ستالين – وشدتها ، إلا على أساس الحجة

---

(١) كتاب « تاملات فى ثورات العصر – ترجمة عبد الكريم أحمد – ص ٩١ – ٩٢ .

القائلة بأن الغاية تبرر الوسيلة مهما تكن بشعة .. ولكنه إذا اتخذ هذا الموقف ؛ فإنه يُواجه بمشكلة أخرى هى : كيف يتأكد من أن الذين يستعملون مثل هذه الوسائل ، لن يندفعوا فى الطريق إلى أقصاه ، حتى ينسوا الغاية نفسها ..

« وإنه لمن المؤكد أن يجد المرء صعوبة فى ألا يُحس أن مدى الدكتاتورية السوفيتية جعلت هدفها المحافظة على سلطة ستالين وشركائه المختارين بأى ثمن ، أكثر من المحافظة على تحقيق الغاية الاشتراكية ..

« وإذا لم يكن الأمر كذلك ؛ فإنه يكون من الصعب تفسير الثمن الذى فرضه على مخالفة رأيه – عن طريق بوليس سرى يقوم بدور محكمة التفتيش لـ « بَابا بُلشُفى » .. !! [١]

إن « لاسكى » فى كتابه الذى ننقل عنه هذه الفقرات ... ولم يَأل جهدا فى محاولة العثور على بعض التبريرات والتفسيرات التى تخفف من وَقْعِها .. فهو إذن لا يسوقها لإحراج الاتحاد السوفيتى الذى يُكبر دوره التاريخى ، ولا لغمز الاشتراكية التى يؤمن بها ..

وهذا ما يجعله ثقة فى حكمه ، جديرًا بالإصغاء إليه .

---

(١) المرجع السابق ص ٩٣ .

ولنختم حديثه بهذه الفقرة التى ختم بها تفسيره لبعض الظروف التى قادت نظام الحكم السوفييتى فى هذا السبيل فيقول :[١]

« وعلى ضوء هذه النظرية ، نستطيع أن نفهم التحولات والتغييرات السريعة فى السياسة السوفيتية ..

« فالحكومة فيها منفصلة عن الحزب ، وعن الجماهير لسبب يسير ، هو أنها اتخذت قرارًا مبدئيًا يمنعها من المخاطرة بوجود مناقشة حرة مع أىٍّ منهما » .. !!

***

ويحدثنا مؤلف كتاب « الدستور السوفيتى » [٢] فيقول :

« فى سنة – ١٩٣٠ – صدر أول قانون ربط العمال بمصانعهم، ومَنعهم من مغادرة مكان عملهم إلا بإذن خاص من المدير ، أورئيس النقابة أو سكرتير اللجنة الشيوعية بالمصنع .

« وفى يناير سنة ١٩٣١ صدر قانون أجبر كافة عمال السكك الحديدية السابقين على العودة إلى مراكزهم السابقة .

« وفى ديسمبر سنة ١٩٣٢ طبق نظام « الجوازات الداخلية ،

---

(١) المرجع السابق ص ٨٠ .

(٢) تأليف : فؤاد محمد شبل – ص ١٥٧ .

ويتضمن الجواز الداخلى معلومات عن كافة الشئون التى يهتم بها البوليس السياسى .

« ويجب على الفرد الحصول على تأشيرة خاصة حين يريد قضاء أجازة – ولو لمدة أربع وعشرين ساعة – بعيدًا عن بيته » .. !!

أما محاكمات التطهير ، ومحاكمات الخيانة العظمى التى شهدتها دولة القمة فى النظام الاشتراكى الماركسى ، فأمرها معروف ..

***

إن من ألمع مظاهر الأزمة فى الدولة الاشتراكية السوفيتية تعطل النقد وفقدان المعارضة .

وإنه لمن الصعب بل من المستحيل تصور ديمقراطية بغير حرية القول وحرية المعارضة .

وإن المادة الرابعة فى الدستور السوفييتى لتقول :

« الأساس الاقتصادى للاتحاد السوفييتى هو النظام الاشتراكى للاقتصاد ، والملكية الاشتراكية لأدوات الإنتاج ووسائله ، وهما اللذان توطدا تماما نتيجة لاستصفاء النظام الاقتصادى الرأسمالى ، وإلغاء الملكية الخاصة لأدوات

الإنتاج ووسائله وانتفاء استغلال الإنسان للإنسان »[١]

هذه المادة من الدستور تؤكد إذن أن النظام الاشتراكى « توطد تمامًا » وتؤكد أيضًا انتفاء « استغلال الإنسان للإنسان » ..

وصحيح أن النظام الاشتراكى أيام كتب هذا الدستور عام – ١٩٣٦ كان قد توطد تماما ، وكانت الطبقات المعادية قد استصفيت تمامًا .. فهل عاد ذلك الاستقرار على الحريات السياسية بل والمدنية بفائدة . ؟ إن هذه التصفية لم تتم عام « ٣٦ » بل قبل ذلك بسنين .. ففى عامى ١٩٢٧ – ١٩٢٨ – فرغ ستالين من كل معارضيه .

وعلى الرغم من أن الأسلوب الذى صفى بها معارضيه أسلوب تعسفى ظالم ، فدعونا نُسلِّم – جدلاً – لا اقتناعا – بأنه فعل ذلك لكى يدعم الاشتراكية ويجعل الأمر للشعب أو حتى للحزب ..

تُرى هل حدث شىء من ذلك .. ؟؟

أبدا ، فالسلطة المطلقة ، مَفسدةٌ مطلقة كما يقولون – والطغيان ينادى بعضه بعضا – ولقد عاش الشعب الروسى فى تيه لا يعرف مما يجرى حوله شيئا . ولا يُسمح له بأن يعرف إلا ما يريد الحاكم أن يعرفه .. ولا يقول شيئًا ، ولا يُسمح له من القول إلا ما يريد الحاكم أن يقوله ..

---

(١) كتاب – الدستور السوفيتى ص ٢٤٧ .

وكُبت الصدق ، ورُفعت ألوية الملق والزيف - كما حدثنا خروشوف من قبل ..

ولقد يقال : إن فى الاتحاد السوفيتى نقدا ..

ولكن أى نقد هو .. ؟

نقد مدير مصنع لأن إنتاج مصنعه هبط قليلا .. أو نقد ناظر محطة سكة حديدية لتهاونه مع بعض القاطرات المتلكئة ..

أو نقد حادث رشوة اقترفه عاملان فى محطة « بنزا »

أو نقد المسئولين عن مدينة « كانسك » لتركهم شوارعها قذرة . هل هناك كلمة واحدة قالتها « البرافدا » ، أو « الأزفستيا » أو « النجم الأحمر » ، أو سواها من الصحف الروسية - ضد الطغيان الرهيب الذى مارسه الحاكم باسم المذهب ، والحزب ، الحكومة ، والقانون ، ومجالس السوفيت الدنيا والعليا ، قرابة ثلاثين عاما .. ؟؟

وما معنى أن يُعطل النقد السياسى فى الأمة والدولة .. ؟

معناه بداهة ، أن هذه الأمة وهذه الدولة محرومة من أهم حقوق الإنسان .. ولنضرب لهذا مثلا ..

لقد أنزل ستالين بيوغسلافيا حرمانًا كَنَسِيًّا .. وشهر بها وبقادتها تشهيرًا وبيلا .

أكان هذا الموقف صوابا أم كان خطأ .. ؟

إن أحدًا من المائتى مليون مواطن روسى لم يعرف يومئذ إلا أن قادة يوغوسلافيا جماعة من المارقين ، أنهم كما وصفهم ستالين أعداء خطرون للاشتراكية ..

وإن صحافة الاتحاد السوفيتي وكتابه ومفكريه ، وزعماء الحزب ، وأعضاء السوفييتات ورؤساءها – كل هؤلاء وأولئك قالوا للسيد الكبير : صدقت . ولم يعرف الشعب السوفييتى نفسه أن « ستالين » كان مخطئا ، وأن قادة يوغوسلافيا إنما يبنون مجتمعا اشتراكيا سليما إلا بعد أن طوى الموت ستالين . وبعد أن قال « الحاكم الجديد » لقد كان ستالين مخطئا فقالت الصحافة وقال الكتاب وقال المفكرون وقال قادة الحزب : نعم – لقد كان مُخطئا .. !!

ويوم أعدم قادة الحزب من أمثال « بوخارين » ورفاقه بغير محاكمة قانونية لم تكن صحيفة واحدة ، ولا مفكر واحد . ولا قائد واحد من قادة الحزب والدولة يستطيع أن يسكت عن تشييع الضحايا باللعنات ، ولم يعرف أحد أو لم يسمح لأحد أن يعرف أن بعض هؤلاء أو أكثرهم كانوا من قدِّيسى الاشتراكية إلا بعد أن مات ستالين ، وقام الحزب بقيادة « خروشوف » فرد لبعضهم اعتباره ، ومنحهم تكريمه .. !!!

وقد يقال : تلك مرحلة مضت وانتهت ..

وهذا ما نتمناه ، ومانود أن نعرف وجه الحق فيه

فالذى يبدو لنا مع الأسف – أن تلك المرحلة لم تنته ، ولن تنتهى إلا إذا أقام النظام السياسى لنفسه أسسًا جديدة تتسع للنمو الحر والتطور الديمقراطى الصحيح ..

فالخطأ الذى ارتكبه ستالين مع تيتو ، ولم يجد واحدًا يفنده ، ارتكبه خروشوف مع ( إمرى ناجى )، ولم يجد واحدا يفنده ..

سيقال : إن هناك فارقا .. وقد يكون هناك فارق فعلا ، لكن من الذى حدد وجود هذا الفارق .. ؟ من الذى أدان ( إمرى ناجى ).. ؟ إنه جانب واحد ، هو جانب السلطة التى لا تجد لها معارضا ولا تسمح لها بمعارض .. وعلى الناس أن ينتظروا جيلا آخر حتى يجيء ، حاكم آخر بعد خروشوف، ليقول : لقد أخطأ مع « إمرى ناجى » – تماما كما قال خروشوف بعد زوال سلفه : لقد أخطأنا مع تيتو .. !!

إن ستالين ، حين اتهم « تيتو » وألب عليه قوى الاشتراكية فى العالم لم يسمح بكلمة دفاع واحدة يقولها تيتو للشعب السوفييتى .

وخروشوف حين اتهم « ناجى » الذى أعدم فيها بعد بأسلوب مرير ، لم يسمح له بكلمة واحدة يقولها دفاعا عن نفسه للشعب السوفيتى ..

والنزاع القائم هذه الأيام بين الصين ، والاتحاد السوفيتى يعطى صورة

واضحة عن ضياع النقد الحر والمعارضة الفعالة فى المجتمع الاشتراكى . فلقد أعلنت الحرب المذهبية بين الدولتين ..

فهل لم يكن فى « موسكو » من يرى شيئًا من الحق - أى شىء - فى جانب الصين ؛ فيحاول أن يكشف عنه . ؟

وألم يكن فى « بكين » من يرى شيئًا من الحق - أى شىء - فى جانب روسيا فيحاول أن يفنّده .. ؟

إن أجهزة الإعلام والرأى والفكر فى كلا البلدين ، إنما تسخر لتوكيد وجهة نظر دولتها فحسب .

ولقد كان ستالين يتخلص من الذين يراهم خطرًا على الاشتراكية - كما يزعم - بالإعدام غير القانونى ولقد فعل خلفاؤه ذلك تمامًا .

فعندما أمسكوا « بريا » ورفاقه - لم يسمع الناس إلا أنهم « خونة قذرون » - وأنهم أعدموا ..

قد يكون « بريا » يستحق ما هو أكثر من الإعدام .. ولكن الذى نناقشه هنا هو الأسلوب والمنهج ، لنرى أن شيئًا ما ، من أسس السلطة المطلقة لم يتغير بموت ستالين .

لقد كان خلفاء ستالين قادرين على محاكمة بريا ومن معه محاكمة علنية قانونية يتتبعها الرأى العام ، وكان معروفا من ماضى « بريا » أنه ارتكب من

البغى ما لايغتفره الشعب ، ولكن روح النظام السياسى فرضت نفسها ، فوصف المتهمون بالقذارة وبالخيانة ، ثم انطلقت بضع رصاصات فى ركن مظلم . وكانت النهاية ..

وعندما فُصل « بريا » من الحزب قبل إعدامه وصفته البيانات الرسمية فى الإذاعة والصحف بأنه « العدو القذر للشعب السوفيتى » وتوالت الاتهامات بأنه « عميل » للدول الاستعمارية يستهدف إعادة الرأسمالية إلى البلاد .. !!

والظاهرة الجديرة بالدرس فى هذه الأحداث أن أحدا ما ، حتى من كبار رجال الحزب والدولة .. لم يستطع أن يدين « بريا » بكلمة واحدة أيام صوْلته .. فلما انتهت صولته بموت ستالين لم يُسمَح له أن يدافع عن نفسه بكلمة واحدة تتناقلها الصحف والإذاعة ويُعلِّق الرأى العام عليها ويناقشها.

لقد قيل إن « بريا » كان وراء جميع الاغتيالات وجرائم التعذيب التى مَهد بها « ستالين » لدعم سلطانه .. ومعنى هذا أنه لم يكن هناك أى خوف من أن يعطَى الحق القانونى فى محاكمة ، يتتبعها الشعب ويُصغى فيها لدفاعه ..

ولكن يبدو أن هذا النوع من الحقوق القانونية عمل « برجوازى » فى نظر دولة القمة فى النظام الاشتراكى – وهذا ما يجب تصحيحه فورًا وأبدا

إن عجز الممثلين لأعلى سلطة فى الدولة عن توجيه النقد وممارسة حرية الرأى لظاهرة مُفجعة .

فإذا عجز قادة الحزب والدولة عن أن يقولوا آراءهم بصراحة ؛ فإن الصحافة والكُتاب والمفكرين والشعب كله سيكونون أكثر عجزًا ..

وانعدام النقد الحر والمعارضة القوية القانونية هو الذى يجعل دول القمة فى الاشتراكية بلاد الزلازل السياسية ..

فقادة الحزب وكبار الدولة يُمسون لمجرد اختلافهم مع ستالين خونة ويُعدمون فى استهتار بالغ ..

وبعض هؤلاء القادة ، يُمسون بعد موت ستالين مجرمين خونة ، ويعدمون فى لا مُبالاةٍ مطلقة ..

ومالنكوف – رئيس الوزراء يسقط فجأة فى الهوة الفاغرة ..

وبولجانين – رئيس الوزراء يسقط فجأة فى الهوة الفاغرة ...

ومولوتوف – يصحو من نومه يوما وهو يمثل دولته فى مؤتمر دولى على قوارع اتهامات يطلقها الرئيس الجديد ويكاد يهدم بها تاريخه كله .. ثم يسقط فى هاوية النسيان والإعدام الأدبى

ولقد وصفهم الرئيس خروشوف جميعًا ، إثر خلافهم معه أو خلافهم مع اللجنة المركزية بأنهم :

« الفريـق المعـادى للحـزب – فريـق مـالنكوف ، وكاجـاتوفيتش ، ومولوتوف ، والمنضم إليهم شبيلوف .. الـذين عملـوا ضـد الاتجاه الـذى رسمه المؤتمر العشرون للحزب الشيوعى فى الاتحاد السـوفيتى ، وحـاولوا أن يفسخوا وحدة حزبنا اللينينية » ..[1]

لقد كان العداء للحزب ، وتخريب وحدته ، هو الاتهام الذى صفى به « ستالين » كل معارضيه .. وصحيح أن أسلوب التصفية مختلف ، ولكن هل هـذا الـنهج يمثـل تطـورا إلى الخـير .. ؟ أم هـو انتقـال مـن شر كبـير إلى شر مخفف .. ؟؟

ولقد كـان « ستالين » يحكـم عـلى القـادة الشيوعيين – خـارج بـلاده – بالردة والمروق إذا اختلفوا معه .. فهل تغير الوضع كثيرا فى هذه الأيام .. ؟

لقد اختلف القادة الألبان مع السيد خروشوف ، أو لنقـل مـع الحـزب الشـيوعى السـوفيتى ، فرمـاهم « خروشـوف » بـنفس التهمـة – الـردة والكفر .. فقال فى المؤتمر السادس للحزب الألمانى الموحد ، بعد أن تحـدث عن محاولة الوصول إلى تفاهم مع هؤلاء الزعماء :

« .. ولكن القادة الألبان رفضوا جميع عروضنا هذه ، ومَضوا أبعد ، فأبعد ، فى طريق الارتداد عن الماركسية اللينينية .

---

(١) خرشوف : – الاشتراكية والشيوعية ص ٢٢١ .

ومبادئ الأممية البروليتارية ، فى طريق القطيعة من الحركة الشيوعية العالمية »[١]

ولقد أقرت اللجنة المركزية للحزب بعد موت ستالين منهجا جديدا يراد به تعويض ما فقده الشعب من حرية وحق – وكانت إحدى نقاط هذا المنهج – ضمان المزيد من الحرية للمثقفين والمفكرين ..

ولكن « باسترناك » لم يكد يظفر بجائزة « نوبل » على مؤلفه « دكتور زيفاجو » حتى تهاوت على رأسه اتهامات الحكومة والحزب والصحافة وأمسى مُهددا فى أمنه وفى حياته ، حتى اضطر المسكين إلى إعلان تنازله عن الجائزة .. !!

فما هى مظاهر « المزيد من الحرية للمثقفين والمفكرين » .. !!

وأين مظاهر السيادة العالمية التى كانت للفكر الروسى حتى فى أيام القياصرة المظلمة ، حيث كان المتفوقون فى جميع العالم يتتلمذون على روائع تولستوى ، ودستويفسكى ، وبوشكين ، وطرازهم من العمالقة .. ؟؟ إن الأفكار الخلاقة تذوى حتما وتموت تحت قبضة التوجيه والكبت ..

ولقد تقدم العلم تقدما هائلا فى بلد كالاتحاد السوفيتى ، لأنه لا شىء هناك يقف فى طريقه – بل هو يتلقى كل المساعدات الممكنة .. وليس هذا

---

(١) خرشوف – عن الحركة العمالية والشيوعية الثورية ص ١٥٧ .

راجعا إلى تسامح السلطة ، بل إلى طبيعة العلم ذاته .. فالعلم لا يوجه انتقادا للسلطة ، ولا يغذى روح الأمة وضميرها بتلك الرؤى المجيدة التى تدفع البشر إلى إدراك ما يتطلبه وجودهم النامى من حرية وحق . وحين تجد الثقافة « الفرصة التى يجدها العلم » تصبح خلقا ، وإبداعا ، وإلهاما ، وروعة ..

أما حين تُحدد إقامتها ، وتصير مجرد صدى وانعكاسا لاتجاهات السلطة والحزب ، فإنها تصير مسخا ، وفى أحسن الظروف تصير دُمية جميلة يتلهى بها ، وتسلية يزجى عندها الفراغ ..

***

وفى الصين الشعبية – ثانية دولتى القمة – فى المعسكر الاشتراكى تُعانى الحرية أزمتها كذلك

فى يوليو عام ١٩٥٠ صدر قانون يخول « محاكم الشعب » حق إصدار أحكام الإعدام على المناوئين للثورة والمخربين » ..

وكم نود ألا نصدق ما كتب عن « محاكم الشعب » هذه ، وعن الطريقة التى كانت تمارس بها عملها ، وعن عدد ضحاياها .. ؟؟

ولقد تعرضت حرية الفكر والقول لمتاعب قاسية ؛ مما حفز « ماوتسى تونج » إلى رفع شعاره المأثور

« دعوا جميع الأزهار تتفتح » ..

« دعوا جميع الأفكار تتصارع » ..

ولا ندرى على أى مدى نعمت الأزهار بالتفتح .. وإلى أى مدى حظيت الأفكار بالانطلاق . !

إن جميع الذين قرأوا عن « الصين الشعبية » وعن ثورة الزحف الطويل » يدركون الظروف الصعبة التى تكوَّنت ونَمت خِلالها الدولة الاشتراكية هناك .

ونحن حين نعرض بعض مظاهر أزمة الحرية فى بلد كالصين ، والاتحاد السوفيتى ، لاتتجاهل مجال وَقْع تلك الظروف على كليهما .

بيد أن تلك الظروف – فيما نرى – لم تكن مَصدر الأزمة بقدر ما كانَ مصدرًا لها . فلسفةُ النظام نفسه فى كلا البلدين .

هذه الفلسفة التى ترى فى الحقوق الديمقراطية للفرد – تُراثًا برجُوازيا – عفا عليه الزمان .. !!

وحتى حين تريد أن تُعطى هذه الحقوق مفهوما جديدا ينفى عنها بُرجوازيتها ، فإنها تُخضعها لنوع من الوصاية والتوجيه ، بحيث تصير مُنسجمة مع « دكتاتورية البروليتاريا » فى روسيا .. ومع « دكتاتورية الشعب

الديمقراطية » فى الصين . ويقول السيد ( ماوتسى تونج ) : [١]

« ودكتاتوريتنا ، تعرف باسم – دكتاتورية الشعب الديمقراطية – بقيادة الطبقة العاملة ، وعلى أساس التحالُف بين العمال والفلاحين ، أى أن الديمقراطية تُمارس بين صفوف الشعب – بينما تأخذ الطبقة العاملة على عاتقها ، متحدة مع كل الذين يتمتعون بالحقوق المدنية وفى مقدمتهم الفلاحون ، مزاولة الدكتاتورية على الطبقات الرجعية ، وكل العناصر التى تقاوم التحول الاشتراكى ، وتناهض البناء الاشتراكى .

« ونحن نقصد بالحقوق المدنية هنا ، الحقوق والحريات الديمقراطية ..

« ولكن هذه الحرية مقترنة عندنا بالقيادة ..

« وهذه الديمقراطية تعمل تحت توجيه مركزى » .

إن دلالة هذه الكلمات واضحة ، فهى تقول :

أ – إن الديمقراطية والحرية . حق للشعب وحده .

---

(١) ماتوسى تونج فى كتاب ( معالجة المتناقضات بين صفوف الشعب ) ص ٣٠ .

ب – وإن الدكتاتورية ، هى سلاح الشعب ضد الطبقات الرجعية .

جـ – وإن الديمقراطية والحرية اللتين هما حق للشعب الكادح ، يجب أن ترتبطا بالقيادة ، وتعملا تحت توجيه مَركزى .

والسؤال الذى يثيره هذا المبدأ . هو :

• إذا كان من حق المجتمع الاشتراكى فى الصين أن يحمى نفسه من خصومه ، فلماذا يختار « الدكتاتورية » بالذات وسيلة لهذه الحماية ، ولماذا لا تكون القوانين الديمقراطية العادلة وسيلته ، وسبيله .. ؟؟

• وما الضمانات التى تقصر عمل هذه « الديكتاتورية » على أعداء الاشتراكية وحدهم ، دون أن تُجاوزهم إلى الاشتراكيين أنفسهم الذين قد يعارضون يوما حكومتهم وقيادتهم مُعارضة مشروعة .. ؟

• ثم إذا كانت الديمقراطية حقا خالصا للشعب الكادح ؛ فلماذا توضع تحت الوصاية والتوجيه المركزى .. ؟

• ولماذا يُشترط على الشعب لكى يُمارس حريته . أن تكون تلك الحرية مرتبطة بالقيادة .. ؟

• وما حُدود هذا الارتباط .. ؟ ومَن الذى يعيِّن التخوم . ويقيم الحواجز .. ؟؟ !!

إن الذى يتتبع فلسفة – ماوتى تونج – ومحاولاته ، يحس فيها الرغبة

الصادقة فى الجنُوح إلى الديمقراطية قدر المستطاع .. ولكنه يحس أيضا وقوعها تحت تأثير نظرية « دكتاتورية البروليتاريا » .. ! هذه النظرية التى سنناقشها فى الفصل القادم . والتى نراها مسئولة قبل كل شىء آخر ، ورَبما دُون أى شىء آخر ، عن أزمة الحرية فى بلاد الاشتراكية الماركسية كلها ..

****

هذه لمحات عن علاقة النظام الاشتراكى بالحرية داخل حدود الوطن ولقد كنا ننتظر أن يكون الوضع مختلفا فيما يخص العلاقات الدولية المشتركة ، - أى خارج حدود الوطن .

فالمعروف أن الاقتصاد الاشتراكى ليس بحاجة إلى أسواق يستعمرها ، وشعوب يصطنع منها بقرا حلوبا

وليس هناك من ينكر - ومعه ذرة من الإنصاف - الدور الحقيقى الذى أداه وجود الاتحاد السوفيتى فى مساعدة أمم كثيرة على التخلص من بَراثن الاستعمار وعلى سبيل المثال لا الحصر ، نذكر كلمات « مستر آتلى » زعيم العمال الأسبق التى قالها فى المؤتمر السنوى لنقابات العمال البريطانيين يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ وكان يومها رئيسا للوزارة البريطانية وكان يجيب بهذه الكلمات على اتهام المحافظين لحكومته بتصفية الامبراطورية ، لموافقتها على استقلال الهند . فقال :

« لقد كان لابد لنا أن نقابل الشيوعية فى منتصف الطريق ، ولم

يكن لهذا من سبيل سوى أن نترك الهند ، وباكستان ،
وسيلان تتمتع بكامل حريتها وسيادتها » . !![١]

وأمام أعيننا أمثلة كثيرة على المساعدات الهائلة التى يقدمها المعسكر الاشتراكى ، وعلى رأسه الاتحاد السوفيتى للأمم الناشئة – هذه المساعدات التى تدعم استقلالها وتقويه بحيث لا يُسلب منها مرة أخرى .

بيد أننا خلال تتبعنا مأزق الحرية فى المعسكر الاشتراكى لا يسعنا أن نتجاهل مظاهر هذه الأزمة فى المجال الدولى .

فذات يوم من عام – ١٩٣٥ – تلقى الاشتراكيون الماركسيون فى جميع العالم تعليمات الاتحاد السوفيتى بأن يقاتلوا الفاشية والنازية بكل قوة ويعرقلوا نموها وزحفها بكل سبيل .

وكان هذا إجراء طبيعيا ، فلم تشهد الاشتراكية منذ كانت جنينا حتى قيام ثورتها فى روسيا ونجاحها ، خصما مدمرا كما شهدت هذا الخصم فاشية موسولينى ونازية هتلر .

ولكن .. وبينما الحواريون فى كل الأرض ينفذون تعاليم الاتحاد السوفيتى فوجئوا بالضربة القاصمة – وكانت دخول الاتحاد السوفيتى نفسه مع الفاشية فى حلف عظيم !!

---

(١) راجع للمؤلف كتاب « مواطنون .. لا رعايا » – الفصل الرابع .

لو كانت الاشتراكية مجرد مذهب سياسي ، لجاز لها أن تركن إلى المكيافيلية بعض الوقت لتكسب عن طريق المناورة والمراوغة بعض الكسب .. لكن الاشتراكية – كما يقولُ مبدعوها – قيمٌ جديدة للحياة لا تفرط قط ولا ينبغى أن تفرط قط فى أخلاقياتها . فكيف استطاع ضميرها أن يتحمل صداقة الفاشية ومؤاخاتها .. ؟؟

على أن هذا الموقف الصعب لم يكن سوى مقدمة .

فلقد اتخذت دولة القمة فى الجبهة الاشتراكية حِلفها مع النازية فرصة لتمارس نوعا من الغزو هو أبعد ما يكون عن جوهر الاشتراكية وأخلاقياتها .

لقد توسل « ستالين » يومذاك بنفس أساليب « هتلر » لكى يضم إلى بلاده ، بلادا مجاورة له دون أى اكتراث باستقلالها وحريتها .

لقد كان هتلر يعلن أن هذا البلد أو ذاك ، كان يومًا ما قطعة من ألمانيا ..أو أن هذا البلد أوذاك يمثل منفذا مفتوحًا أمام أعداء التاريخ فلا بد من ضمه إلى الوطن الألمانى أو جعله تحت سلطانه ، حمايةً للأمن القومى والدولى .

وفعل هذا « ستالين » مع « استوينا » و « لاتفيا » و « ليتوانيا » فضمها قسرًا وقهرًا إلى الاتحاد السوفييتى .. !!

وفعل هذا ، مع « رومانيا » فاستعاد منها « بسارابيا » ..

ومع «بولندا » فأخذ من أرضها شريطا طويلا ..

ثم ولى وجهه صوب فنلندا – وهكذا أعلنت « دولة الاشتراكية » الكبرى المكونة من مائتى مليون ، أن « فنلندا » المكونة من أربعة ملايين تهدد سلامتها .. (!)

وطالبت روسيا فنلندا بتسليمها عددا من الجزر الفنلندية ، وتأجير مينائها الهام ميناء « بتسامو » وميناءها الآخر « هانجو » .

تم كل هذا فى تجاهل تام لمعاهدة الصداقة وعدم الاعتداء المعقودة بين البلدين .. !!

وفجأة أعلن « مولوتوف » إلغاء هذه المعاهدة . وبعد ثمانى وأربعين ساعة كان الجيش الأحمر بكل أسلحته الجوية والبحرية والبرية يُصلى البلد الصغير سعيرًا .

ولقد دفع الاتحاد السوفيتي الثمن باهظا ، فإن إبطاء الجيش الأحمر – يومئذ – فى تحقيق نصر سريع هو الذى أغرى « هتلر » فيما بعد بمهاجمة الاتحاد السوفيتى ، وتدمير ستالنجراد .. !

ولقد فعل الاتحاد السوفيتى بقيادة خروشوف عام – ١٩٥٦ – شيئا شبيها بهذا مع المجر ..

صحيح أن للمجر ظروفها الخاصة بوصفها إحدى دول أوربا الشرقية التى حررها الجيش الأحمر من الاحتلال النازى والتى أقام فيها بحكم إيمانه بالثورة الشيوعية حكومات اشتراكية .

بيد أن الأسلوب الذى قمعت به الثورة أو – الفتنة – كما يسميها الاتحاد السوفييتى كان أكثر انتماء إلى الفاشية منه إلى الديمقراطية ..

وعدوان الصين على شعب التبت ، ثم محاولتها حل قضية الحدود بينها وبين الهند بقوة السلاح والحرب .

كل هذه صور منفرة لموقف المعسكر الاشتراكى من الحرية خارج حدوده .

ومهما يُلتمس لهذا من أسباب استراتيجية أو مذهبية أو مشكلات حدود قديمة ؛ فإن المسئولية تظلّ واضحة وقائمة .

إن تبرير الغزو بتأمين الحدود والمصالح المشروعة ، كان حجة الاستعمار فى شتى صوره وألوانه .

فإذا أصبحت نقائص الاستعمار أسلوبا تبريريًا لجبهة الاشتراكية فإنها بهذا تهدى إلى الإنسانية خيبة أمل جديدة .

ودعونا نقل : إن سلوك أى نظام سياسى أو اقتصادى خارج حدود

بلاده ، إنما يجيء امتدادًا لسلوكه داخل حدوده ، كما يكون تعبيرًا عن طبيعته.

ولقد رأينا بعض ملامح التطبيق السياسى للاشتراكية الماركسية داخل قلاعها وأوطانها الكبيرة – وأحسب أن الآوان قد آن لنتجه صوب البناء الفكرى والفلسفى للاشتراكية ، فجميع النظم الإنسانية بصفة عامة ، والنظام الاشتراكى بصفة خاصة ، إنما يمكن فهم مُنجزاته واتجاهاته وعوائقه إذا بحث داخل إطاره الأيديولوجى ، وإذا كشفت العلاقات الوثقى بين منهجه العملى ومنهجه الفلسفى .

فلتكن هذه محاولتنا التالية .

## الفصل السادس

# فَلسفةُ الأَزْمَة، ومَصِيرُها

**عندما** سُئل المشرع الرومانى « سولون » عن أفضل الحكومات ، أجاب قائلا : لِمن .. ؟ وفى أى زمان .. ؟؟

واستشهادنا بهذه المأثورة فى هذا المقام لا يخفى مغزاه .. فهو يعنى أننا ونحن نناقش فلسفة الاشتراكية الماركسية ونظامها ، لا يغيب عن بالنا – كما ذكرنا قبل – الظروف التاريخية التى تشكل طبيعة النظام وتحدى اتجاهاته ..

فدراستنا أسباب أزمة الحرية فى المعسكر الاشتراكى – هذه الأزمات التى نؤمن كل الإيمان بوجودها – حتى ولو وُصف هذا الإيمان بأنه « مشاعر برجوازية » – هذه الدراسة لن تكون نظرية ولا تجريدية تتجاهل مؤثرات الواقع وظروف الحدث التاريخى أو الحدث السياسى .

بل سنبحث عن مسئولية النظام السياسى فى الاشتراكية ونناقشه ، وهى تعى تماما أى نظام نُناقش ، وفى أية ظروف نشأ ويعيش هذا النظام .

إن الاشتراكية الماركسية التى نناقشها هنا ، والتى أصبحت تشكل اليوم حياة ما يقرب من ألف مليون إنسان ، والتى تباشر فى عمليات التطور التاريخى دورًا رئيسيا بالغ الأهمية - هذه الاشتراكية ليست مجرد نظام اقتصادى يعكُف على شئون الإنتاج والتوزيع .. إنما هى كما عرفها ورآها « ماركس وإنجلز » طريقة جديدة لفهم الحياة الإنسانية وتغييرها - الأمر الذى يجعل من حق كل إنسان يحمل الولاء للحياة أن يرقُب هذا التغيير بالكثير من اليقظة والاهتمام .

ولعلكم تذكرون أننا حين عرضنا فى الفصل الثانى من الكتاب نبذة عن الماركسية لتكون قاعدة تفكيرنا ومناقشتنا . آثرنا أن تُصور تلك النبذة الجانب الذى يعنينا - ألا وهو البناء السياسى فى الاشتراكية ، هذا البناء الذى يستمد شكله من نظرية ماركس عن « المادية التاريخية » وعن رأيه فى « الدولة وتطورها » وعن إيمانه بـ « صراع الطبقات ودكتاتورية البروليتاريا » ..

***

إن أزمة الحرية فى الجبهة الاشتراكية تستمد أسبابها من أغوار بعيدة . فهى فى تقديرنا ليست نتيجة أخطاء شخصية ، أو عارضة بقدر ما هى نتيجة للتركيب السياسى للدولة ، وبقدر ما هى نتيجة التركيب الفلسفى للمذهب .

وبعبارة أخرى ، فإن الأخطاء الجسيمة التى ارتكبت ضد الحرية فى

عهد ستالين ، والتى لا يزال بعضها قائما ، ولا تزال أسسها قائمة فى الدولة الاشتراكية لم تكن سَتقِدر على فرض نفسها لو كان نظام الحكم مختلفا ، ولو كانت الفلسفة التى يتشكل نظام الحكم وفقها مختلفة ..

وقد تكون كلماتى هذه نافعة ومفيدة للمؤمنين بالماركسية ، إذا هم سلموا بحقيقة لا تحتمل المراء – تلك هى أن « ماركس » رغم عبقريته الهائلة . لم يكن معصوما من الخطأ ..

وأن « لينين » رغم قدراته الخارقة لم يكن معصوما من الخطأ ..
وأن ومضة من وَمضات الحقيقة قد تسطع أمام عابر سبيل ..
فتكشف له ، ولو عن مقدار لمسة أصبع من الحق المنشود ..

وقد أكون « عابر سبيل » بالنسبة للقوانين الاقتصادية الضخمة التى صاغ بها ماركس فلسفته .. ولكننى أمام قضية الحرية والديمقراطية أكثر من « عابر سبيل » .. !!

وليس معنى هذا أننى أناقش البناء السياسى فى الاشتراكية الماركسية معزولا عن قوانينها الاقتصادية . بل أناقشه ومعى من إدراك هذه العلاقة ما يجعلنى مقتنعا بأنها أخطأت الطريق إلى اختيار بنائها السياسى الصحيح .

وإذا كنا نبحث عن الحقيقة فى أزمة الحرية ، والديمقراطية ، فالذى نودُ أن يكون واضحًا ، هو أننا لا نبحث عن حرية مجردة .. ولا عن ديمقراطية مجردة .. بل نبحث عن أزمتها ونتطلب وجودهما داخل الشروط التاريخية

التى تصوغ عصرنا .. وفى صحبة الواقع الإنسانى بكل ظروفه الموضوعية الماثِلة ..

إن السيد « ماوتسى تونج » يقول فى معرض نقده للذين لا يقدرون الظروف الموضوعية للنضال التاريخى :

« إنهم يبحثون عن حُب مجرد .. وعن حرية مُجردة .. وعن حقيقة مُجردة .. وعن طبيعة إنسانية مُجردة ..

« وهم بهذا يُثبتون مدى عمق تأثيرهم بالبرجوازية ..

« وإن علينا أن نقتلع هذا التأثير من جذوره ، وأن نتقدم لدراسة الماركسية اللينينية بعقل متفتح » .. [1]

إن شيئا شبيهًا بهذا ، هو ما نحاول الآن صنعَه ؛ والكاتب – وإن لم يكن ماركسيًا ، فإنه بكتابة هذا يحاول أن يسهم فى « دراسة الماركسية اللينينية بعقل متفتح » – باحثا عن أزمة الحرية داخل الماركسية فلسفة ونظاما ..

***

رأينا فى الفصل الثانى ، أن ماركس يرى فى الطبقة العاملة الوارث الحقيقى لقوى التغيير الاجتماعى فى عالمَنا ، وأن هذه الطبقة لكى تحرر

---

(١) – ماوتسى تونج – مشاكل الأدب والفن ص ١٨ – ترجمة : كمال عبد الحليم .

نفسها ، لن تلتزم أهدافا طبقية خاصة بها .. بل ستكون رسالتها تحت تأثير ظروف تاريخية معينة ، تحرير المجتمع كله من الاستغلال والاضطهاد ، ومن صراع الطبقات ذاته ..

والنظام الوحيد الذى اختاره ماركس ، أو اختارته حركة التاريخ واكتشفه ماركس ، لكى يحمل مسئوليات هذا التغيير - هو « دكتاتورية البروليتاريا » التى ستُشكِّل نظام الحكم بعد أن تُقلَب القوة المادية للمجتمع القديم ، بقوة مادّية نظيرها - أى بعد أن تقوم ثورة البروليتاريا وتضع أجهزة الحكم فى أيديها .

وقد يكون مفهوما أن تلجأ إرادة التاريخ إلى التغيير الثورى عندما تفلس وسائل التحوّل القانونى .. أما الذى لا يبدو مفهوما ، فهو حَتْميةُ إفضاء هذا التغيير الثورى إلى « حكم ديكتاتورى » حتى حين تكون هذه الدكتاتورية مرحلة فى الطريق إلى الديمقراطية ، بل وإلى اختفاء الدولة كلها كما يرى ماركس ..

لماذا لا يُفضى التغيير الثورى إلى ديمقراطية دستورية ، سيما وهذا التغيير يهدف إلى إلغاء كل مظاهر الاستغلال والاضطهاد ..

هنا نواجه « موقفا فكريا » لماركس لا ينبغى أن يُدرس معزولا عن الظروف التى كانت تُشكِّل عصر ماركس نفسه .

ففى منتصف القرن التاسع عشر تقريبا ، حيث كان ماركس يكتشف

فلسفته ويصوغها ، كانت الديمقراطية فى كل بلادها مهيضة الجناح .

ومن الظواهر التى لها دلالتها أن معظم الاشتراكيين الذين نُعتوا بالمثاليين أيام ماركس وقبله ، كانوا هم الآخرين - عديمى الثقة بالديمقراطية البرلمانية - وكانوا - إلا قليلا منهم - يُسقطونها من الحساب خلال بحثهم عن طريق للخلاص .. !!

ذلك أن الديمقراطية فى ذلك الدهر كانت تفتقد الكثير من الشروط اللازمة لنموها وقوتها ، وكانت الرأسمالية الصناعية والتجارية النامية المتسلطة تُقاومها بإصرار ، وتُقلِّص نفوذها بكل سبيل . حتى إن الانتخاب مثلا الذى هو أساس التكوين السياسى فى الديمقراطية كان يُحارَب بغير هوادة ، وكان امتيازا للأغنياء وحدهم فى كثير من الدول الكبرى ، كما أن سلطان الامبراطوريات والعروش وسياسة التوسع والفتح ، كانت عاملا خطيرًا فى تركيز السلطة فى أيدى حكام ، بعضهم يمارس ديكتاتورية سافرة، وبعضهم الآخر يمارس دكتاتورية مُقنَّعة بديمقراطية وَهنانَة ... !

كان « مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ » الذى انعقد فى أعقاب هزيمة « نابليون » قد طبع أوربا كلها بسياسة رجعية متآمرة تجاهلت حقوق الشعوب ، وقدست حقوق الملوك ، مما جعل السنوات التالية له سنوات قلاقل وثورات فى كل أوربا ، حتى جاءت ثورات عام ١٨٤٨ ، فأنزلت هزيمة كبرى بقرارات « فيينا » و « الحلف المقدس » وما تلاهما من مؤتمرات .. وسقط « لويس فيليب » عن عرش فرنسا ، وهرب « مترنيخ » طاغية

النمسا .. وسرت القومية كاللهب حاملة معها مبادئ الحرية والديمقراطية. كان ماركس أيامئذ يرى صورًا منفرة للسياسات والحكومات بل وللجماهير التى تعزو نفسها إلى الديمقراطية .

فرأى - مثلا - الشعب الفرنسى يسقط الاستبداد الملكى ممثلا فى لويس فيليب فى ثورة عارمة هى ثورة فبراير عام ١٨٤٨ ، فإذا المجلس النيابى الممثل للديمقراطية البرلمانية ، ينادى بـ « كونت » باريس الطفل ملكا ثم ينصب أمه وصيًا على العرش مع أن صياح الجماهير كان يزلزل باريس هاتفا « تحيا الجمهورية » .. !!

ثم رأى الجماهير تُكره المجلس النيابى على سحب قراره ، وتقوم حكومة ائتلافية جديدة يشترك فيها الاشتراكى الثائر « لويس بلان » الذى قام بإنجاز بعض الاتجاهات الاشتراكية ثم أجريت الانتخابات الحرة النزيهة ، فإذا أكثرية النواب الذين انتخبهم الشعب بمحض اختياره ، تجىء من البرجوازيين والملكيين حتى كان عدد الجمهوريين فى الجمعية التأسيسية المنتخبة بنسبة واحد إلى ثمانية .. وكان أول قرار لهذا البرلمان الديمقراطى إلغاء المصانع الوطنية .. !!

ثم رأى هذا البرلمان الديمقراطى وانتخابات الشعب الفرنسى نفسه تجىء بـ « لويس نابليون » فتجعل منه رئيسا للجمهورية فى نفس العام - ١٨٤٨ - ولا يكاد « لويس » هذا يباشر سلطته حتى يتفق مع أغلبية أعضاء البرلمان على مقاومة المبادئ الدستورية ؛ فيغلق الصحف ، ويقبض على

ثلاثة وثلاثين نائبًا من الجمهوريين المعارضين ، ويجرى فى قانون الانتخاب تعديلا يحرم بمقتضاه ثلاثة ملايين من حق الانتخاب ، كما يسن تشريعات « برلمانية طبعًا » يقيد بها حرية الصحافة والرأى .. ! [١] وفى ألمانيا – مسقط رأسه – .. رأى شعب « بروسيا » يرغم بثورته – فردريك وليم الرابع – على قهر سلطته الاستبدادية ، وتقوم جمعية تأسيسية تهدف إلى إشاعة الأساليب الديمقراطية فى الحكم ، بَيدَ أنها لم تكن تبدأ جولتها الأولى حتى أصدر « فردريك » أوامره إلى الجيش فدهم « برلين » وحل الجمعية التأسيسية .. ثم يعود فيمنح البروسيين دستورًا يجعل السلطة قسمة بين مجلس الأعيان ، ويعين الملك وحده كل أعضائه ، ومجلس النواب ، وينتخبه الشعب .

ورأى « النمسا » بامبراطوريتها الشاسعة تقوم فيها ثورة عارمة يهرب من بأسها طاغية النمسا « مترنيخ » ويتنازل الامبراطور عن كل حقوقه الإلهية المزعومة ، ويعد بتحقيق مطالب الشعب فى الحرية بغير قيد أو شرط .. ولكن حكومة للثورة تقوم وتصدر قانونًا بدعوة مجلس نيابى منتخب يمثل شعوب الامبراطورية كلها ، ويتشكل المجلس ، ويجتمع الأعضاء فيقوم بينهم من الخلاف والصدام ما يعيد الإمبراطور إلى سلطته الأولى ، وتعود معه رجعية أشد وأنكى من رجعية « مترنيخ » ويُعدم زعماء الثورة

---

(١) راجع الفصل السابع من كتاب « العالم الحديث » للأستاذين : أنور الرفاعى ، شاكر مصطفى .

رميا بالرصاص ، وتلغى جميع القوانين والإجراءات الديمقراطية التى وضعت خلال الفترة القصيرة للثورة وللديمقراطية .. !!

ومن الطريف أن كل هذه الوقائع والمتناقضات التى سردناها حدثت معًا فى عام ١٨٤٨ ، وهو نفس العام الذى أصدر فيه ماركس وإنجلز ، ورفاقهما – البيان الشيوعى – .. !!

كذلك رأى «ماركس» فى بريطانيا ديمقراطية مبتورة ، يمكن أن تسمى « ديمقراطية الأغنياء » .. ورأى الشعب الإنجليزى يهب مع بدء عصر « فكتوريا » ، وفى أيام حكومة « بيل » فيطالب بحقوقه الإنتخابية التى هى من أوليات أى نظام ديمقراطى فترفض الحكومة .. فتجمع الجماهير فى الحركة المعروفة بـ « ميثاق للشعب » الذى ينتظم مطالب ستة ، ويحمل توقيعات خمسة ملايين من المواطنين ، وكان ضمن هذه المطالب مساواة الفقراء والأغنياء فى حق الانتخاب حتى يصير الاقتراع عامًا – وجعل الانتخاب سريًا – وتقسم البلاد إلى دوائر انتخابية متساوية .. وأعلن ماركس وأنجلز تأييدهما المطلق لحركة الميثاق .. وبدلا من أن يقر البرلمان والحكومة هذه المطالب رفضها مجلس العموم بأغلبية ساحقة . ولما قرر الشعب التعبير عن إصراره عليها بمظاهرة شعبية عبأت الحكومة قواتها الباطشة تحت قيادة « ولنجتون » الذى هزم نابليون فى معركة « ووترلو » وسلطت قوات الجيش والبوليس على الجماهير المتظاهرة فى سلام ، أسلحتها القاتلة فجعلتها حصيدًا . !!

كذلك رأى « ماركس » الديمقراطية فى الولايات المتحدة الأمريكية يمزقها الصراع بين الإقطاعيين الزراعيين فى الجنوب ، والرأسماليين فى الشمال – ذلك الصراع الذى أفضى عام ١٨٦٠ إلى حرب أهلية مدمرة بين الشمال والجنوب دار فيها أكثر من مائة معركة .. وقتل فيها أكثر من ستمائة ألف ، عدا المشوهين والجرحى .. وأنفق عليها أكثر من عشرة مليارات من الدولارات .. وراح ضحيتها أخيرًا رجل من أعظم رجالات التاريخ ، وهو إبراهام لنكولن .. !!!

وفى روسيا – كانت قيصرية غاشمة ..

وفى الشرق ، كانت سلطنة عثمانية مستبدة ..

***

هذا مشهد سريع للحياة السياسية ، والديمقراطية أيام كان ماركس يكتب فلسفته ، ويحاول أن يكتشف القوانين التى يراها هو – دون غيرها – المنهج الوحيد للتغيير والخلاص .

استبداد سافر ، واستبداد مقنع .. ديمقراطية مضطهدة .. جماهير مغلوبة على أمرها وجاهلة .. دساتير يُساء وضعها ويساء تطبيقها .. رأسمالية تنمو فى عُتُوّ ، وتزحف فى إصرار .. !!

ولقد رأى ماركس كل هذا ، ووعاه ، ورأى البرجوازية تخون الطبقة

العاملة أكثر من مرة، وفى أكثر من دولة .. تتحالف معها حتى إذا تسنَّمت ذُرَى الحكم تنكرت لها، وحاربت حقوقها، وراحت تنمى امتيازاتها الخاصة، وأطماعها الجامحة .. !

كما شاهد بؤس الكادحين فى كل مكان نزل به - وكان يومئذ بؤسا يفوق الوصف، ويجاوز التصوُّر ..

ومن هنا لم يعتمد على الديمقراطية فى إنقاذ المستغلين والمستضعفين، إذ رآها عاجزة عن إنقاذ نفسها، ورآها ألعوبة وصفقة فى أيدى فريق من المغامرين والرجعيين من ساسة عصره .. ورأى أعداء الشعوب يمكنون لأنفسهم ولعدوانهم بالقوة المادية .. قوة النار والدم، فانتهى إلى أنه لا سبيل إلى قلب تلك القوة المادية، إلا بقوة مادية نظيرها .. الثورة ثم دكتاتورية البروليتاريا، حتى لا تعود الطبقة التى سقطت، فتسرق الثورة، وتقيم نفوذها من جديد - كما رأى ذلك يحدث فى دنياه وعصره ... فى بروسيا .. وفرنسا .. والنمسا .. والروسيا .. وعلى نحو ما، فى بريطانيا.

وما من ريب فى أن لهذه الوقائع الأليمة والتجارب القاسية أثرها الأكيد فى تكوين الأحكام وصوغ الأفكار.

غير أن الذى يؤخذ على ماركس - فى رأينا المتواضع - أنه جعل هذه التجارب «مصدر» تفكيره، بدلا من أن يجعلها «موضع» تفكيره ..

وعندما نجعل حدثا ما، أو تجربة ما، «مصدر تفكيرنا»، فإنها تسيطر

علينا ، وتقود نظرتنا فى طريق مسدود يبدأ منها وينتهى إليها .. أما حين نجعل التجربة « موضع تفكيرنا » فإننا نسيطر عليها ، ونضعها فى مكانها الصحيح الذى لا يزاحم الحقائق الأخرى ولا يحجب عنا رؤيتها .

ولقد كان على ماركس الذى لم يمنعه بؤس « البروليتاريا » وانهيارها وتفسخها ، من الاعتماد عليها والتنبؤ بمستقبلها الوافد .. نقول كان عليه — بالمثل — ألا يحمله ضعف الديمقراطية فى عصره على رفضها كأداة سياسية للتغيير الذى ينشده ، وألا يحمله اضطهاد الرجعية لها على اليأس من إمكانية تفوقها ، كما كان عليه أن يتذكر — وهو بهذا جد خبير — أن الديمقراطية ممثلة فى نضال الديمقراطيين ، ونضال الجماهير التى حملت مبادئها ، هى التى — على الرغم من قسوة الظروف التى تعمل فيها — قد حطمت كل رجعيات أوربا واستبدادها .. وهى التى — بشهادة التاريخ — فسخت تلك القوى الضخمة العارمة التى كانت تشكل « الحلف المقدس » .

بل وهى التى أسقطت امبراطورية النمسا ، وفرطت عقدها رغم ما كان لها من بأس وجَبروت .

لم يكن ثمت — فى رأينا — ما يدعو ماركس إلى رفض الديمقراطية الدستورية ..

قد يكون هناك ما يدعوه إلى إجراء تعديل فيها يضمن لها التفوق والاستمرار ..

أما رفضها رفضًا كاملا ، ثم الاستعاضة عنها بـ «دكتاتورية البروليتاريا» فذلك ما لا نوافق عليه .

لقد كان من الخير للاشتراكية أن تعتمد بعد قيام سلطتها ومجتمعها على الديمقراطية الدستورية .

فإذا قامت ثورة فى بلد ما ، لتقلب نظامًا مستبدًا متعفنا – كما حدث فى روسيا مثلا – فلا ينبغى أن يكون البديل « دكتاتورية البروليتاريا » .. بل ينبغى أن يكون البديل « ديمقراطية كاملة » ..

صحيح أن «ماركس » يجعل من دكتاتورية البروليتاريا – فترة انتقال .

بيد أن فترة الانتقال هذه عندما تواجهها داخل الفلسفة الماركسية نفسها – تجدها لا تكاد تُؤذن بانتهاء ، فالمهمة التى تنتظر « دكتاتورية البروليتاريا » ضد ماركس طريقة تقوم على تصفية آخر آثار البرجوازية ، وآخر معالم الطبقية ، بل تقوم على تصفية الدولة كلها كنظام ..

يقول ماركس :

« فى المرحلة العليا للمجتمع الشيوعى بعد أن تختفى التبعية الاستعبادية للفرد بسبب تقسيم العمل ، ويزول التناقض بين العمل العقلى والجسمانى ، ويصبح العمل الضرورة الأساسية للحياة ، وليس مجرد وسيلة للعيش ، وبعد أن تتفوق القوى الإنتاجية مصاحبة التطور الشامل العميم

للفرد ، وتتدفق أنهار الثروة التعاونية – بعد هذا لا قبْله . يمكن أن يختفى تماما أفق البرجوازية ويزول ، وساعتئذ يستطيع المجتمع أن ينقش على علمه هذا الشعار : « من كل حسب قدرته ، ولكل حسب حاجته » .. (١)

فإذا كان ماركس يجعل مهمة « دكتاتورية البروليتاريا » إزالة آخر سمات البرجوازية ، وإذا كان يرى أن عملية الإزالة هذه سائرة حتى المرحلة العليا للمجتمع الشيوعى الذى عدَّد بعض أوصافها فى الفقرة السالفة ، فمعنى هذا أن عهد هذه الدكتاتورية سيطول إلى الحد الذى يخرجها عن الحدود المعقولة للمألوف فى فترات الانتقال .

وفى هذا المقام أيضا لايغيب عن بالنا رأى « الماركسية » فى الدولة فهى تراها إحدى وظائف المجتمع القويم الذى جاءت لتهدمه ، وتصفها بإنهاء اللجنة التنفيذية للبرجوازية ، وتعتبرها أداة الاضطهاد .. ومن ثم فحركة التاريخ – فى رأيها – ماضية حتما إلى إلغائها بكل أجهزتها .. ومتى يتم هذا الإلغاء .. ؟ إنه يتم عندما يبلغ المجتمع الشيوعى مراحله العليا .

يقول « أنجلز » فى كتابه « أصل العائلة ، والملكية الخاصة ، والدولة » :

« إن الدولة منظمة خاصة بالطبقة المالكة ، لحمايتها من الطبقة غير

---

(١) البيان الشيوعى .

المالكة .. [١]

ويقول أيضا :

« إن الدولة لم تُوجَد منذ الأزل فقد كانت ثمت مجتمعات استغنت عنها ، ولم تصر الدولة ضرورة إلا فى مرحلة معينة من التطور الاقتصادى ، انقسم المجتمع خلالها إلى طبقات

« ولكن هذه الطبقات ستنقرض حتما .. وستنقرض الدولة معها حتما » .. [٢]

إن ماركس يعرف « دكتاتورية البروليتاريا » بأنها « استيلاء على الديمقراطية لكسب الديمقراطية » أى أنها إجهاز على ديمقراطية « البرجوازية » لإحياء ديمقراطية « البروليتاريا » .

ومعظم النقاد الذين وجهوا نقدهم لهذه النقطة فى الفلسفة الماركسية ركزوا وجهة نظرهم على أن استيلاء العمال على السلطة لا يمكن أن يكون عملا ديمقراطيا ولا يمكن أن يفضى إلى حياة ديمقراطية ، لأن الديمقراطية هى حكم الشعب كله .. وهنا حسب فلسفة ماركس ، نجد طبقة واحدة هى العمال تتحكم فى بقية الطبقات وتحاربها وتصفيها ..

---

(١) ترجمة الدكتور فؤاد أيوب — ص ٢٦٥ .

(٢) المرجع السابق : ص ٢٦٦ .

بيد أن هذا النقد لا يبدو سليما ، فهو أولا : يتجاهل طبيعة الماركسية باعتبارها كما يؤمن مصمموها أداة لتغيير حتمى وشامل .. وهو ثانيا : ينسى أن ماركس أكد أن الصراع الطبقى بلغ المرحلة التى يتحتم فيها على « البروليتاريا » كطبقة مضطهدة تريد تحرير نفسها ، أن تحررَ فى نفس الوقت كل المجتمع من الاستغلال والاضطهاد .

فدكتاتورية البروليتاريا إذن ، وحسب ما رسمه ماركس لها من واجبات ، ليست تسلُّط طبقة العمال ، وإنما هى سلطة جديدة للسيادة مهمتها تحرير المجتمع كله لا تحرير طبقة البروليتاريا وحدها .

إذن ، فالنقد - فيما نرى - لا يُوجه لماركس لأنه يقيم دكتاتورية طبقة بذاتها - هى البروليتاريا - بل لأنه رضى الدكتاتورية ذاتها كنظام ؛ حتى لو تكون دكتاتورية المجتمع بأسره .. ثم لأنه يرى فى هذه الدكتاتورية الطريق المفضى لديمقراطية « فِرِدَوْسِية » تختفى فيها كل أثارَةٍ للامتيازات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .. !!

إن ماركس هنا ، يُفرط فى تفاؤله . ويبدو وهو « المادى الجليل » ، « مِثاليًا جليلا » .. !!!!

- فهو ينسى أولا ، ما للدكتاتورية من ضراوة يصعب كبح جماحها حين يعظم سلطانها وتتفاقم قبضتها .

- وهو ينسى ثانيا ، أن النظم - سياسية كانت أم اقتصادية أم

اجتماعية ، لها طبيعة شبيهة بطبيعة الإنسان ، فعاداتها ومسالكها تتحول مع الاستمرار والمثابرة إلى قوة متحكمة تشبه الغرائز فى سلطانها ، ولقد رأى هو عبر التاريخ كيف صمدت نظم كثيرة أمام مقاومات مستمرة ولم تسقط آخر الأمر إلا بثورات دامية ومدمرة .

• وهو ينسى ثالثا أن الذين سيتولون مهام الحكم فى « دكتاتورية البروليتاريا » ليسوا ملائكة ولا قديسين – وإنما هم ناس يحملون تحت ضلوعهم كل غرائز الإنسان وطبائعه ، وأن السلطة مغرية أكثر وأعتى ما يكون الإغراء ، سيما حين تكون سلطة مطلقة ومستبدة ، وسيما – مرة أخرى – حين يكون استبدادها هذا عملا غير مستنكر .. بل يكون جزءا من صميم الفلسفة ، والمذهب ، والنظام – بحيث يصير استنكار الاستبداد هو الخيانة ، وهو التخلف المهين . !!

• وهو ينسى رابعا أن النظم السياسية التى تحمل كل هذا القدر من الصرامة والتحكم ، إنما تخلق – فى أعلى البناء – طبقة من الحكام المتغطرسين المستبدين ، وتخلق – فى أدنى بناء – جماهير ذليلة مستعبدة قد تجد لقمتها رغيدة طريَّة ، ولكنها تفقد حقها فى الأمن النفسى ، وتفقد قدرتها على التفكير ، وتفقد سيادتها على مصيرها – الأمر الذى لانشك فى أن « ماركس » يراه ضروريا للديمقراطية الخالصة التى يتنبأ بمقدمها .

• وهو ينسى خامسا ، أن الديمقراطية التى يرجوها لمجتمع خلا من الطبقات لن تصبح عادة ونهجا للمجتمع بقرار تصدره الدولة

مُعلنة فيه أن ديكتاتورية البروليتاريا قد أدت مهمتها بنجاح . والآن أيها الناس ، هلموُّا إلى الديمقراطية .. !!

أبدا - لايكون ذلك كذلك .. وإنما الديمقراطية ، سيما بالمفهوم الهائل الذى يتنبأ به ماركس . تحتاج إلى تدريب طويل ، وسديد ، وشامل ، يصاحب هذا التدريبَ نظامُ حكمٍ تختفى فيه كل مظاهر الامتياز السياسى وكل أسبابه ، ويواكبُه إصرار إجماعى من الحكومة والشعب معا على أن تكون الأمة هى المصدر الفعلى والحقيقى لجميع السلطات وجميع القرارات التى تنظم مجتمعها الاشتراكى الجديد .

سيقال : إن هذا هو ما أراده ماركس .. وقد يكون ذلك صحيحا ، ولكن ما هى الضمانات التى وضعها ماركس حتى لا تجاوز دكتاتورية البروليتاريا ميقاتها كفترة انتقال محدودة ، وحتى لا تتحول إلى نظام دائم للحكم .. ؟؟

إن ماركس الذى لم ينس وهو يضع قوانينه الاقتصادية احتمالا من الاحتمالات ، ولا خاطرة من الخاطرات . والذى صاغ كل تفاصيلها كمهندس يبنى بيتا على الطبيعة لا على لوحة الرسم ، لم يضع ضمانات مذكورة تحول دون تفاقم دكتاتورية البروليتاريا .. !

وتبدو الخطورة الناجمة عن هذا الوضع وضوحا ، حين نُضيف إلى اعتماد ماركس على « دكتاتورية البروليتاريا » تشهيره الشديد بالديمقراطية

البرلمانية ، وجعلها جزءا من صميم البرجوازية يجب تصفيتها معها .

فهل الديمقراطية البرلمانية جزء من الكيان البرجوازى حقا ؟ أم هى كما قلنا فى فصل سابق طائر يحلق مع غير سربه وإن البرجوازية أحسنت استغلالها ، وأن وطنها الحقيقى هو حيث تختفى الامتيازات الاقتصادية لا حيث تقوم هذه الامتيازات .. ؟؟

إن الإجابة عن هذا السؤال ستساعدنا على الخروج من هذه المناقشة بنتيجة عملية .

ولكن قبل البدء فى الإجابة نود أن نشير إلى الدور العظيم الذى لعبته الديمقراطية لصالح التقدم كافة ، ولصالح الماركسية خاصة – هذا الدور الذى كان ماركس يفقهه جيدا ويحاول الإفادة منه ما استطاع . ولقد أدرك ماركس فى مطلع حياته الفلسفية حتمية الحرية الفكرية ، وحرية النقد لكل تقدم سياسى واجتماعى ، ولطالما هاجم الرقابة البروسية على الصحافة ، ولطالما هاجم عبث الملوك بالدساتير والبرلمانات .

ولقد رأى بنفسه كيف ألهب نشاط الديمقراطيين كل أوربا فى عامى ١٨٤٧ ، ١٨٤٨ ، حتى لقد دعا الشيوعيين فى عصره بالاتحاد مع الديمقراطيين فى نضالهم الثورى .

ولقد كتب زميله فى الفكر والنضال « أنجلز » عام ١٨٤٧ يدعو إلى تأييد حركة « الميثاق الشعبى » البريطانى لدعم الديمقراطية فقال :

« لما كان الشعب الإنجليزى لن يستطيع مساندة الصراع الديمقراطى خارج بريطانيا ما لم يحصل بنفسه على حكومة ديمقراطية .. ولما كان من واجب جماعتنا تأييد الديمقراطية المكافحة فى جميع البلاد ، وتأييد جهود الديمقراطيين الإنجليز من أجل الاصلاح الانتخابى على أساس الميثاق ، فإن الجماعة تؤيد بكل قوتها الدعوة إلى الميثاق الشعبى » [١]

وإن المجتمع الإنجليزى رغم ديمقراطيته القاصرة والمختلة أيام ماركس ، هو الذى مكّنه من أن ينشر أفكاره ، ويضع كتابه « رأس المال » ويذيع نداءات الثورة فى أرجاء أوربا .

إن ماركس نظر إلى الديمقراطية البرلمانية كأداة مرحلية ستمكن الطبقة العاملة المتهيئة للثورة من جمع شملها وتوجيه ضربتها ، وتنتهى مهمة هذه الأداة بظهور بديلها « دكتاتورية البروليتاريا » .. !!

وإن فقدان الثقة الذى كان يكنه ماركس للديمقراطية الدستورية ناجم عن اعتباره إياها جزءا من الكيان البرجوازى وخادما مطيعا للبرجوازية .. وهذا يعود بنا إلى السؤال الذى ألقيناه من قبل ويدعونا للإجابة عنه ، باحثين عن مدى علاقة الديمقراطية البرلمانية بالنظام الرأسمالى .

---

(١) كتاب « الخوف » ص ٢٠ .

عندما نتتبع التاريخ كدليل ، نجد أن الديمقراطية فى جوهرها وفى خصائصها ، تمثل قوة تاريخية مستقلة بدأت عملها من أجل تحرير الناس قبل ظهور البرجوازية . بل وقبل ظهور الإقطاع بمفهومها الفلسفى والتاريخى الحديث .

ففى أثينا بدأت الديمقراطية ، ولم يكن ظهورها مجرد صدفة تلقائية ، بل كان ثمرة وعى وتفكير واختيار ، فقد كان يصاقِب أثينا امبرطورية فارس ، ذات النظام السياسى الضخم القائم على السلطة المطلقة والاستبداد الطاغى ، كما كانت تجاورهم إسبرطة ؛ وكان مفكرو أثينا وزعماؤها على علم بهذا النظام ؛ فلم يقلدوه وإنما اختاروا لأنفسهم نظاما ديمقراطيا .

ونبدأ فنقول : إن ديمقراطية أثينا كان لها قصورها ونقائصها ، وفى مقدمة هذه النقائص نظرة المجتمع الأثينى للمرأة وموقفه من الرقيق .. ولكن علينا أن نتذكر أن هذه الديمقراطية كانت قبل الميلاد بخمسة قرون ، ورغم إقرارها الفوارق بين الحر والعبد ، وبين الرجل والمرأة ، فقد كان ثمت فلاسفة ومفكرون يدعون الديمقراطية إلى إفضاء هذا الوِزر عن نفسها .

ولقد كانت ديمقراطية أثينا رغم قصورها الذى أشرنا إليه تعبيرا عن الوجود المستقل للديمقراطية كقوة تاريخية تستهدف تحرير الناس من كل

ألوان العبودية – ولكنها لظروف نشوئها ركزت على الجانب السياسى من حياة الجماعة ونجحت فى ذلك نجاحا كبيرا .

ولندَع « بركليز » يكشف لنا جوهر الديمقراطية فى بلاده فى إحدى خطبه المأثورة :

« إن هذا النظام الذى اخترناه بأنفسنا لأنفسنا ، اسمه الديمقراطية ..

« وذلك لأنه لا يهدف إلى مصلحة الأقلية ، بل إلى مصلحة أكبر عدد ممكن من الشعب ..

« وجميع المواطنين من الناحية القانونية ، يتمتعون بالمساواة فيما يتعلق بالخصومات الفردية ..

« أما عن تبوأ المناصب ، فالمفاضلة بين الأفراد لا تقوم إلا تبعا لما يمتاز به كل منهم من موهبة ، وليس لم ينتمى إليه بعضهم من طبقات معينة ..

« وديمقراطيتنا لا تسمح بأن يحال بين شخص وخدمة المدينة بسبب فقره أو عقيدته ، أو مكانته الاجتماعية ما دام قادرًا على النهوض بهذه الخدمة »[1]

---

(١) راجع كتاب «الديمقراطية» أبدا .. للمؤلف .

ولقد كانت مظاهر التطبيق الديمقراطى فى مثل هذا الطموح وهذه القوة ، فقد كان من حق كل مواطن أن يذهب إلى الندوة البرلمانية فيتكلم ويناقش وكانت هناك محاكم لا يعين قضاتها ، بل ينتخبهم الشعب .. بل كان هناك ما يشبه المحاكم الدستورية العليا فى عصرنا هذا « أو مجلس الدولة » - وهو « المجلس الأعلى » ومهمته حراسة الشرائع والقوانين .

وكانت الديمقراطية تعمل لتحقيق مصالح الشعب ، فتصدر القوانين التى تحمى هذه الحقوق والمصالح ، مثل قانون « الخبز بثمن زهيد » وقانون « معاش ذوى العاهات » وقانون « إصابات العمل وأيتام الحرب » وفى ظل هذه الديمقراطية وجد الفلاسفة الذين لا تزال فلسفاتهم زادا للفكر الإنسانى ، والذين اكتشف بعضهم فى ذلك الزمن السحيق كروية الأرض وحركتها ، وتحدثوا عن الذرة ، وتنبأوا بما تنطوى عليه من طاقات عارمة رهيبة .. !!

وفى ظلها نبغ الفن الطليق الحر ، فكان « مسرح اريستوفان » يشبع الساسة والزعماء والفلاسفة نقدا وتهكما . وهم هناك وسط النظارة يصفقون إعجابا وتحية .. !!

وكما قلنا فإن ديمقراطية أثينا قصرت اهتمامها على الحقوق السياسية ولم تبلغ فى ذلك كمالها ، بل كان لها نقائصها وقصورها .. أما الديمقراطية الاجتماعية التى تنسق التوازن الاقتصادى فى المجتمع بحيث لا تحتكر طبقة

واحدة مصادر ثروته ، فلم تلق إليها بالا ..

يقول « ديورانت » :

« وكان يطلب إلى القضاة أن يقسموا – عند توليهم مناصبهم – بأنهم لن يطلبوا إلغاء الديون الخاصة ، أو توزيع الأراضى أو المساكن التى يملكها الأثينيون » .. !![1]

وأظن أن قصور الديمقراطية الأثينية عن أن تحقق ذاتها اجتماعيا فى ذلك العهد الذى يفصلنا عنه أكثر من أربعة وعشرين قرنا ، أمر لا يسىء إليها ، على أن مخاوف أصحاب الملكيات من أن ينتقص القضاة أو القانون يوما من حقوقهم فى التملك ، يرينا كيف كان أصحاب هذا الامتياز ينظرون إلى الديمقراطية لا كربيب لهم اصطفوه لحمايتهم ، بل كقوة تاريخية تهدف إلى تحطيم الامتيازات كافة ، ومن بينها امتيازاتهم .

ولقد يذهب بعض المؤرخين إلى أن « الديمقراطية » هى التى قضت على « أثينا » وتركتها لقمة سائغة لخصومها وغُزاتها .

فلنستمع لمفكر كبير ، لم يكن من أنصار ديمقراطية أثينا على أية حال .. ذلكم هو « أنجلز » ..

---

(١) قصة الحضارة – جـ ٧ ص ٢٩ ترجمة محمد بدران .

إنه يقول فى كاتبه « أصل العائلة » والملكية الخاصة ، والدولة » :

« إن الذى سبب انهيار أثينا ، ليست هى الديمقراطية ، كما يقول الأساتذة الأوربيون الذين يتذلّلون أما الملكية ، بل العبودية التى دمغت بالاشمئزاز عمل المواطن الحر » [١]

فالذى سبب انهيار « أثينا » إذن كان نقص نفوذ الديمقراطية ، ومقاومة توسعها وتطورها .

ولقد ألقت أثينا فيما بعد تأثيرها على روما فى عهد الجمهورية ، وعهد الامبراطورية الأولى فسادت سياسة التسامح ، وحرية القول وحرية الاعتقاد وظهر شيشرون ، وسينكا ، وظهرت التشريعات التى تكفل المساواة بين الناس .

يقول ديورانت :

« إن الفكرة الديمقراطية القائلة بقيام حكومة مسئولة أمام المحكومين ، وفكرة المحاكمة على أيدى المحلفين ، والحريات المدنية التى تشمل حرية الفكر ، والقول والكتابة والاجتماع والعبادة .. كل هذه – فى روما – قد استمدت قوتها من التاريخ اليونانى » [١]

---

(١) ص ١٨١ .

وفيما بعد ، نرى السلطان الكنسى يلعب دورا مؤذيا ضد الديمقراطية عندما أصبحت الكنيسة مركز الثقل فى القوى السياسية نفسها . وتحالفت مع الإقطاع وقوى السيطرة الاقتصادية .. واستشرى ذلك الانحراف الخطير عن الديمقراطية طوال القرون الوسطى ، ولكن الديمقراطية لم تعدم أبناءها البررة من ذوى العقول الرشيدة والضمائر الحرة ، فكان هناك المفكرون والفلاسفة ينادون بالحقوق الطبيعية والدستورية للشعوب ، وتعالت أصواتهم الصادقة الشجاعة بوجوب الحد من سلطان الاستبداد السياسى والكنسى ، ورد الأوطان إلى شعوبها – وهكذا أهلَّ عصر النهضة. وفى كلتا يديه ثمرات طيبة من كفاح القرون الماضية من بينها . وثيقة « الماجنا كارتا » التى اشترك الشعب الإنجليزى كله – لا الإقطاعيون وحدهم – فى الثورة من أجلها ، والتى وضعت العرش وسلطانه تحت حكم القانون .

ومضت الديمقراطية البرلمانية تواصل نموها فى بريطانيا ، وأمريكا ، وفرنسا ، وبلاد أوربا كلها وسط تحديات عنيدة من أصحاب الامتيازات السياسية والامتيازات الاقتصادية .

ولما فَرضت نفسها – كقوة تاريخية – قررت البرجوازية أن تحالفها لتضمن لنفوذها البقاء ، أو بتعبير أصح قررت أن تسايرها وتستغلها .

---

(١) قصة الحضارة جـ ٨ ص ٢٠٦ .

إن الذين قاومَهم مفكرون من أمثال « لوك » و « توم بين » و « روسو » لم يكونوا من الشعب الكادح .. بل من ذوى النفوذ السياسى والاقتصادى الذين يضعون نفوذهم ومصالحهم فوق الشعب وفوق القانون ..

وثورات الحرية التى قامت فى أمريكا ، وفرنسا وبريطانيا ، وأوربا ، لم يقم بها سوى الشعوب والجماهير ، ولم تكن موجهة إلا ضد الملوك المستبدين وحلفائهم من ذوى السلطة الكنسية ، والسلطة الإقطاعية . وكانت ثورات الحريات تلك ، تحمل آمال الشعوب وحقوقها ، وهذا ينفى عن روح الديمقراطية التى كانت تقودها كل ظن بأنها الابن الشرعى للبرجوازية ..

إن الذى حدث لا غير ، هو أن البرجوازية عندما تَسنمت ذُرَى السلطة أضلتها مصالحها الطبقية ، وانفصلت عن ماضيها ، وذهبت تستغل الديمقراطية لصالحها .. ومن ذلك العهد البعيد إلى يوم الناس هذا ، والصراع المنظور تارة ، وغير المنظور تارة أخرى يدور بينها وبين الديمقراطية .. بين امتيازات القلة التى تتشبث بها الرأسمالية ، وحقوق الكثرة التى تتشبث بها الديمقراطية ..

وهذا لا يبيح لأعداء الامتيازات الظالمة ؛ أن يتخلوا عن الديمقراطية بوصفها تراثا برجوازيا ، بل يفرض عليهم – فى رأينا – مناصرة الديمقراطية فى أزمتها والاعتماد عليها كبناء سياسى رشيد للاشتراكية التى تريد تغيير الحياة إلى أفضل .

وحتى لو كانت الديمقراطية قد نشأت فى أحشاء البرجوازية ، فإن ذلك لا يبرر هجرها .. فالاشتراكية بمفهومها الماركسى تكونت فى أحشاء الرأسمالية – أفكان ذلك مَدعاة لنبذها .. ؟

إن الديمقراطية – كما رأينا من قبل – لم تكن علاقتها بالبرجوازية علاقة مسايرة . بل علاقة تضاد ؛ لأن البرجوازية همها جمع الامتيازات ، والديمقراطية غايتها دحض الامتيازات .

وإذا كان يؤخذ على الديمقراطية الدستورية أن البرجوازية استغلتها ولا تزال تستغلها لتمكن أطماعها .. فالبرجوازية استغلت أبشع استغلال ، ولا تزال تستغل طبقة « البروليتاريا » فلماذا عملت « الماركسية » على تحرير « البروليتاريا » ولم تعمل فى نفس الوقت ، ولنفس السبب على تحرير « الديمقراطية » .. ؟

إن الماركسية تهاجم الديمقراطية البرلمانية ولكنها لا تستطيع الاعتراض عليها إلا بأنها النظام السياسى الذى تستغله الرأسمالية لتواصل دعم نفوذها واستعباد الكادحين .

أفئن استغلت الرأسمالية العلم لدعم نفوذها ، يكون العِلم بضاعة برجوازية ويتحتم بالتالى نبذُه والتخلى عنه .. ؟ !

إن هذا ، مُساوٍ لذاك تمامًا ..

فإذا كانت الرأسمالية تستغل الديمقراطية البرلمانية ، ومن ثم يجب

نبذها، فإن الرأسمالية أيضًا تستغل العلم أعظم استغلال ، وإذن فيجب نبذه هو الآخر .. !!

وإذا كانت الديمقراطية البرلمانية تمكن – عن غير قصد منها – لنفوذ طواغيت المال والصناعة ؛ فإن العلم يمكن – عن غير قصد منه – لنفوذهم ، وينمى – عن غير قصد منه – أرباحهم وأطماعهم وعدوانهم .

***

ولقد يقال : إن الماركسية تتوسل بدكتاتورية البروليتاريا إلى تحرير الديمقراطية .

بيد أن للصورة وجها آخر مثيرًا لابد من تأمله طويلا .

فالماركسية فى مسيرها الطويل من ماركس إلى اليوم تتصور « دكتاتورية البروليتاريا » تصورا يثير إدراكه الخوف الشديد على قضية الحرية .

فقادة الماركسية ، ومفكروها ، من ماركس وأنجلز ولينين ، ومن جاء بعدهم ، لا يجعلون ضمن واجبات الدولة الممثلة فى الدكتاتورية البروليتاريا – حفظ الحرية أو الاهتمام بها .

ذلك لأنهم يرون أن الحرية غير ممكنة ما دام هناك دولة – أى ما دام هناك فى المجتمع الإنسانى ذلك الجهاز السياسى المعروف بالدولة والحكومة ، وأن الحرية الحقيقية لن تكون إلا بعد أن تختفى الدولة . ومتى

تختفى الدولـة .. ؟ - بعـد أن يصـير المجتمـع شـيوعيا فى أعـلى مراحـل الشيوعية -

يقول أنجلز : -

« طالما أن البروليتاريا بحاجة إلى دولة ، فإن الدولة لن تكون من أجل الحرية ، بل لتحطيم أعدائها ..

« وعندما يأتى اليوم الذى يستطاع فيه التحدث عن الحرية، فآنذاك لا تكون هناك دولة » .. !![1]

ويواصل « لينين » فلسفة سلفه فيقول :

« لن تنعدم الدولة ، ولن نستطيع التحدث عن الحرية إلا فى المجتمع الشيوعى » .. !![2]

أى أن وجود الحرية رهن بزوال الدولة .. وكلا الأمرين لن يكون له وجود إلا عندما يجىء المجتمع الشيوعى .

ولكن متى تندثر الدولة ، وعلى أية صورة .. ؟؟

يجيب « لينين » قائلا :

---

(١) نقلا عن كتاب « أصول الحرية » ص ١١٦ للمفكر الفرنسى الشيوعى روجيه جاردى - ترجمة د . بدر الدين السباعى .

(٢) نفس المصدر ونفس الصفحة.

« عندما يندثر الظلم الاجتماعى ، وهذا أمر نعرفه – أما الصورة التى سيتم بها ذلك ، والدرجة التى سيحقق معها – فهذا أمر نجهله .. وكل ما نعلمه هو أن هذا الظلم سيندثر ، وستندثر الدولة معه » .. !![1]

ولئن كان « لينين » يتواضع فيقول : إنه لا يدرى ، فإن خليفته « ستالين» يدرى ..

وهاهو ذا يقول :

« هل ستستمر الدولة على بقائها فى مرحلة الشيوعية .. ؟

« هل ستستمر باقية طالما لم يتحطم الطوق الرأسمالى ، وطالما لم يُقضَ على خطر عدوان عسكرى من الخارج » .. !![2]

إذن فالدولة باقية حتى فى مرحلة الشيوعية ما دام هناك فى العالم قوى رأسماليةتناوئها ، ومادام هناك خطر عسكرى يهددها – أى أن المجتمع الشيوعى التى تختفى فيه الدولة لن يتأتى له أن يكون مجتمعا قوميًا ، بل لا بد أن يكون مجتمعا عالميًا ، أو على الأقل – مجتمعًا – فى عالم – تلقى فيه الرأسمالية سلاحها وتذعن لتفوق الشيوعية إذعانا كاملا . عندئذ كما يرى – ستالين – فى تقريره المقدم إلى المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعى

---

(١) المرجع السابق ص ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ .

(٢) المرجع السابق ص ١١٩ .

الروسى عام ١٩٣٩ - نقول عندئذ تختفى الدولة ، ومادام لا وجود للحرية حتى تختفى الدولة ، فإن على العالم أن يعيش بغير حرية حتى تزول الدولة وفق الشروط والظروف السالفة .. !!

ويقول المفكر الفرنسى الشيوعى المعاصر « روجيه جاردى »[١] ليس هناك حرية أو ديمقراطية بشكل عام . إن كل شكل من أشكال الدولة لون من ألوان الدكتاتورية » .. !!

ويقول أيضًا :

« إننا نستطيع فى هذا العالم أن نميز بصورة عامة نموذجين من الدولة دكتاتورية الرأسماليين .. ودكتاتورية البروليتاريا » .. !![٢]

ألا إنه لا يخفى علينا الغرض النبيل الذى يمكن أن يتضمنه هذا الاتجاه، حيث يريد أصحابه للبشر حرية سابغة يزول عنها بزوال الدولة كل ما تمثله الدولة من بأس وتدخل وتوجيه .

بيد أن هذه الغاية رغم نبلها تبدو فى ضوء الوسيلة المختارة لإنجازها حلمًا مغرقًا فى الطوبائية والمثالية . بل ، والوهم .. !

فإذا كان لاحرية إلا بعد أن تزول الدولة ..

---

(١) المرجع السابق ص ١٠٥ .

(٢) نفس المرجع - ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

وإذا كانت الدولة لن تزول إلا بعد قيام شيوعية كاملة لا يوجد حولها أعداء يتربصون بها ..

وإذا كنا فى ضوء التطور التاريخى والسياسى لعالمنا منذ قيام الثورة الروسية عام ١٩١٧ حتى يومنا هذا، نستطيع أن نتصور الأمد البعيد الذى تفصلنا متاهاته عن ذلك الغد المغيب الذى ستملك فيه الشيوعية من مقادير المجتمع الإنسانى ما يمكن لها فى الأرض تمكينًا يتيح لها إلغاء الدولة– أفلا نستطيع والحالة هذه، أن نتنبأ بمستقبل الحرية .. ؟

بلى، نستطيع، فعندما يحين ذلك الغد البعيد لن يكون الناس فى حاجة إلى الحرية .. لأنهم سيكونون قد نسوا تماما شكلها ومذاقها، وأهميتها، وستجد ذاكرتهم صعوبة ومشقَّة فى أن تستعيد طيف ذلك الشىء المنقرض الذى كان العالم يتحدث عنه ذات يوم فى تِيهٍ وسذاجة، وكانوا يطلقون عليه ذلك الاسم الغريب – الحرية

***

هنا تبدو مسئولية الفلسفة الماركسية عن أزمة الحرية داخل الفلسفة أولا، ثم داخل التطبيق الذى يستمد من هذه الفلسفة ثانيا ..

فدكتاتورية البروليتاريا، لا تضع ضمن مسئولياتها الحرص على الديمقراطية باعتراف فلاسفتها وذويها – وإن كانوا يتصورونها فى نفس الوقت تقدما نحو الحرية والديمقراطية – أى تقدما نحو الحرية التى يُطلَبُ

من العالم أن ينتظرها حتى تختفى الدولة .

و « دكتاتورية البروليتاريا » هى كما يعرفها لينين :

« السلطة التى تعتمد على القوة اعتمادا مباشرا » [١].

وهذا ينقلنا إلى مُتابعة الفكرة داخل تطبيقاتها .

إن « دكتاتورية البروليتاريا » إذن ، هى « سُلطة » ،
ووسيلتها « القوة » ..

إن هذه العبارة الشديدة التركيز التى عرف بها « لينين » دكتاتورية البروليتاريا » تكشف فى وُضوح قصَدَهُ لينين نفسه ، عن طبيعة هذه الدكتاتورية .

ويزيدها وضوحا كلمات أخرى لـ « لينين » كتبها عام ١٩١٩ فى مقال عنوانه « تحية إلى عمال المجر » واستشهد بها « خرشوف » عام ١٩٥٨ ، وهو يتحدث عن موقف بلاده من أحداث المجر عام ١٩٥٦ .

قال لينين : [٢]

« إن دكتاتورية البروليتاريا تفترض اللجوء إلى عنف صارم

---

(١) المرجع السابق ص ١٢٧ .
(٢) كتاب : خرشوف – الاشتراكية والشيوعية – الطبعة العربية موسكو ص ٨٢ .

لا هوادة فيه ، سريع وحازم ، بُغْية سحق مقاومة المستثمرين الرأسماليين ، والملاكين العقارين وأذنابهم ..

« ومَن لم يفهم هذا ، فليس بثورى ، وينبغى طرده من مركزه كقائد ، أو كمستشار للبروليتاريا » ..

ثم مضى قائلا :

« ولكن ليس العنف وحده ، ولا العنف فى المقام الأول ، هو الذى يُشكل جوهر الدكتاتورية البروليتارية ..
« إن جوهرها الرئيسى يكمن فى روح التنظيم ، والنظام ، والطاعة » ..
إن العنف الصارم إذن أداة ديكتاتورية البروليتاريا ، بيد أنه ليس الأداة الوحيدة، ولا الأداة الرئيسية .. إنما يُصاحب العنف أو يسبقه فى الأهمية ، النظام والطاعة .. !!

وكلمتا النظام والطاعة ، عندما تترددان داخل نظام ديكتاتورى ، حتى ولو كان اسمه « ديكتاتورية البروليتاريا » فإنهما يكتسبان دلالة بالغة الخطورة ، ويصبح مفهوما مؤكدا أنه عندما تغيب « الطاعة » فإن « العنف الصارم » يتقدم مُسرعا ليأخذ مكانها فورا .. !!

وهنا لفتة هامة تكشف عن جزء من أزمة الديمقراطية فى هذا النظام . صحيح أنه لا بد من الطاعة ، كى ينتظم أمر الجماعة وتنمو علاقاتها .. بيد

أنه فى ظل الديمقراطية عندما تغيب الطاعة ، يتقدم القانون ليردها بوسائله المشروعة إلى مكانها ..

أما هنا ، فى ديكتاتورية البروليتاريا ، فالعنف الصارم ، وليس القانون هو الذى يقوم بهذه المهمة .. !

إن جميع تصرفات « ستالين » التى شجَبَها الحزب فى روسيا بعد وفاته ، والتى اعتبرت جرائم تستعصى على مغفرة البشر ، إنما استمدت قوتها من هذه « الأيديولوجية » .. من هذه الفلسفة .. !!

وربما يكون تركيبه النفسى والعقلى ، قد جعل منه شخصية عاتية ، لا تُطيق الشورى ، ولا تنتظر القانون ، ولا تعبأ بالرحمة .. بيد أنه لا مهرب من التسليم بأن هذه الطبيعة وجدت فى النظرية الماركسية عن ديكتاتورية البروليتاريا فرصتها الذهبية التى أعطتها الحق فى أن تفعل ما تريد .. !!

إننى سأخلص من هذا - فيما بعد - إلى أن « ديكتاتورية البروليتاريا » بصيغتها الفلسفية ، وفى شكلها التطبيقى ، إنما يمثل جوهر الأزمة .. وأزمة الحرية بكل أنواعها فى المجتمع الاشتراكى الماركسى .. وأنه لا بد - إذا أريد دعم الحرية حقا من تطوير الماركسية - فكرا ، وتطبيقًا - تطويرا ينفى عنها ديكتاتورية البروليتاريا .

***

لقائل أن يقول : إن « العنف الصارم والسريع والحازم » الذى تحدث عنه « لينين » إنما هو أداة ديكتاتورية البروليتاريا لقمع مَن وصفهم « لينين » نفسه بـ « المستثمرين الرأسماليين ، والملاكين العقاريين وأذنابهم » .

ونحن رغم عُزوفنا عن « العنف السريع الحازم الصارم » مهما تكن وجهته ، فإننا إذ نبحث القضية هنا بحثا علميا ومُحايدا ، نعترف بأن الماركسية — منطقية وصادقة مع نفسها حين تلجأ إلى العنف الصارم تجاه مقاومة الرأسماليين والإقطاعيين لها ، فهى فلسفة لم تنكر قط ثوريتها ، ولا عزمها الكاسح على تغيير المجتمع تغييرا أساسيا وفرض إرادة التاريخ كما تدركها فى غير مُهادنَة أو مُسالمة ..

بيد أننا ننكر — داخل دائرة البحث العلمى المحايد أيضًا — أن يُجاوز ذلك العنف ، الرأسماليين والإقطاعيين إلى الآخرين من الشعب ، بل ومن البروليتاريا نفسها .

ولقد حدث ذلك على أوسع نطاق خلال جيل كامل أثناء حكم «ستالين» حيث كان « العنف الصارم السريع الحازم » سوطًا ألهب من ظهور الشعب الكادح ومن أعضاء الحزب الشيوعى وقادته أعدادًا هائلة .

بل حدث — وإن يَكُ على نطاق اضيق — « أيام لينين » .. ويحدثنا «مكسيم جوركى» فى كُتَيِّبه الصغير — أيام مع لينين — وهو من المؤمنين بـ «لينين» أعظم إيمان ، كيف كان يزوره كثيرًا ليشفَع عنده لبعض الأبرياء

والمخلصين الذين كانت تقتنصهم الأجهزة البوليسية لتزج بهم فى السجون أو ترسلهم إلى المنفى ..

إن مُجاوزة « العنف الصارم » أعداء النظام إلى غير أعدائه ، أمر يفرض نفسه ما دامت « ديكتاتورية البروليتاريا » تنهض على فلسفتها التى ذكرناها، وما دامت تمتلك باسم المذهب والتاريخ سلطة مطلقة قَلَّ نظيرها فى التاريخ .

فمن الحقوق الشاملة التى خلعتها الماركسية على دكتاتورية البروليتاريا واعتبرتها حقوقا تاريخية لها ، نسجت هذه الدكتاتورية أجهزتها وطريقتها فى الحكم والسياسة على النمط الذى يدعم سلطتها الاستبدادية ، وليس على النحو الذى ينقل وظائف الدولة إلى المجتمع كما يُريد التطور التاريخى فى رأى الماركسية نفسها .

وليس أدلّ على صحة هذا من « عملية الانتخاب » فى ظل نظام « دكتاتورية البروليتاريا » .

هذه الدكتاتورية التى تسميها الماركسية أحيانًا « ديمقراطية البروليتاريا » باعتبارها تعطى كل الحرية وكل الحقوق للشعب الكادح بينما هى « دكتاتورية » على البرجوازية لاغير ..

فمن المعروف بَداهة أن حق الانتخاب ، هو أبسط الحقوق السياسية للشعب فى أى نظام ديمقراطى ، أوشبه ديمقراطى ..

والانتخاب معناه الاختيار ولكى تختار ، لا بد أن يكون هناك أشياء تختار أفضلها ..

أما إذا فُرض عليك شىء ما .. شىء واحد لا ثانى معه ، فليس هناك أية فرصة للاختيار ..

فإذا دُعى « ناخبون » ليختاروا ممثلا لهم ونائبا عنهم ، ثم جىء لهم بواحد لا غير ، وحُظِر على من سواه أن يتقدم للترشيح إلى جانبه ، ثم قيل للناخبين : اقترعوا ، فإن الأمر يبدو مُفْرطا فى الغرابة .. !!

وهذا هو الذى يحدث فى قلعة الاشتراكية الماركسية – الاتحاد السوفييتى .. !!

فبينما يعطى الدستور الناخبين حق إقالة النائب وعزله ، نجد النظام الانتخابى ، لا يعطيهم حق اختيار نائبهم .. !!

فهناك ، ليس من حق المواطن ، حتى عُضو الحزب الشيوعى نفسه أن يُرشح نفسه للنيابة .. بل تُرشحه لجان الحزب ، أو الهيئات الأخرى الخاضعة طبعا لإشراف الحزب .. وبعد أن توافق الأجهزة المختصة فى الحزب على ترشيحه ، يُقدم وحده إلى الناخبين دون وجود أى منافس معه، ويطلب إليهم أن ينتخبوه .. ؟ !!

صحيح أنه إذا لم يظفر المرشح بأغلبية مطلقة من أصوات الناخبين فى دائرته ، يبطل انتخابه ، ويعود الحزب أو الهيئات الخاضعة له فتقدم مرشحا جديدا .

ولكن قلما يحدث ذلك ، لأن الناس يعلمون أن الحزب حين يتقدم إليهم بمرشح واحد ليقترعوا عليه ، فمعنى هذا أنه يريد منهم الموافقة عليه .. وإلا لتقدم إليهم بإثنين أو أربعة أو أكثر وترك لهم حرية المفاضلة بينهم والاختيار منهم ..

إن هذه الطريقة الغريبة فى الانتخاب فى بلد يعترف بأنه لم يعد فى ربوعه أى أثر للطبقات ولا للبرجوازية ، لتدعو إلى التأمل البصير .. ولسوف نفهم سرها ومغزاها حين نتأملها داخل إطارها السياسى – أى داخل نظام « دكتاتورية البروليتاريا » ..

وهنا نعود إلى « لينين » مرة أخرى لنصغى إليه وهو يقول :

« إن طريقة مجالس السوفييت ، هى دكتاتورية البروليتاريا .

« هذه الدكتاتورية التى حققتها البروليتاريا المنظمة فى مجالس السوفييت ، تحت قيادة الحزب الشيوعى » .. [1]

ونطالع أيضا المادة الثانية من الدستور السوفييتى !

« الأساس السياسى للاتحاد السوفييتى ، هو سوفيتيات مندوبى الكادحين التى قوى شأنها بتحطيم سلطان مالكى الأرض والرأسماليين ، وبتحقيق دكتاتورية البروليتاريا » ..

---

(١) كتاب أصول الحرية – ص ١٢٨ .

فطريقة مجالس السوفييت - كما يقول لينين - هى دكتاتورية البروليتاريا.

والأساس السياسى للدولة - كما يقول الدستور - هو ذلك الجهاز الذى يستمد قوته من دكتاتورية البروليتاريا - فكل العمليات الإدارية والسياسية إذن ، عليها أن تسير وفق الخصائص الجوهرية لدكتاتورية البروليتاريا .

ولقد قرأنا من قبل أن دكتاتورية البروليتاريا - فى جوهرها - مرحلة تدوم فى النظام الماركسى حتى تصفى الدولة كسلطة سياسية ، ويبقى المجتمع بغير حاجة إلى حكومة ولا جيش ولا بوليس - وعندئذ - لا قبلئذ - تتحقق الحرية ..

ومن ثم ، فإن مهمة « دكتاتورية البروليتاريا - كما قال « إنجلز » ليس دعم الحرية ، بل القضاء على أعداء البروليتاريا ، لأنه لا مشرق للحرية إلا بعد غروب الدولة .

وإذن ، فلماذا تكون هناك انتخابات بالمعنى المفهوم للانتخاب .. ؟؟ ولماذا تكون هناك حريات سياسية ، وحقوق ديمقراطية ، ما دام الوضع السياسى للبروليتاريا يتمثل فى دعم سلطانها هى ، وتوكيد نفوذها هى .. وإرجاء مصير الحرية إلى ذلك اليوم البعيد الذى تزول فيه الدولة كنظام ، وتختفى كسلطة .. ؟؟ !! إن الماركسية فى هذا أيضا - منطقية - مع نفسها ..

ولكن الذين يريدون الخير للحرية – أثمن ممتلكات البشر .. بل ويريدونه للماركسية نفسها ، ليس فى وسعهم أن يقفوا مكتوفى الأيدى وصامتين لمجرد أن الماركسية منطقية مع نفسها .. إذ لا بد أن تكون كذلك منطقية مع التجربة التاريخية التى كانت دليلا للماركسية ذاتها وهو تتكون كفلسفة ، ومنهاج .

وهذه التجربة التاريخية تقول – كما اكتشف ماركس نفسه – : إن من الإجراءات الظالمة التى تنتهجها الرأسمالية لتعزيز سيطرتها واستغلالها – إصرارها على المركزية السياسية ..

وهذه التجربة التاريخية تقول – كما اكتشف ماركس أيضا – : إن العمل التاريخى الذى سيتقدم لينهى استغلال رأس المال ومظالمه ، سيقوم به المضطهدون لكى يلغوا الامتيازات ، لا لكى يحصلوا عليها ..والتجربة التاريخية تقول – كما اكتشف ماركس مرة ثالثة – : إنه عندما تسقط سيطرة رأس المال المستغل . فإن الديمقراطية تكتسب عمقًا أكثر ، وتُحرز تفوقًا أكبر ..

والتجربة التاريخية تقول – كما رأى ماركس كذلك – : إن الاتجاه السياسى ، لا ينفصل عن الاتجاه الاجتماعى أو الاقتصادى . ما مغزى ذلك كله .. ؟؟

مغزاه أنه إذا قام نظام سياسى تقدمى على أنقاض نظام آخر مُتخلِّف ،

فيجب ألا يكون فيه مكان لنقائص سَلَفه الذى هوى وسقط .

• فالمركزية السياسية من نقائص التسلط البرجوازى ، وقد رأيناها تتمثل فى دكتاتورية البروليتاريا على أوسع نطاق ..

• واغتصاب الامتيازات لقلة من الناس على حساب حقوق الكثرة من خصائص النظام الرأسمالى ، وقد رأيناها تنتقل إلى الاشتراكية مع دكتاتورية البروليتاريا ، مع فارق واحد هو : أن الامتيازات فى الدولة الرأسمالية ، اقتصادية .. بينما هى فى الدولة الاشتراكية سياسية .

ولا نعنى بأصحاب الامتياز السياسى فى المجتمع الماركسى العمال أنفسهم -- البروليتاريا - .. بل نعنى الأفراد القلائل الذين يملكون سلطة السيادة والتنفيذ باسم « دكتاتورية البروليتاريا » .. والذين قد يتقلص نفوذهم أيضًا وينتقل إلى فرد واحد ، كما حدث فى الاتحاد السوفيتى خلال حكم « ستالين » بأجمعه ..

• وسقوط سيطرة رأس المال المستغل ، تعنى فى نفس الوقت سقوط الحواجز التى كان يضعها فى طريق الديمقراطية ، محاولا وقف نُموها والحد من نفوذها .. وفى دكتاتورية البروليتاريا تزداد هذه الحواجز ضراوة وارتفاعا أمام الديمقراطية السياسية – مع أن الاشتراكية بمقدرتها على إقرار الديمقراطية الاقتصادية إذ تلغى امتيازات المال غير المشروعة ، تكون أكثر قدرة على إقرار الديمقراطية السياسية بإلغائها امتيازات الحكم والنفوذ السياسى غير المشروعة أيضًا .

• وأخيرا – وهى نقطة مُتممة للنقطة السالفة ، فإن الفلسفة التى لا تفصل بين الاتجاه السياسى والاقتصادى لا يصير من حقها ولا من شِيمَتها أن تضع مكان « دكتاتورية رأس المال » – « دكتاتورية البروليتاريا» .

فإن دكتاتورية رأس المال ، إذا كانت تعوق التقدم التاريخى بواسطة امتيازاتها الاقتصادية ؛ فإن دكتاتورية البروليتاريا تعوق التقدم التاريخى أيضًا بواسطة امتيازاتها السياسية ..

وليست رسالة الاشتراكية – تحرير الناس من استبداد المال فحسب .. بل ومن استبداد الدولة أيضًا ..

وليست رسالتها تحرير الناس من الخوف على رزقهم فحسب ، بل ومن الخوف على أمنِهم أيضًا ..

وليست رسالتها إتاحة الفرصة للناس كى يشاركوا مشاركة فعالة فى توجيه اقتصادهم فحسب ، بل وأن يشاركوا مشاركة فعالة فى توجيه سياسة بلادهم أيضا ..

وليست مهمتها أن تقيم حكومةً من صفوف الشعب الكادح فحسب ، بل وأن تمكن الشعب الكادح نفسه من إقامتها ومراقبة أعمالها .

وليست رسالتها أن تضمن حق العمال فحسب ، بل وتضمن كل حقوق الإنسان وتحمى جميع حرياته .

فهل – دكتاتورية البروليتاريا – بمفهومها الفلسفى الذى شرحناه سابقا ، تعنى كل هذا .. ؟؟

وهل – دكتاتورية البروليتاريا – فى أشكالها المطبقة حققت كل هذا .. ؟؟ – إذن كان علينا أن نُجيب ، فالجواب – لا .. ومن ثم فهى كما قلنا تستطيع أن تشكل عائقا ضد التقدم التاريخى .. ذلك لأن التقدم لا يتمثل فى التفوق الصناعى والعلمى فحسب ، بل ويتمثل مع هذا – ورُبما قبل هذا – فى إنسانية الإنسان ..

إن الكلمة التى قالها المسيح منذ عشرات القرون ستظل حقيقة خالدة تلك هى :

« إنما جعل السبت من أجل الإنسان » ..

« ولم يُجعل الإنسان مِن أجل السبت » ..

فالقوانين والنظم والفلسفات ، وكل ما فى الأرض من فكر وعمل ، إنما تريد ويجب ألا تريد سوى تحقيق إنسانية الإنسان ..

وإن دور الماركسية فى عملية التحرير البشرى ماهر وعظيم ، بيد أن ذلك لا يعنى أنها نظام معصوم ، فلقد انطوت فعلا على هذا الخطأ الذى تعالجه الآن ، والذى لا نراه خطأ هينا بل نراه جسيما ، وينبغى على الماركسيين أنفسهم أن يكونوا أكثر منا إدراكا لخطره ، وعملا على تفاديه .

***

إن « ديكتاتورية البروليتاريا » كما هى فى الماركسية — فلسفة وتطبيقا — سلطة بالغة التركيز ، وعلى الرغم من البناء الهرمى الذى ينتظم فى بلاد كالاتحاد السوفييتى صفوفا طويلا من مجالس السوفييت ، ومن النقابات ، والأجهزة السياسية ، فإن المركزية السياسية الهائلة والمخيفة ينكرها حتى قادة السوفيت وزعماؤهم .

وعلى الرغم من أن دستور ١٩٣٦ السوفييتى الذى وصفه « ستالين » بأنه « الدستور الديمقراطى الوحيد فى العالم » والذى يحظى بتمجيد خلفاء ستالين أيضا .

نقول : على الرغم من أن المادة الثالثة منه تقول :

« إن الكادحين فى المدن والقُرى بالاتحاد السوفييتى يملكون بواسطة مجالس نوابهم سلطان الحكم كله » ..

فإننا نجد أن « سلطان الحكم كله » لم يكن للكادحين ، ولا لمجالس نوابهم ، بل ولا للجنة المركزية العليا والمكتب السياسى ، بل ولا للقادة والزعماء الأوائل .. وإنما كان « سلطان الحكم كله » لرجل واحد تركزت فيه دكتاتورية البروليتاريا ..

ومع تقدير جميع الأحرار فى العالم للنقد الذى وجهه « خروشوف » لاستبداد « ستالين » ، ومع تقديرهم للمشاعر النبيلة التى يُحبونها تعتمل فى ضمير خروشوف وكأنها تتلهف شوقا إلى ديمقراطية سياسية أكثر .. ومع

تقديرهم للإجراءات التى ينتهجها فى رفق وحذر ليدعم النفوذ السياسى لمواطنيه .. فإننا نرى - فى تواضع - أن كل نجاح يمكن أن تحرزه الديمقراطية السياسية داخل المجتمع الماركسى ، سيما - الاتحاد السوفيتى ، حيث تقوم - دكتاتورية البروليتاريا - والصين الشعبية - حيث تقوم « دكتاتورية الشعب الديمقراطية ، إنما يبدأ من نقطة واحدة ، هى : إعادة النظر فى نظرية « دكتاتورية البروليتاريا » كلها ..

فهذه النظرية منبع لكل الاجراءات غير الديمقراطية .

وهى بوصفها مبدأ مقدسًا من مبادىء الماركسية ، فإنها تعطى دائما إيحاءات ، بل وتفرض شروطًا للعمل السياسى يتفق مع طبيعتها .

ليس ذلك فحسب ، بل إنها لتفرض شروطا فكرية لا يستطيع المفكرون الماركسيون مبارحتها وهم يتحدثون عن الحرية فالعمل السياسي والعمل الفكرى يستمدان حتما منهجهما من التسليم المبدئى والمطلق بدكتاتورية البروليتاريا ، وبما تتطلبه من ظروف وأوضاع .. ولنضرب مثلا يبين التضامن بين العمل السياسى والقانونى والفكرى لدعم دكتاتورية البروليتاريا ، والتضامن بينها فى استِلهام دكتاتورية البروليتاريا ..

والمثل الذى نضربه ، خاص بحرية القول والنشر .

فالدستور السوفيتى يقول فى مادته ١٢٥ :

« وفقا لمصالح الطبقة العاملة ، وتوطيدًا لدعائم النظام السوفييتى يضمن القانون لمواطنى الاتحاد السوفييتى :

( أ ) حرية الكلام .

(ب) حرية النشر .

(جـ) حرية الاجتماع وتشمل الاجتماعات العامة .

( د ) حرية تأليف المواكب والمظاهرات فى الشوارع .

فهنا يظهر « العمل القانونى » لحماية حرية القول والنشر ، هذه الحرية التى يجب أن يمارسها المواطنون وَفقا « لمصالح الطبقة العاملة وتوطيدا لدعائم النظام » .

وليس ينكر أحد على الدستور ، ربط الحرية بحماية مجتمعه الكادح ونظام دولته الأساسى ، فكل الدساتير فى كل العالم تصنع ذلك بأساليب متفاوتة ...

بيد أن هذه المادة لا يمكن عزلها عن المادة الثانية من الدستور نفسه والتى تنص على أن « الأساس السياسى للاتحادا لسوفيتى هو مجالس مندوبى العمال والكادحين التى هى ثمرة قيام « دكتاتورية البروليتاريا » .

فدكتاتورية البروليتاريا : هى القاعدة السياسية الوحيدة التى يقوم عليها النظام كله والحقوق كلها والحريات كلها .

فإذا جئنا « العمل السياسى » وجدناه يمضي وَفق هذه القاعدة .. فالانتخابات كما ذكرنا من قبل ليست وسيلة لاختيار المرشح الأفضل من حيث وجهة نظر الشعب الناخب بل لاختيار « الأفضل » بالنسبة لمعايير « دكتاتورية البروليتاريا » .

من أجل هذا ، ولما كانت دكتاتورية البروليتاريا تتمثل فى الحزب الذى هو طليعتها الثورية ، فإن الحزب هو الذى ينتهى إليه أمر اختيار « مُرشّح واحد » يُعلن اسمه على الناخبين فى دائرته ليقولوا : أجَل .. هذا هو نائبنا ..

فإذا وَاجَهنا « العمل الفكرى » ، وجدنا المفكرين الماركسيين يربطون حتى حرية الكلمة ، وحرية الفكر بـ « دكتاتورية البروليتاريا » ربطا وثيقا .. فماركس ، وأنجلز ، فيلسوفا الماركسية ..

ومن بعدهما – لينين ، وستالين ، وماوتسى تونج ، وخروشوف ، عندما نقرأ لهم كمفكرين ، لا كحكام – يضعون حرية القول والفكر فى خدمة دكتاتورية البروليتاريا ، وينعتونها إذا هى جاوزت هذا الحد – بالحرية البرجوازية التى تستحق الرفض والمقاومة .

وإن كان الإنصاف يقتضينا أن نقول : إن « ماوتسى تونج » فى كتاباته التى أتيح لنا مطالعتها يبدو أخف وطْأةً فى هذا المقام من رِفاقِه الآخرين .

وحتى المفكرين المتفرغين للفكر يسلكون هذا السبيل .

فالمفكر الماركسى الفرنسى « روجيه جارودى » يقول : [1]

« .. أما الطبقة الصاعدة التى هتف المستقبل لها ، فليست بحاجة إلى فرض أى قيد على حرية التفكير ، فالفكر الانتقادى الحر يتقصى بقوة أعظم ، تناقُضات النظام أو الطبقات التى تموت . وبالتالى فهو يخدم الطبقة الصاعدة ، والقوَى التقدمية المتحالفة معها » ..

فهو إذ يؤكد عدم حاجة البروليتاريا إلى فرض أى قيد على حرية القول والفكر بعد انتصارها ، يعود فيحدد لهذه الحرية مجال نشاطها - « الكشف عن تناقضات النظام والطبقات التى تموت » بأسلوب يخدم البروليتاريا كطبقة صاعدة .

فإذا أرادت حرية القول أن تُجاوز الحديث عن الطبقات التى تموت إلى إجراء مناقشات سياسية واسعة مع السلطة الحاكمة ولصالح الطبقة الصاعدة أيضا - كما يريد المفكر « روجيه » فماذا يكون رأيه وموقفه .. ؟؟

إننا نجد الجواب فى هذه الفقرة من كتابه :

« .. وتعتبر - دكتاتورية البروليتاريا - أعلى مثل للديمقراطية ، فهى عندما قضت على استغلال الإنسان للإنسان ، وما ينشأ عنه من أزمات ،

---

(١) كتاب أصول الحرية - ص ١٣٧ .

وبطالة ، وبؤس ، أوجدت شروطًا حقيقية للحرية »[١]

وإذن فكل حرية حقيقية ، بما فيها حرية القول والفكر هى تلك التى تساند « دكتاتورية البروليتاريا » بوصفها كما يقول المفكر الشيوعى « روجيه» أعلى مثل للديمقراطية .. !!

***

إن ربط الحرية بدكتاتورية البروليتاريا ، ثم الجَهر بأن هذه الحرية هى وحدها الحرية الحقيقية ، لأمر يثير العجب حقا .. !!

دكتاتورية تتمتع بسلطة مطلقة ، وأداتها العنف والطاعة ، وليست فترة انتقال طارئة ، فيهون أمرها .. بل هى باقية حتى تتحقق الشيوعية وتُلغى الدولة .. ثم تكون المجال الحيوى للحرية .. ؟؟ !! كيف يتم هذا .. ؟؟

إننا فى التطبيق الماركسى فى كل دول الاشتراكية الماركسية ، لا نجد أثرا للمعارضة السياسية .

لماذا .. ؟

لأن دكتاتورية البروليتاريا ، تفترض عدم وجود مُعارَضة من هذا النوع .. إن معارضة كهذه ليست إلا مخلفات برجوازية لا مكان لها بجوار

(١) المرجع السابق ص ١١٥ .

دكتاتورية البروليتاريا .. !

ولقد نجم عن غياب المعارضة ، فقدان التوازن السياسى فازدادت ضراوة السلطة الحاكمة .

إن دكتاتورية البروليتاريا تعنى – كما قال لينين نفسه – « سيطرة الحزب على الطبقة العاملة » أى دكتاتورية الحزب ..

وهذه السيطرة تعنى بدورها تفرد الحزب وعدم وجود أحزاب أخرى معه ، وعلى الرغم من أن « ماركس » لم يكن ينظر إلى الحزب الشيوعى كتشكيل سياسى متميز ، بل كاتحاد جماهيرى يتبنى إرادة التغيير ويمضى أمام الطبقة العاملة على الطريق .

نقول : على الرغم من هذا ، فإن الانعكاس الحتمى لمبدأ – دكتاتورية البروليتاريا – على الحزب الشيوعى الروسى وغير الروسى ، جعل منه أداة صارمة مستبدة ، أكثر مما هو جهاز سياسى ديمقراطى .

ولقد بررت – الماركسية اللينينية – حتمية الحزب الواحد بحجة نصفها صواب ، ونصفها خطأ ..

أما نصفها الصواب ، فهو أن الطبقات اختفت تماما من المجتمع الاشتراكى الماركسى ، ومن ثم لم يعد هناك صراع ولا نزاع و لا تكتلات تحتاج إلى التشكل فى أحزاب ..

وأما نصفها الخطأ ، فهو إصرارها على أن الأحزاب السياسية لا يمكن أن تكون إلا ممثلة لطبقات ..

يقول مستر خروشوف :[1]

« أحياناً يلوموننا ؛ لأنه لا يوجد فى بلادنا إلا حزب واحد »

« ولكن لا يمكن أن يُوجَّه هذا اللوم إلا ذاك الذى لا يعرف الواقع السوفيتى ، والذى يسىء إدراك مفاهيم أوْلية، كالطبقة .. والحزب .. والشعب ..
« لنفترض لحظة أنه ظهرت عندنا بضعة أحزاب ، فمَن عساها تمثِّل .. ؟؟ وعن مصالح مَن ستُعبر . ؟
« إن كل حزب كبرُ أم صغر لا يوجد فى فراغ الفضاء ورحابه – بل هو يمثل هذه الطبقة ، أو تلك ، معبرا عن مصالحها ..

« ولكنه لا طبقات متناحرة فى بلادنا ، وهذا يعنى أنه لا مكان لتعدد الأحزاب عندنا .

« أجل – يوجد عندنا بالفعل حزب واحد ، هو حزب

---

(١) كتاب : خرشوف – الاشتراكية والشيوعية ص ٤٨ دار الطبع والنشر – موسكو .

الشيوعيين . وهو يعبر عن مصالح الشعب العامل كله » ..

ونريد الآن أن نضع بضع كلمات فى مواجهة هذا الرأى الذى قرأناه للرئيس « خروشوف » ، ثم نستخلص من هذه المواجهة رأينا فى الموضوع ونبدأ بسؤال نطرحه ، هو : أليس من الممكن ومن المفيد أيضا قيام أحزاب سياسية فى مجتمع ماركسى خلا من وجود الطبقات ومن صراعها .. ؟؟

إننا لن نستمد إجابتنا عن هذا السؤال من تجريدات نظرية ، بل من الواقع الحى فى المجتمع الاشتراكى الماركسى نفسه .

فبعد وفاة « ستالين » عرف الناس ، ومن الرئيس « خروشوف » ذاته ، أنه كان هناك خلافات ضخمة ، ووجهات نظر متعددة ، تدور حول مسائل أساسية .

فكان هناك ما أسماه « خروشوف » - عبادة الفرد - بكل ما تفرضه هذه العبادة من طقوس واستعباد .

وكان هناك التفرد بالسلطة ، بكل ما ينجم عنه من أنانية ، وتصفية مستمرة للمعارضين ، وإلغاء لمسئوليات الحزب والحكومة ، واتخاذ قرارات فردية حتى بالنسبة للعمليات الحربية أثناء الحرب العالمية الثانية . وكان هناك أخطاء جسيمة فى السياسة الخارجية حتى ضد البلاد الشيوعية الأخرى .

يقول خروشوف [١] :

« لقد اقترف ستالين أخطاء جدية فى قضية القوميات ، لا فى داخل بلادنا فحسب ، بل وفى العلاقات مع بلدان الديمقراطية الشعبية ، وإن حزبنا قد سلط على عبادة شخص ستالين انتقادا صارمًا ، واصلح الأخطاء التى ارتكبها ستالين » ..

هذه الكلمات قيلت ، وهذا النقد وجه لستالين بعد مماته طبعا .. بل وكان هناك أخطاء اقتصادية كثيرة [٢] .

وكان هناك يومئذ كثير من الناس ، وكثير من أعضاء الحزب الشيوعى وقادته ضد هذه الانحرافات ، ولكنهم لم يتكلموا ، فلو فرضنا أن النظام يسمح بقيام أكثر من حزب ، أفلم يكن هؤلاء المعارضون سيجدون سببا يشكلون به حزبا دون أن يكونوا ممثلين لطبقة اقتصادية معينة .. ؟؟

بلَى .. فلو أتيح للسيد « خروشوف » والسيد « ميكويان » ورفاقهما أن

---

(١) كتاب – خروشوف – الحركة العمالية والشيوعية والثورية – ص ١٥٦ دار النشر بموسكو .

(٢) أثناء طبع هذا الكتاب ، ألقى – خروشوف – خطابا فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الروسى يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٣ قال فيه : إن « ستالين » كان يبيع القمح الروسى للخارج ، تاركا الشعب يتضور جوعا ، بل يموت من الجوع .. !! .

ينشروا يومذاك منهجا جديدا يعلنون فيه اتجاههم الديمقراطى – كما يرونه – واتجاههم التصنيعى ، واتجاههم فى السياسة الخارجية ، ثم أتيح لهم تشكيل حزب يتبنى هذه الرؤى الجديدة ، لوجد هذا الحزب دواعى قيامه فى مجتمع خلا من الطبقات .

بل لقد كشفت الأيام بعد انتهاء عهد ستالين أنه كان هناك بالفعل منهج متكامل يصلح أساسًا لقيام حزب سياسى لا يمثل طبقة بل يمثل مصالح الاشتراكية نفسها .

هذا المنهج هو الذى تمثل فى النقاط الأربع التى أقرتها اللجنة المركزية للحزب – فى عهد مالنكوف – كأساس لسياسة جديدة بعد وفاة ستالين .

وهذه النقاط هى :

١ – التحول عن مبدأ زعامة الفرد وعبادته إلى الزعامة الجماعية .

٢ – تخفيض سلطات البوليس السياسى ، وضمان احترام القانون .

٣ – ضمان الحرية اللازمة للمثقفين وذوى الرأى .

٤ – الاتجاه فى الانتاج إلى توفير المزيد من السلع الاستهلاكية .

***

والخلافات المذهبية الحادة الدائرة اليوم بين الاتحاد السوفيتى والصين – تزيد القضية وضوحا .. ؟؟

فكلا البلدين ، اشتراكي ماركسي . يتجه نحو الشيوعية فى أعلى مراحِلها .

ولقد تمادى الخلاف المذهبى بينهما إلى المدى الذى حمل الاتحاد السوفيتى على أن يقطع عن الصين معوناته ، ويحرمها النفْط اللازم لها فى الوقت الذى تتهيأ فيه أمريكا لتبيع القمح إلى روسيا .. !!

فعلام يدل هذا .. ؟

إنه يدل – فى بداهة – على أن الاشتراكية الماركسية كفلسفة وكنظام ، تتسع لوجهات نظر متعددة وضاربة الجذور فى أعماق هذه الفلسفة وهذا النظام .. فإذا ما تبلْوَرتْ وجهات النظر هذه فى اتجاهين أو ثلاثة ، ثم تشكلت هذه الاتجاهات فى أشكال سياسية داخل العقيدة الاشتراكية والإطار الاشتراكى للمجتمع ، كان ذلك عملا طبيعيًا .. ولم يَعد من المقنع أن يُقال إن الأحزاب لا يمكن أن تقوم إلا فى مجتمع طبقى مُتناحِر ..

لقد قام ذات يوم صراع دام بين جبهة « تروتسكى » وجبهة « ستالين » كان الأولون ينادون بعالمية الثورة الشيوعية ، وتصديرها الفوْرِى إلى آفاق الأرض .. وكان الآخرون ينادون بدَعمها داخل روسيا .

كذلك قام صراع حول سياسة المزارع الجماعية ، وحق الأولوية بين الصناعات الثقيلة ، والصناعات الاستهلاكية التى تُلبِّى احتياجات الشعب

كذلك تبين أن السياسة الخارجية كانت فى كثير من اتجاهاتها خلال العهد الستالينى كله موضع نقد من الكثيرين الذين لم يسمح النظام القائم لهم بإعلان وجهات نظرهم المغايرة .

إذن هناك – داخل العقيدة الاشتراكية والنظام الاشتراكى – ظروف مشروعة مَذهبية ، واقتصادية ، وسياسية ، تتيح قيام أحزاب تتبنَّى اتجاهاتها المتنوعة التى تستمد وجودها رغم تنوعها من الاشتراكية وحدها ، وتعمل عن طريق المباراة الشريفة بينها على إخصاب الاشتراكية وتوسيع آفاقها ؛ وتحصر الخلاف فى الرأى الذى لا بد من وجوده فى كل مجتمع بشرى – نقول تحصره فى دائرة العمل السياسى السلمى والقانونى ، وتحولُ دون تطرفه إلى صراع دام .

وخلال ذلك كله تتاح للشعب الاشتراكى كل احتياجاته من التربية السياسية ، ويستطيع متابعة مشاكله وقضاياه ، ويعرف على رأى اليقين رأيه فى المنهج الأفضل الذى يؤثره على سواه .

إننا لانستطيع أن ننكر أو نتجاهل الظروف القاسية ، ولا المخاوف الهائلة التى صاحبت التجربة الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى إبان نشوئها وقيام دولتها .. ولكننا نرى أن كل تلك الظروف قد ذهبت ولن تعود ، وبالتالى لم يعد للمخاوف ما يبررها ..

كذلك لانستطيع أن نغفل عن أن الاشتراكين الماركسيين يبالغون كثيرا

حين يظنون بأن تعدد الأحزاب داخل المجتمع الاشتراكى ، سيحمل كل نقائصه الموجودة فى المجتمع الرأسمالى .

كذلك ، لا نستطيع – فى ضوء الحجة التى سقناها – أن نسايرهم فى اقتناعهم بأن البيئة الوحيدة لتعدد الأحزاب ، لا تتمثل فى المجتمع الطبقى المتناحر ..

هذه كلمات نضعها تجاه كلمات الرئيس « خروشوف » وتجاه المنطق السائد الذى تبرر به الماركسية كلها رفض تعدد الأحزاب ، آملين أن تحدث هذه الكلمات السريعة توازنا فى الضوء المسلط على هذه القضية .

****

على أن ثمة اتجاها آخر تقتضى أمانة الفكر عَرضه وجعله موضع الاعتبار .

ذلك أن الاشتراكية الماركسية لا تقول عن نفسها إنها نظام للاقتصاد وحده ، بل نظام جديد للحياة كلها .. نظام لا يدعُ شأنا من الشئون الإنسانية إلا قال فيه كلمته ، وهيأ له مصيره .

والذين قرأوا الماركيسية جميعا – حتى خصومها – يدركون فى يُسر أنها فلسفة تبنت كل قضايا الإنسان ، والطبيعة ، والتاريخ ، بل نبعت من تلك القضايا – وقالت فى ذلك كله كلمتها ، وصاغت على أساس من إدراكها له منهجها الفكرى والعملى .

إذن فمن أبسط حقوقها أن تختار النظام السياسى التى تراه ملائما ، بل هى فى الحق تراه أكثر من ملائم .. تراه تطورا تاريخيًا محتوما .

بيد أن هناك قيما أساسية فى حياتنا الإنسانية ، تحدد وجهة الصواب دائما فى تفكير البشر وتطورهم .

من هذه القيم التى لم تنكرها – الماركسية ، بل قدستها – الحرية ..

يقول ماركس :

« إن الحرية هى جوهر الإنسان .. وفقدان الحرية ما هو إلا خطر الموت الحقيقى بالنسبة للإنسان ..

« وحين يحيق الخطر بحرية ما ؛ فإن الحرية كلها ، وفى كل مكان ، تصبح موضع تساؤل وتهديد » ..[1]

والحرية حين تأخذ شكلها السياسى ، تصير ديمقراطية ..

والديمقراطية كذلك لم تنكرها – الماركسية – بل قالت إن كل أهداف العمل السياسى داخل المجتمع الاشتراكى يجب أن تتركز حول تحقيق الديمقراطية الكاملة للشعب ، بل ويجب أن تهدف إلى إلغاء الدولة كلها كنظام ، لتزداد الحرية الديمقراطية نفوذا وشُمولا .

---

(١) ص ٩٤ من كتاب « أزمة الماركسية الراهنة » - تأليف : هنرى لوفافر – ترجمة : البير منصور ، وأحمد الزين .

غير أن الديمقراطية التى تؤمن بها – الماركسية – وتعمل فى سبيلها ديمقراطية أخرى – ديمقراطية مختلفة ..أو بتعبير أصح ، مختلفة وسائلها وأجهزتها ، ونظمها .. فهى – مثلا – تعتمد أول ما تعتمد على « دكتاتورية البروليتاريا » التى سبق مناقشتها .

على أية حال ، فالحرية إحدى القيم التى قدستها الماركسية ، بل وأعلنت أن مهمتها هى رد الحرية إلى الإنسان ..

فإذا كان من حق الماركسية كفلسفة جامعة أن تختار طريقها كله ، ومنهجها السياسى بصفة خاصة ، فإن من واجبها أن يسير هذا المنهج وفْق القيم التى آمنت بها .

وعندئذ يجب أن تصير الحرية السياسية – أى الديمقراطية ، معيار تنظيماتها السياسية .

وللديمقراطية خصائص ذاتية إذا انتزعِت منها فقدت وجودها ومهما تختلف تطبيقاتها وتتباين أشكالها ، فإن خصائصها باقية .

من هذه الخصائص أن يكون الشعب سيِّد مصيره .

وتعبر هذه السيادة عن نفسها فى أشكال وحقوق شتى لها أهمية السيادة نفسها ، لأنها ليست مظهرًا طارئا على الجوهر .. بل هى مظهر الجوهر ذاته خلال حركته وامتداده .

من هذه الأشكال والحقوق ، المجالس النيابية الممثلة للشعب – كذلك

حق الشعب وممثليه فى نقد الحكومة ، ومراقبة أعمالها ، والقدرة على تغييرها إذا خانت مبادئه ، أو عملت ضد مصلحته ، أو انحرفت انحرافا يهدد أمنه ومستقبله .

إذا سلمنا بهذه الحقيقة ، وهى - فى رأينا - واضحة اليقين .. يصير من حقنا أن نسأل الماركسيين عن مكان هذا الحق فى تنظيمهم السياسى إن تعدد الأحزاب ليس مقصودا لذاته ، ولكنه مقصود لأنه - كما نشاهد بالتجربة - يتيح أكبر قدر ممكن من القدرة على نقد أعمال الحكومة ، ومراقبتها ، وتغييرها .

فإذا رأت الماركسية أن تعدد الأحزاب نظام لا يلائمها ، فسيكون من الممكن موافقتها إذا هى قدمت البديل الذى يحقق السيادة السياسية للشعب على النحو الذى ذكرناه .. فهل هناك بديل .. ؟ سنرى ! .

والآن وقد بلغتُ هذه النقطة من الحديث ، فإنى لأحس أننى تحريت الأمانة ، والإنصاف ، والحقيقة بجُهد صادق ، أحمد الله عليه . ومن ثم ينفتح طريق القول أمامنا جميعا - القراء والكاتب - لنقفوَ مصير أزمة الحرية فى المجتمع الاشتراكى بعد أن حاولنا تِبيان فلسفتها.

***

عندما اتجه بنا الحديث إلى بحث مصير أزمة الحرية فى المجتمع الرأسمالى - فى الفصل الرابع من الكتاب - استَشْرَفْنا مَطالع هذا المصير فى ضوء

إيماننا بقدرة الديمقراطية على التغيير وإن طال مداه .. وفى ضوء تفاؤلنا العميم بمستقبل المصير الإنسانى ، وفى ضوء التبعات التى تُلقيها سَلاَمة المجتمع على أفراده ، وقادته ، وحكومته، هذه التبعات التى تلخَصت آنذاك بالنسبة للمجتمع الرأسمالى فى أمرين :

( أ ) مناصرة الديمقراطية دائما فى نضالها ضد رأس المال وطواغيته، مناصَرة تُنميّ نفوذها وتردُّ سُلطة السيادة كاملة إليها وإلى أجهزتها كافّة ، من برلمان ، ودستور ، وحكومة .

( ب ) العمل بالوسائل الملائمة لظروف ذلك المجتمع ، إعادة توزيع التوازُن الاقتصادى بحيث لا يبقى مركز الثقل فى المال والصناعة بأيدى قلة محتكرة تمكنها قوة المال ، والاحتكار من بسط نفوذها السياسى على الدولة كلها ، كما تمكنها من تعويق نفوذ الديمقراطية التى تعمل على تحويل امتيازات القلة إلى حقوق للكثرة .

والآن ، ونحن نحاول استِشراف مصير الأزمة فى المجتمع الاشتراكى ، فإننا فى صيحة تفاؤلنا المستمر بأن القافلة البشرية سائرة على الدوام إلى أفضل ، نريد أن نقول : إنه إذا كان مصير الأزمة فى المجتمع الرأسمالى مرتبط بقدرة الديمقراطية على التغيير .. فإنه فى المجتمع الاشتراكى مرتبط بقدرة الديمقراطية على « حماية » التغيير .. كما هو مرتبط بقدرة الاشتراكية على تخطِّى مخاوفها وحلِّ تناقُضها ، كما هو مرتبط – للمرة الثالثة – بتقبل التبعات الجليلة التى تفرضها سلامة المجتمع الاشتراكى ومستقبله ، على

جماهيره ، ومفكريه وقادته .. أما قدرة الديمقراطية على التغيير ، فأمر اعترف به ماركس وإنجلز كما اعترف به لينين وخروشوف .

واعتراف « لينين » له قيمة خاصة ، باعتباره أول رجل فى التاريخ قاد ثورة اشتراكية ناجحة – بالمفهوم العلمى الماركسى للاشتراكية – وحكم دولتها ، ونظم مجتمعها ..

يقول « لينين » :

« ستصل جميع الأمم إلى الاشتراكية ..

« إن هذا لأمر محتوم ..

« ولكنها لن تصل جميعها على صورة واحدة تماما ؛ فستحمل كل منها أمرًا تنفرد به – فى هذا الشكل أو ذاك من أشكال الديمقراطية ... وفى هذا المظهر ، أو ذاك ، من مظاهر دكتاتورية البروليتاريا » .[1]

إن هذه الكلمات واضحة ، بقدر ماهى دالةٌ على إيمان « لينين » بقدرة الديمقراطية بشتى أشكالها على تغيير المجتمع .

والديمقراطية التى لا بد وأن « لينين » يعنيها بالحديث هى : الديمقراطية البرلمانية .

أولا : لأنه وضعها مقابل دكتاتورية البروليتاريا .

ثانيا : لأنه لا يمكن أن يعنى بها الديمقراطية التى ستكون المظهر

---

(١) ص ٣٩ من كتاب : خروشوف – عن الحركة العمالية والشيوعية الثورية

السياسى للمجتمع الشيوعى ، لأن تلك الديمقراطية ، لن تجىء حسب الاتجاه الماركسى نفسه إلا بعد أن يبلغ المجتمع الشيوعى أعلى مراحله ، وتميل الدولة للغروب .

ويتحدث خروشوف عن قدرة الديمقراطية على فرض كلمتها فى معاقل الرأسمالية ، فيقول :

« فى عام ١٩٦٠ اشترك فى الإضراب أكثر من أربعين مليونا ، أى ما يناهز ٧٣ / من مجموع عدد المضربين .

« وقد أدت الحركات القوية التى قامت بها الطبقة العاملة والجماهير الشعبية عام « ١٩٦٠ » إلى سقوط الحكومات فى اليابان ، وإيطاليا ، وبلجيكا .. » [١]

إن الحركات القوية التى يشير إليها « خروشوف » والتى مكنت العمال والجماهير من إسقاط حكومات البلاد التى ذكرها – إنما هى ثمرة الحقوق التى تعطيها الديمقراطية للجماهير – والتى تستخدمها الديمقراطية فى إنجاز مسئولياتها .

وتزداد هذه النقطة وضوحا فى الفقرة التالية للسيد « خروشوف » أيضا إذ يقول:

---

(١) المرجع السابق : ص ٢٥ .

« .. وفى هذا الصدد ، تبرز قضية إمكان استخدام السبيل البرلمانى أيضا من أجل الانتقال إلى الاشتراكية .. إن هذا السبيل لم يكن واردًا بالنسبة للبلاشفة الروس الذين كانوا أول من حققوا الانتقال إلى الاشتراكية ..

ثم يُواصل حديثه قائلا :

« ولكن منذ ذلك الحين طرأت على الوضع التاريخى تطورات جِذرية ، تتيح تناوُل هذه المسألة بطريقة جديدة ..

« ففى العالم أجمع ، نَمَت قوى الاشتراكية والديمقراطية بما لا قياس له . بينما أمست الرأسمالية أضعف بكثير [1] » ... !!!

هذا نص صريح يحمل اعتقاد قطب الاتحاد السوفييتى وزعيمه بأن الديمقراطية البرلمانية أصبحت اليوم وسيلة ممكنة للتغيير .. بل وللتغيير الشامل الذى عبر عنه خروشوف بعبارة « الانتقال إلى الاشتراكية » ..

فإذا كانت الديمقراطية قادرة على التغيير ؛ فإنها أكثر قدرة على حماية التغيير ..

وإذا كانت دولة القمة فى البلاد الاشتراكية الماركسية قد كُتب عليها فى الأمس البعيد أن تُحدث التغيير الشامل فى وطنها تحت لواء « دكتاتورية البروليتاريا » بكل ما تمثله من عنف وتحكُّم ، فإن عليها اليوم أن تُواصل

---

(١) نفس المرجع : ص ٤٢ .

تطورها فى ظل الديمقرطية ، بكل ما تمثله من طمأنينة وحرية ..

إن الشعوب سيما فى منطق الاشتراكية – هى القوَى الحقيقية الدائمة .. هى الحارس العملاق العظيم للأوطان ومصائرها .. والتربية السياسية للجماهير ، هى أهم تبعات كل نظام رشيد . والديمقراطية بما تكفله من حريات ، هى السبيل الأوحد لهذه التربية ...

وإذا كانت الاشتراكية تستطيع أن تجعل من الوطن المتخلف ، وطنًا كبيرًا .. فإن الديمقراطية وحدها هى التى تستطيع أن تجعل من سكان هذا الوطن الكبير ، مواطنين كِبارا ..

ويجب على الناس أن يجدوا الشجاعة التى يواجهون بها هذه المفارقة العجيبة .. !!

ففى المجتمع الرأسمالى الذى يعجُّ بالامتيازات الضاغطة ، نجد – كما أسلَفْنا فى الفصل الرابع – رئيس ولاية أمريكية يخطب جهارًا علنا ضد رئيس دولته ، ترومان ، وينقد أعماله ، بل ويطالب الشعب بإسقاطه فى الانتخابات التى كانت قد قرب موعدها ، ونجد صحافة تستطيع نقد الحكومة على أوسع نطاق ، على الرغم من أنها ليست ملكا للشعب .. بل ملكا للرأسماليين الكبار .. ونجد قاضيا يحاكم شيوعيين حقيقيين ، يرفض القضية كلها ، ويتهم الذين أعدوها بالتزوير والتلفيق .. !!

ثم نجد فى المجتمع الاشتراكى الماركسى ، الذى انزاحت عن كاهله

سيطرة القِلة المحتكرة لاقتصادياته ، أصبح الشعب هناك سيِّد مزارعه ومصانعه ومتاجره .. أقول تجد فى ذلك المجتمع رغم هذه الظروف المساعدة عجزًا تاما عن كل نقد للحكومة .

فإذا طُرد زعيم من الحزب أيام ستالين ، أو أيام « خروشوف » لا يستطيع أن يعقد الاجتماعات أو يلقى المحاضرات لينتقد سياسة الحكومة .. لماذا .. ؟ مع أنه لن ينادى بعودة الرأسمالية ، ولا بعودة القيصرية ، إنه سينقد الحكومة داخل نطاق الإيمان الاشتراكى الذى يقدسه كالآخرين .. ؟ !!!

والصحافة ، لا تستطيع أن توجه نقدًا فعالًا للحاكم سواء كان ستالين أو خروشوف – مع أنها ملك للأمة ، وللشعب الذى خلا من الطبقات ومن صراع الطبقات .. !!

إننا قد نجد سِر هذه الظاهرة المؤسفة فى الكلمات التالية للسيد «خروشوف » :

« إن قَمع مقاومة المستثمرين ليس الوظيفة الوحيدة ، ولا حتى الوظيفة الرئيسية لـ « دكتاتورية البروليتاريا »

« فهى تقوم بدور تنظيمى ، وتَرْبوىّ ، وإنشائى هائل » .. [1]

---

(١) المرجع السالف : ص ٥٩ .

فدكتاتورية البروليتاريا إذن ، التى عرفنا كثيرا عن طبيعتها فى الصفحات الماضية ، ليست أداة الدولة لقمع المستثمرين المحتكرين فحسب ، بل هى كذلك ، أداتها لتنظيم الشعب وتربيته ..

فهل الدكتاتورية هذه ، أداة صالحة لتربية الشعب التربية السياسية التى تجعل منه مراقبًا لحكومته ، وسيدًا لمصيره .

إن « خروشوف » يجيب ، فى ختام الفقرة السالفة ، قائلا : -

« إن دكتاتورية البروليتاريا تؤمن للطبقة العاملة فى جميع مراحل تطورها الديمقراطية الفعلية ، وسلطة الشعب الحقيقية » .

ونحن لن نناقش هذه القضية مرة أخرى ، لأن ذلك يعنى أن نعيد من جديد كتابة الصفحات السبعين أو الثمانين التى سلفت .. !!

لكننا نكتفى هنا بالقول للسيد « خروشوف » : إن الواقع المشاهد، لتجربة دكتاتورية البروليتاريا من عام ١٩١٧ حتى اليوم يقول : لا .. إن دكتاتورية البروليتاريا غير قادرة على أن تؤمن للشعب : ديمقراطية فعلية ، ولا سلطة حقيقية ، وإنها - فيما نرى - لا تقدر على التربية ، وإنما تقدر على الترويض .. !!

وإن خير ما يصنعه مستر « خروشوف » اليوم ، كقائد للاتحاد السوفيتى - الوطن الأم - للماركسية ، أن يتخلى عن هذا الإطراء المستمر لـ «دكتاتورية البروليتاريا » .. وأن يحدث شعبه والعالم ، حديثا غَدَقًا عن

«الديمقراطية» ، وأن يضع مع الحزب الشيوعى الروسى الإجراءات الديمقراطية الصادقة موضع التنفيذ ..

وإن خير ما يصنعه المفكرون الماركسيون ، أن يكفوا عن تقديسهم الواضح لدكتاتورية البروليتاريا . وأن يناقشوها – على الأقل – فى ضوء التطورات التاريخية الجديدة ، وأن يساعدوا بأفكارهم على دعم الديمقراطية فى دول الاشتراكية الماركسية دعما حقيقيا صادقا .

إن الإنسان ليدهش لموقف المفكرين الماركسيين من دكتاتورية البروليتاريا فبعضهم يمنحها ولاء «وثنيا» عجيبا .. وبعضهم ، مع إيمانه بها يتهيب مناقشتها .

ولعل أكثرهم جرأة فى مناقشتها – بين من قرأنا لهم – ، هو : المفكر الفرنسى الماركسى – هنرى لوفافر ..

ومع هذا ، وعلى الرغم من ضيقه الواضح بها ، فإنه يعبر عن هذا الضيّق فى اقتضاب وحذر .. !

فهو فى كتابه «كارل ماركس» يكتفى بهذه العبارة :

«إن مبدأ – دكتاتورية البروليتاريا – قد يكون إذن فى ظروف معينة ..

«وهذا المبدأ صحيح فى ظروف مُعينة .. ؛ ولذلك فهو لا يمكن أن يتحول إلى مبدأ جامد محتوم» [1]

---

(١) كارلس ماركس – ص ٢٨٢ .

يقول هذا ، بعد أن يسبق هذه الفقرة بعبارة أخرى هى .

« ومن الخطأ رفض مبدأ دكتاتورية البروليتاريا ببساطة » .

ثم يبخل علينا الأستاذ « لوفافر » بتوضيح « الظروف المعينة » التى تكون فيها دكتاتورية البروليتاريا مبدأ صحيحا .. وما إذا كانت هذه الظروف لا تزال قائمة ، أم ولت أيامها .. ؟؟

وهو فى كتابه « أزمة الماركسية الراهنة » يعود للموضوع تحت وقع إلحاحه على ضميره الحر .. بيد أنه يكتفى بتبرئة « ماركس » وأنجلز ، من التطورات المؤسفة التى صارت إليها « دكتاتورية البروليتاريا » ولا يخوض مع هذه النظرية ذاتها نقاشا فى مستوى قدرته العقلية ليكشف عن الضُرّ الهائل الذى أنزلته بقضية الحرية وقضية الاشتراكية معًا .

ومع هذا ، فقد كان « لوفافر » قويا ، وهو يسجل هذه العبارة التى ننقلها عنه :

« وإنه لأمر مؤسف محزن ، لأن المظلومين المقهورين والذين عملوا بحيوية ونشاط ، كانوا ينتظرون من ثورة شاملة أن تدخلهم توًا فى الحياة الجديدة ..

« لقد قتلوا ، وقضوا ، يراودهم هذا الأمل الجامح ، وما ذلك إلا لأن التطلع إلى الحرية .. هذا التطلع المتجسد فى الثورة بالمعنى الماركسى ، وفى

اتجاهه ، قد استنفر أقصى طاقات النضال ، بينما سار التاريخ الحقيقى ، تاريخ الثورة الذى استوحاه ماركس ، فى سُبل لم تكن بالحسبان » ... [١]

كذلك كان « لوفافر » موفقا وهو يقول فى عبارة سابقة للفقرة السالفة :

« فالنظرية الأساسية فى زوال الدولة – خلال المرحلة الانتقالية مع دكتاتورية الطبقة العاملة – بقيت دائما دون تغيير أو تبديل ..

« وماركس لم ينظر إطلاقا إلى الديمقراطية السياسية ، كظرف ثانوى ، أو كأداة تستعمل استعمالا عرضيًّا عابرًا ، يمكن فيما بعد تجاوزها وتخطيها .

« وهو لم ينظر إلى الثورة فى أى وقت من الأوقات إلا وتحقيق الديمقراطية الاشتراكية هدف لها وغاية » [٢]

ولقد ناقشنا على الصفحات السابقة من هذا الفصل – جوهر المشكلة – التى تجنب الأستاذ « لوفافر » مناقشته فيما نرى ، ذلك الجوهر المتمثل فى أن المهمة التاريخية لدكتاتورية البروليتاريا كما طالعتنا من قبل فى كلمات ماركس ، وأنجلز ، ولينين وغيرهم ، إنما هى الوصول بالمجتمع الاشتراكى إلى مرحلة الشيوعية ، بل وإلى المرحلة التى تختفى فيها الدولة !! وليس من مهام « دكتاتورية البروليتاريا » كما قرأنا لـ « انجلز » من قبل ، تحقيق الحرية؛

---

(١) كتاب : « أزمة الماركسية الراهنة » ص ٩٤ ترجمة دكتور بدر الدين السباعى

(٢) نفس المرجع ص ٩٢ – والموضوع كله معروض على صفحات المرجع .

لأنه – كما قال أنجلز ولينين أيضا – ما دام هناك « دولة » فليس ثمت «حرية » ، .. !!

إن هذا المبدأ الفلسفى والمذهب الواضح ، يخرج « دكتاتورية البروليتاريا » عن اعتبارها فترة انتقالية .. وهو الذى أعطى ستالين الحق المطلق فى السلطة المطلقة .. وهو الذى سيظل منبعا عكرا لكل الإجراءات المناهضة للديمقراطية فى كل بلد ماركسى ..

وعلى قادة الماركسية من مفكرين وساسة ، أن يواجهوا هذه الحقيقة ويواجهوا معها فى نفس اللحظة مسئولياتهم الكبرى عن تحقيق الديمقراطية السياسية فى بلادهم كلها تحقيقا لا يجعل المواطن فى بلاد الاشتراكية أقل نصيبا وأدنى مكانا فى حرياته السياسية ، والفكرية ، وفى أمنه النفسى والسياسى ، من نظيره المواطن فى بلاد الرأسمالية .. !!

إن هؤلاء القادة يعلمون أن ماركس . حتى وهو فى قمة نضجه الفلسفى والثورى ، لم يكن يضع « دكتاتورية البروليتاريا » ضمن فلسفته .. حتى لقد خلا البيان الشيوعى نفسه من أى ذكر لها ، بل إنه فى عامى ١٨٤٨ / ١٨٤٩ – حيث كان يحض بكل قواه على الثورة الألمانية – رسم لهذه الثورة طريقها بعد نجاحها ، فى إجراء انتخابات حرة ، وتصفية الإقطاع وتوزيع الأرض على الفلاحين ، ثم قيام دولة من العمال والفلاحين والبرجوازيين الصغار والطبقات الوسطى . لتتجه نحو الديمقراطية الاشتراكية .

لم تكن لدكتاتورية البروليتاريا مكان فى تفكيره ، وهو يقود الثورات

بفكره تارة ، وبنفسه تارة أخرى ، فى معظم بلاد أوربا .

بل كان يقول يومئذ :

« نحن نقول للعمال ، سوف تجتازون خمسة عشر عاما ، أو عشرين عاما أو خمسين عاما ، من الحروب الأهلية والعالمية ، لا لتغيير الظروف وتطويرها ، وتبديل شروط معيشتكم فحسب ، بل ولتطوير أنفسكم وجعلها صالحة للحكم السياسى أيضا .. »[١]

ولم يعتنق ماركس مبدأ « دكتاتورية البروليتاريا » إلا فى عام ١٨٥٠ كما يحدثنا - لوفافر - نتيجة لتجاربه مع الثورات التى قامت بين عامى - ١٨٤٨ ، ١٨٥٠ - ..

ولقد تحدثنا من قبل حديثا مسهبا عن الحركات والثورات التى تحالف فيها البرجوازيون والديمقراطيون مع الطبقة العاملة ، ثم تخلوا عنهم ، وتنكروا لحقوقهم .

وكان ماركس يستبقى من كل تلك الهزائم والخيانات مرارة موجعة أجل . لقد شهد فشل ثورات أوربا التى كان يعلق عليها آمالا عريضة . والتى اشترك فى بعضها . بل وقاد مع أنجلز بعض الفرق الثورية المسلحة فيها ..

وبعد أن انطوى عام ١٨٤٨ على الخيانة والهزيمة . عاد - ماركس -

---

(١) كتاب ( كارل ماركس ) ص ٢٨٤ .

يتنبأ لثورة العمال فى فرنسا عام ١٨٤٩ بانتصار واسع . فكتب يقول:

« ثورة الطبقة العاملة فى فرنسا .. ثم الحرب العالمية ..

« هذا ما ينتظره عام ١٨٤٩ » ..

ولكن عام ١٨٤٩ زاده مرارة ، وسخطا ..

ثم علق آماله على أزمة اقتصادية ، تجتاح أوربا عام ١٨٥٠ ، وتسبب اضطرابات سياسية شاملة ..

ولكن عام « ١٨٥٠ » لم يتجنب الأزمة المتوقعة فحسب ، بل وكان بداية فترة من الرخاء .. !!

كل هذا ، مضافا إليه استغلال الرأسماليين والرجعيين فى أوربا للديمقراطية ، وضعف الديمقراطية آنئذ عن تحقيق مبادئها وسيادتها — حَمل « ماركس » على أن يفقد الأمل فى إمكانية التغيير التاريخى الذى يؤمن به إلا عن طريق ثورة عاتية ، تعقبها فورا ، دكتاتورية صارمة ، هى « دكتاتورية البروليتاريا » ..

ولو أن الماركسية نظرت إلى دكتاتورية البروليتاريا ، كفترة انتقال وجيزة كتلك الفترات التى تعقب الثورات أحيانًا ، لهان أمرها .. ولكن « الماركسية » بدءا من ماركس وأنجلز ، إلى خلفائهما توسعت فى أمر هذه الدكتاتورية ، وجعلت منها تلك النظرية الهامة التى تشكل جزءًا رئيسيًا من صميم الماركسية ، ومن صميم التطور التاريخى كما تراه الماركسية .

وينبغي أن نلاحظ ، أن ماركس اعتنق في وقت واحد مبدأ « دكتاتورية البروليتاريا » ، ومبدأ ، الثورة الدائمة » .

بيد أنه رجع عن مبدأ « الثورة الدائمة » عندما أخفقت نبوءاته عنها .

وظل متمسكا بدكتاتورية البروليتاريا ، لأن الظروف التي أقنعته بها كانت لا تزال قائمة – تلك الظروف التي أشرنا إليها الآن . وفصلناها من قبل ..

وهذه الحقيقة جديرة بأن تشكل مدخلا فسيحًا لتطوير الماركسية اليوم – سياسيا – حتى تنضو عنها كل آثار « دكتاتورية البروليتاريا » ، وحتى تتحول عنها إلى ديمقراطية تنبض بكل خصائص الديمقراطية . فإذا لم يُواتِ الماركسيون الاقتناع بأن دكتاتورية البروليتاريا ، كانت من أساسها خطأ ..

فإنا لنرجو أن يواتيهم الاقتناع بأن الظروف التاريخية المرحلية التي اقتضت الإيمان بدكتاتورية البروليتاريا وقيامها ، قد انتهت ، وانتهى معها كل حق مشروع لقيام هذه الدكتاتورية .

وليس يكفي أن تختفي « دكتاتورية البروليتاريا » كمبدأ ، ونظام .. بل لا بد من اختفائها كحافز ، ورمز ..

أجل ، لابد من اختفاء رُوحها التي توحي بالسلطة المطلقة وتبرر قيامها.

إنه إذا كانت الديمقراطية البرلمانية قادرة - كما قرأنا لخروشوف من قبل - على تحويل المجتمع الرأسمالى بكل أثقاله وتناقضاته إلى مجتمع اشتراكى .. ؛ فإن الديمقراطية إذن أكثر قدرة على تحمل مسئولياتها داخل المجتمع الاشتراكى الذى لم يعد فيه لقوى الاحتكار خطر .. ولا أثر .

إن مصير الديمقراطية والحرية فى المجتمع الماركسى ، رهن بإدراك هذا كله ..

فإذا أضفنا لقدرة الديمقراطية على تحمل مسئولياتها فى المجتمع الاشتراكى ، قدرة الاشتراكية نفسها على تخطى مخاوفها ، وحلِّ تناقضاتها ، كما ترى الماركسية ذاتها ، تصبح مسئولية الاشتراكيين الماركسيين بكل قوادهم ومفكريهم وجماهيرهم .. مسئولية أعظم وأخطر من أن تتحمل أدنى نكوصٍ عنها .. !

هذه المسئولية التى تتمثل - حاليا - فى العمل من أجل الديمقراطية والديمقراطية وحدها ..

الاتحاد السوفييتى الذى فرضت علينا مكانته أن نجعله مركز الدائرة فى مناقشتنا هذه .

وإن التفوق الباهر ، والمذهل أيضًا ، الذى حققته الاشتراكية فى مجالات التعليم ، والتصنيع ، والصحة ، والاقتصاد ، وغزو الفضاء . هذا التفوق الذى لا يحتاج إلى أرقام تدعمه ، ولا وثائق تمهره ، إنما يفرض على ذويه من

تبعات الرشد الإنسانى أكثر مما يفرضه أى تفوق آخر سواه .

والماركسيون - لا ريب - أذكى من أن يورِّطوا أنفسهم فى القول بأن كل هذا التفوق الباهر كما وصفناه ، إنما تم فى ظل « دكتاتورية البروليتاريا » التى ندحضُها .. ؟!

فإنهم لو فعلوا ، نجيبهم بنفس منطقهم ، أن « البروليتاريا » نفسها نمت وترعرعت فى ظل الرأسمالية ، التى تُحاربونها .. !!

ثم إن هناك نصف الكرة الغربى ، تفوقا مُماثلا - نما . واشرَأبَّ فى ظل نظام سياسى ، ليس على أية حال من نوع « دكتاتورية البروليتاريا » !

بل إننا حين نأخذ فى اعتبارنا ، النقد الذى وجَّهه خروشوف لحكم ستالين ، نستطيع الحدس بأن هذا التفوق كان سيكون أعظم وأحكم وأسلم ، لو أنه لم يتم فى ظل سلطة مستبدة ، استمدت استبدادها ، أو على الأقل ، أعانها عليه « دكتاتورية البروليتاريا » ..

ونود هنا أن نشير إلى أننا نوجه حديثنا هذا عن - دكتاتورية البروليتاريا - إلى - دكتاتورية الشعب الديمقراطية - أيضا ، وهو العنوان والنظام اللذان اختارتهما الصين الشعبية نظاما للحكم فى بلادها - كبديل لـ « دكتاتورية البروليتاريا » ..

وعلى الرغم من التفسيرات المسهبة التى يُفسر بها السيد « ماوتسى تونج » هذا الاختيار ؛ فإن الوشائج الكثيرة بين - دكتاتورية البروليتاريا -

و- دكتاتورية الشعب الديمقراطية - تجعلهما ، أو بتعبير أدق ،تكاد تجعلهما طرازا واحدًا من الحكم .. هو ذلك الطراز الذى ناقشناه عَبر الصفحات الكثيرة السالفة ...

***

إن مصير الديمقراطية فى المجتمع الماركسى ، يمكن أن يستمد عوامل خلاصه من الماركسية نفسها كفلسفة ، مع استبعاد - دكتاتورية البروليتاريا - طبعًا .

فالفلسفة الماركسية ، تؤمن بـ « وَحدة الأضداد » .. وهذه الفلسفة صاحبة أثر كبير فى دفع الفكر الإنسانى إلى احترام التناقض الكامن فى الأشياء والنظم .

وتناقضات الديمقراطية ، كتناقضات الاشتراكية تماما ..

فكما أن تناقضات الاشتراكية ، لا تُبرِّرُ جحود الاشتراكية ذاتها .. فكذلك تناقُضات الديمقراطية ، لا ينبغى أن تبرر جحودها .

هذا، أحد وجْهى القضية ..

أما وجهها الاخر ، فسندع « ماوتسى تونج » يحدثنا عنه هاهو ذا، يقول: -

« .. والمتناقضات فى مجتمع اشتراكى ، تختلف عن المتناقضات فى المجتمعات القديمة ، كالمجتمع الرأسمالى مثلا ..

« فالمتناقضات فى المجتمع الرأسمالى ، تعبرٌ عن نفسها بألوان حادة من الصراع والنزاع فى تناحر طبقى عنيف ، لا يمكن أن يحله المجتمع الرأسمالى نفسه ، و لايُمكن حله إلا بالثورة الاشتراكية ..

« وأما المتناقضات فى المجتمع الاشتراكى ، فهى على العكس ليست متناقضات عدائية – ويمكن حَلها ، الواحد تِلْوَ الآخر عن طريق النظام الاشتراكى نفسه » ... [١]

فيمَ تفيدنا هذه الكلمات .. ؟

إنها واضحة الدلالة على أن المجتمع الاشتراكى – باعتراف واحد من كبار فلاسفته وقادته – أقدر المجتمعات قاطبة على حلِّ تناقضُاته بغير صراع .

والعمل السياسى بكل أنظمته وأجهزته ، يمثل لاريب فى كل مجتمع إنسانى – اشتراكيا كان أم رأسماليا – ركنًا هامًا من أركان المجتمع وهو بالتالى يحتوى على تنَاقُضاته الخاصة ببنائه الذاتى ، وتنَاقُضاته الناجمة عن علاقاته مع النظام الاقتصادى فى مجتمعه ..

فإذا كان على الاشتراكية أن تواجه تناقضاتها فى المجال الاقتصادى بحلول سلمية وقانونية بسبب اختفاء عوامل الصراع الحاد من بيئتها ، فإن

---

(١) ص ٣٧ من كتاب « معالجة المتناقضات » لـ « ماوتسى تونج » .

عليها – كذلك – أن تواجه تناقضاتها فى المجال السياسى بحلول سلمية وقانونية – وهذه هى الديمقراطية ..

على أن هناك حقيقة بالغة الأهمية ، تفيئها المعرفة والتجربة معًا . تلك هى : أنه لا شيء يعين الاشتراكية على حلِّ تناقضاتها حلاً سلميًا وقانونيًا ، أكثر من مرانها الدائب على حل تناقضاتها السياسية بالحلول السلمية والقانونية .

فمواجهة التناقضات السياسية المتعلقة بأنظمة الحكم وأجهزته بروح القانون ، والشُّورى ، هى التى تُشكل قاعدةً للسلوك السياسى، والإدارى والاجتماعى ، للدولة وللمجتمع معًا ..

أى أنه إذا أرادت الاشتراكية أن تحل تناقضاتها بغير صراع ، فليس أمامها سوى سبيل واحد لهذا هو : ديمقراطية الحكم .

ولقد رأينا خلال عرضنا لمظاهر الأزمة فى المجتمع الاشتراكى ، كيف كانت الاشتراكية – أيام ستالين – تحلُّ بعض تناقضاتها بالصراع المُروِّع .. ذلك لأن أداة تلك الحلول لم تكن ديمقراطية ..

***

وإذا صممت الاشتراكية على أن تكون لها ، ديمقراطيتها الخاصة فإن عليها أن تدرك تمامًا أن للديمقراطية خصائصها التى تلازمها فى أى شكل وعلى أية صورة .

وإنا لنسأل : ما هى أشكال الحكم فى كل من الدول الرأسمالية والماركسية ..

إن فى كل منها حكومة .. وبرلمانا .. ودستورا ..

فى كل منها . سلطة تشريعية .. وسلطة قضائية .. وسلطة تنفيذية . بل وفى كل منها نظام حزبى ، يقوم على التعدد فى بعضها، وعلى التفرد فى بعضها الآخر ..

وليس هناك أى شك تاريخى فى أن هذه الأشكال ، من حكومة وبرلمان، ودستور ، وأحزاب ، قد وُجدت قبل الماركسية ..

ولقد كانت جميعها ، اللبنات التى صيغت منها الديمقراطية منذ نشوئها، والتى أخذت تتطور مع الزمان ..

والماركسية اليوم ، وقبل اليوم ، تجعل الديمقراطية نوعين :

- الديمقراطية « البرجوازية » وتعنى بها ديمقراطية الدول الغربية .
- وديمقراطية أخرى ، وتعنى بها نظامها السياسى .

ونحن لن نهتم بهذه التفرقة .. ولكننا نعود إلى سؤالنا السابق ، وهو : ما هى أشكال الحكم فى كل من النظامين – الرأسمالى – والاشتراكى إنها ، كما قلنا واحدة فى معظمها .. فهى حكومة ، وبرلمان ، ودستور وحزب هنا ، وأحزاب هناك .

فلماذا إذن هذه المسميات المتكررة للديمقراطية .. ؟

هـل ديمقراطيـة الغـرب « برجوازيـة » لأنهـا تعـيش فى وسـط برجوازى ..؟ ليكن ذلك كذلك ..

فما هى الديمقراطية التى تحكم وتسود المجتمع الذى ليس « برجوازيا » المجتمع الذى خلا من كل صراع طبقى ، وأصبح الشعب فيه المالك الحقيقى لمصادر عيْشه ووسائل إنتاجه .. ؟؟

إن مواجهة هذا السؤال فى ذمة وصدق ، تشكل فى رأينا أقدس واجبات المجتمع الاشتراكى اليوم .

***

لقد قلنا من قبل : إنه من الممكن احترام حق المجتمع الماركسى فى اختيار نظام « الحزب الواحد » - إذا استطاع نظامه السياسى أن يجد بديلاً يُتيح له التوازن السياسى الذى يُثمره تعدد الأحزاب وتساءلنا آنئذ ، هل هناك بديل .. ؟

ونجيب هنا : ربما يمكن أن يكون ثَمت بديل ، ألا وهو « المعارضة فى شكل القانونى » ..

إنه لا يكفى قط أن يقال للناس : انقدوا بحرية ، وعارضوا بحرية بل يجب ما دام الأمر يتعلق بالنظام العام للدولة وللمجتمع ، أن يكون للمعارضة السياسية شكل قانونى ، يجعلها دائما قوة سياسية تعمل داخل الولاء للاشتراكية نفسها ، وتكون قادرة دائما على أن تكشف عن وجهات

النظر الأخرى التى يمكن أن تصحح تارة، وتدحض تارة أخرى، وجهة نظر الحكومة نفسها ..

وكما قلت - أثناء مناقشتى مصير الأزمة فى المجتمع الرأسمالى - أعيد القول هنا : بأننى لا أزعم القيام برسم منهج تفصيلى لمستقبل الديمقراطية فى بلاد الماركسية الهائلة بإمكاناتها، وقادتها، ومفكريها إنما أكتفى - لا غير - بالكشف من خلال وجهة نظرى عن « الجوهر » الذى تنبع منه وتتشكل حوله الوسائل اللازمة والمتنوعة لهذا المستقبل - الأمر الذى حاولناه فى هذا الفصل من الكتاب، والذى يتلخص فى هذه النقاط :

( أ ) التخلى عن نظرية « دكتاتورية البروليتاريا » فكرا، وعملا .. وفلسفة، وتطبيقا ..

( ب ) إيجاد « شكل قانونى » للمعارضة السياسية يجعل منها قوة فعالة تخلق التوازن السياسى فى الدولة، وتساند الحقوق الديمقراطية للمجتمع ..

( ج ) توفير الضمانات القانونية والقضائية للصحافة حتى تستطيع أن تمارس حريتها وحقها فى نقد الدولة والحكومة، وفى تزويد الرأى العام بكل الأنباء الصحيحة ..

( د ) بث روح الديمقراطية بثا صادقا وعميقا فى كافة أجهزة الدولة وتنظيماتها، وإحياء خصائصها فى ضمير المجتمع، وإرادته، وسلوكه ..

هذا هو جوهر العمل التاريخى الذى يتطلبه مصير الحرية فى المجتمع الاشتراكى الماركسى بأسره .. أما التفصيلات ، فليس عسيرا إدراكها على أننى حينما أتحدث عن موقفنا فى مصر من أزمة الحرية سيتيح لى إلمامى بواقعنا السياسى والاجتماعى أن أتقدم ببعض المقترحات التفصيلية .

وعلى الرغم من أن مصر ليست مجتمعًا ماركسيًا ، إلا أننى أحسب أن المقترحات التى سأتقدم بها - إن شاء الله - فى الفصل القادم تصلح أن تكون موضع تفكير فى بلاد الاشتراكية الماركسية ذاتها .

وقبل هذا ، وبعد هذا فإن على المسئولين فى المجتمع الماركسى أن يحملوا - تبعاتهم تجاه قضية الحرية والديمقراطية ، ذاكرين دومًا أن المهم ليس فى التسميات ، وإنما فى الجوهر .

إن دستور الولايات المتحدة - مثلا - يمنح رئيسها من السلطات أضعاف ما يمنحه الدستور السوفييتى لرئيس الحكومة ..

ومع هذا نجد رئيس الحكومة فى الاتحاد السوفييتى - أى رئيس - يَستحوذُ على سلطة مطلقة ، لا يستطيع أن يملك معشارها أى رئيس للولايات المتحدة .. !!

والصحافة فى بلاد الرأسمالية ، يملكها طواغيت المال .. وفى المجتمع الاشتراكى يملكها الشعب ..

ومع هذا . فلن نجد على ظهر الأرض منصف واحد ، يستطيع الزعْم بأن صحافة الاتحاد السوفييتى مثلا التى تملكها الأمة ، أقدر على نقد

حكومتها وحكامها من الصحافة فى بلاد رأس المال .. !!

والبرلمان الروسى ، من أضخم برلمانات العالم عددًا ..

« ومجالس السوفييت » هناك التى تبدأ من القرية وتنتهى فى العاصمة ، تبلغ من الكثرة ما يجعلها تكاد تكفى عشرين دولة ..

ومع هذا ، يستطيع الحاكم ، أو على أحسن الفروض - تستطيع القلة المسيطرة على الحزب أن تصنع ما تشاء .

إن الذين يرون فى هذه الكلمات تشهيرًا بالاتحاد السوفيتى ، أو الجبهة الماركسية ، لن يدلوا بسوء ظنهم هذا ، إلا على أنهم أناس يفتقدون فى حياتهم الإخلاص للحقيقة ، ومن ثم ، فهم لا يتصورون إمكان وجود ناسٍ يخلصون لها .. !!

إننى - والحمد لله وحده - أعالج قضية الحرية هذه ، فى أعلى مستوًى أستطيعه ، - من نزاهة القصد ، وأمانة الفكر .

ويوم تبسط الديمقراطية فى المجتمع الرأسمالى نفوذها على المجال الاقتصادى ..

كذلك يوم تبسط الديمقراطية فى المجتمع الاشتراكى نفوذها على المجال السياسى ، فإن ذلك اليوم سيكون لنا عيدا ..

ولقد قلنا فى هذا الموضوع كلمات ، نحسبها نافِعَة ..

قلناها .. والحاجة إليها أعظم ما تكون .

## الفصل السابع

# نحنُ، والأزمَةُ

### أين تقف مصر من هذه الأزمة.. ؟؟

ولكن، ما شأن مصر بحديث قَصرناه منذ بدْئِه إلى ختامه على الدول الكبرى فى كلٍّ من المعسكرين - الرأسمالى، والاشتراكى .. ؟؟

قد يحسب البعض، عندما يبلغُون هذا الموطن من الحديث أننى أحابى مصر، فألتمس لها - على صفحات الكتاب - مكانًا بين دول القِمَّة التى تحدثت عنها ..

بيد أن هذا الظن تنفيه البدَاهة .. فدول « القِمة » التى تحدثنا عنها، هى ما بين رأسمالية، وماركسية .

ومصر اليوم، ليست رأسمالية، وليست ماركسية ، وإذن، فالحديث عنها فى مجالنا هذا، ليس مُحاباة لها .. إنما لم يكن من الطبيعى، والكاتب يتحدث عن قضية الحرية فى عالمنا كله، ألاَّ يكون لبلاده من الحديث نصيب ..

هذا، يجىء أولا ..

وأمّا – ثانيا – فمصر اليوم شاءت أم لم تشأ ، يُشكّل مجرى الحياة فيها قُدوة تُلقى على المنطقة التى حولها ، وفى حدودها البعيدة لا القريبة ، تأثيراتها الحاسمة طَرْدًا وعَكْسًا ..

فموقفها تِجاهَ الحرية ، أو تِجاه أىٍّ من القضايا الإنسانية ، لن يكون موقفا لها وحدها – بل سيكون شاءت أم لم تشأ – موقفا لبلاد كثيرة – قريبة منها، وبعيدة عنها ..

وهذا الموقف لا يأخذ صورة واحدة فى تلك البلاد التى نعنيها .. فى بعضها ، قد يكون قدوة مُقْنِعة ، يَتشكلّ فى نهجٍ مُماثِلٍ لنهجنا ، وفى بعضها الآخر ، قد يكون تحدِّيا صارخًا تتشكل ردود فعله فى مقاومةٍ مُستميتة ..

على أية حال ، فإن لمصر اليوم تأثيرها الذى لا مَهرب منه ولا مَفر .. ومن ثم ، فإن عليها تِجاه الحرية تبعات كُبرى ، لا مهرب منها ولا مفرَّ هى الأخرى ..

وثمَّت أمر ثالث ، هو أن مصر اليوم تولى وجهها شطر عهد جديد تريد أن تلقى فيها وراء ظهرها كل بقايا فترة الانتقال التى طال أمدها – والتى كانت نتيجة ، لثورة « ٢٣ يوليو » غَداة إعلانها .. ثم استأنفها الغزو الثلاثى لمصر .. ثم الوحدة بين مصر وسوريا .. ثم انفصال سوريا عن مصر ..

ثم التهيُّؤ لتحويل مصر – نهائيا – من مجتمع رأسمالى ، إلى مجتمع يعيش

فى ظل نظام اشتراكى ، تنهض أُسسه الاقتصادية على تأميم وسائل الإنتاج وأدواته .

وهى فى عهدها الجديد هذا ، لا بد أن تجد لنفسها نظاما سياسيا ملائما .

نظاما يجعل من « مصر الاشتراكية » - « مصر الديمقراطية » .. ويجعل منهما معًا ،أو بتعبير أصح ، يجعل من « مصر » وهى تحمل مشعل الديمقراطية بيُمناها ، ومشعل الاشتراكية بيسْراها – المنار التاريخى الذى ينادى – فى سلام – الحائرين والمتعبين ممن حولنا .. ويؤَلِّقُ أمانة الحياة فى ضمائر الأجيال القادمة من بعدنا .. وبين هذا وذاك ، يمنح الجيل الذى يحمله اليوم ويصوغه ، حاجته من السداد ، والأمن ، والعافية ، والانعتاق من كل حواجز التثبيط والسَّلبية .

ونحن نعلم أن العلاقة بين النظام السياسى ، والنظام الاقتصادى لأية دولة ، علاقة وثيقة ومحكمة .

وعندما يسير الاقتصاد القومى لمجتمع ما ، وفق مبادئ العدل الاجتماعى .. ولا تصبح الثروة فيه امتيازا للقلة ، بل حقًا للكثرة .. وعندما تصير الدولة بحكم وظيفتها التاريخية والسياسية ، الأداة التى تحقق سيادة المجتمع على مصادر ثروته ، وقوى اقتصاده .. عندئذ ، تبلغ العلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، أى بين الوضع الاقتصادى والتنظيم السياسى ذروة الوثاقة ، والإحكام ، والأهمية ، بحيث ينجم عن أى إخلال بتبعات هذه

العلاقـة ، الكثـير مـن الأخطـار الصـعبة فى نوعهـا ، والأكثـر صـعوبة فى عواقبها ..

وإدراك هذه الحقيقة ، لا يعنى أن مُدرِكيها يحملون « بصيرة تاريخية » فحسـب .. بـل ويعنـى - إذا مضـت إرادتهـم وَفْـق هـذا الإدراك - أنهـم يسيرون بأقدام ثابتة فوق طريق الرّشد والعافية . إن هـذه الكلـمات ليسـت من « زُخرفِ» القول . وإنما هى من « حقائق العلم » .

وإن الفلسـفة العلميـة التـى يُعـالج بهـا العقـل الإنسـانى اليـوم مشـاكل العصر ، تجعل من هذه الحقيقة إحدى بـدائهها ومسـلماتها ، كـما أن التجربـة التاريخية قديمها وحديثها تزكّيها ، وتدعَمها .

وفى هـذا الضـوء السـابق ، نسـتطيع أن نعـرف دورنـا فى أزمـة الحريـة ، وتستطيع مصر أن تختار مكانها .

وقبل أن نستطرد الحديث ، دعونى أقصُص عليكم هذه الطرفة .

ذات يوم ، كنت مع بعض الأصدقاء فى حوار ، ويبدو أن كلمـة « مصر » ترددت على لسانى كثيرا خـلال حديثى ، مما دفـع أحـدهم إلى مقـاطعتى قائلا : لقد أحصيْت المرات التى نطقـت فيهـا بكلمـة « مصر » الآن ، ولقـد بلغت اثنتى عشرة مرة .. ولم تقل - ولو لمرة واحـدة - الجمهوريـة العربيـة المتحدة ؛ كأنك لا تعترف بهذه التسمية .

ولأنه من الذين تخصصوا فى دراسة القانون الدولى ، أضاف قائلا : بـل

وكأنك لا تعترف بـ « الوجود القانونى والدولى » لهذه التسمية . !! ولقد أجبته قائلا : - يا أيها السيد . إن الإنجليز يسمون بلادهم - المملكة المتحدة ، وبريطانيا ، وإنجلترا ..

والأمريكان يسمون بلادهم - الولايات المتحدة ، وأمريكا ..

والروس يسمون بلادهم - الاتحاد السوفيتي ، وروسيا .. وسكان العالم كلهم ، يستعملون أيًا من هذه الأسماء دون أن يكون فى ذلك تجاهل للأسماء الأخرى ، ودون أن يكون فى ذلك إخلال بما أسميته « الوجود القانونى والدولى » لبقية الأسماء .. !!

واقتنع السيد مشكورا ..

إنى أضع هذه اللفتة السريعة تحت أعين القراء الذين قد ينهض فى خاطرهم مثل ذاك التساؤل إذ يرونى أردّد كثيرا كلمة « مصر » فى هذا الفصل من الكتاب .

***

قلنا إن « مصر » لم تعُد مُجتمعا « رأسماليا » .. كما أنها فى تحولها الاشتراكى لم تذهب إلى المدى الذى يجعل منها مجتمعًا « ماركسيًا » .. نحن - اليوم - إذن أمام مجتمع جديد ، لا يقيد « رأس المال » ، خطواته .. ولا تحدّد له « المادية التاريخية » ، اتجاهاته .. ولكى يكون حديثنا مُجدِيا عن تبعات مصر تجاه قضية الحرية والديمقراطية علينا أن نعطى كل اهتمامنا

لهذه المرحلة الماثِلة التى تظهر فيها – لأول مرة فى التاريخ – مصر الاشتراكية .. أى أننا لن ننفق الوقت فى مناقشة الأوضاع السياسية التى سبقت هذا الميلاد ، والتى اعترف المسئولون أنفسهم بإخفاق تنظيماتها – بل سنركز الفكر والقول معًا على النظام السياسى الذى يلائم – تاريخيا ومنطقيًا – المرحلة الجديدة من تطورنا .

كما أننا لن نناقش القوانين الاقتصادية التى نظمت تحولنا الاشتراكى ؛ فأنتم تذكرون أن هذا الكتاب معقود لغاية واحدة من شأنها أن تقصر مناقشاته على الجانب السياسى وحده ..

هكذا كان نهجنا ، ونحن نناقش أزمة الحريةفى المجتمع الرأسمالى .

وهكذا كان ، ونحن نناقش الأزمة فى المجتمع الاشتراكى الماركسى .

وهكذا هو الآن ، ونحن نناقش مسئولياتنا تجاه هذه الأزمة .

وكما تحدثنا من قبل ، نعيد القول هنا ، بأن اتجاهنا هذا لايعنى عَزل السياسة عن الاقتصاد .. أو بحث جانب من المشكلة معزولا عن الظروف التاريخية والموضوعية للمشكلة كلها .

أبدا .. ولقد أوضحنا ذلك غير مرّة .. بل على العكس ، إن إدراكنا الوثيق للعلاقة المحتومة بين الوضع الاجتماعى والوضع السياسى فى كل مجتمع ، هو الذى أغرانا بتسليط الضوء على الأوضاع السياسية حتى نكتشف نِقاط تلاقيها أو أسباب تخلفها عن قواعدها الاجتماعية هذا . هو

ما حاولناه مع دول القِمة فى المجتمع الرأسمالى ، ونظيراتها فى المجتمع الاشتراكى .

والآن تعالوا نبذل نفس الجهد من أجل أنفسنا .. ومن أجل غيرنا .. عندما وقف الرئيس « جمال عبد الناصر » يتلو الميثاق على أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، لم يكن يعلن ميلاد التحوُّل الاشتراكى لمصر الحديثة ؛ فلقد بدأ هذا الميلاد مع « قوانين يوليو » عام ١٩٦١ هذا ، إذا لم تذهب مسافة أبعد ، فنقول إنه بدأ يوم وقف الرئيس فى « الإسكندرية » يُعلن بصوت مرتفع ، أن مصر تضع كلتا يديها على « قناة السويس » وتؤمم ملكيتها للشعب الذى حفرها بأنامله الصُّلْبة .. أو لنقل : إن قوانين يوليو ، كانت بدء « الميلاد » الاشتراكى .. وإن تأميم القناة كان بدء « الاتجاه » الاشتراكى ..

ولقد جاء الميثاق ليدعم التحول الاشتراكى ؛ بتبيان فلسفته وحتميته التاريخية ، ثم ليحدد نوع « المناخ » السياسى والاجتماعى ، والفكرى الذى سيواصل المجتمع الجديد فيه حياته ، ويمارس خلاله حقوقه وواجباته ، ويحرِّك فى آفاقه قُدراته ، ومَلكاته .. ففى الجانب السياسى ، اختار الميثاق الديمقراطية نظاما للحكم .. وتحدث عن جميع الحريات الأساسية التى تستكمل الديمقراطية بها وجودها ..

فحرية الفكر .. وحرية القول .. وحرية الصحافة .. وحرية النقد ، وحرية الفرد فى صنع مستقبله ، وتحديد مكانه من المجتمع ..

كل هذه الحريات ، وضعها الميثاق بين نصوصه .

ومن ثم ، فنحن إذ نبحث لمجتمعنا الجديد عن الضمانات التى يتفادى بها أزمة الحرية ، فإننا سننشد الضمانات من روح تلك المبادئ نفسها .

يقول الميثاق :[1]

« إن الديمقراطية ، هى توكيد السيادة للشعب . ووضع السلطة كلها فى يده ، وتكريسها لتحقيق أهدافه » .

ويقول أيضا :

« إن السؤال الذى طرح نفسه تلقائيا غداة النصر العظيم فى السويس هو :

– لمن هذه الإرادة الحرة التى استخلصها الشعب المصرى من قلب المعركة الرهيبة .. ؟؟

– « وكان الرد التاريخى الذى لا رد غيره ، هو :

– « إن هذه الإرادة ، لا يمكن أن تكون لغير الشعب ولا يمكن أن تعمل لغير تحقيق أهدافه ..

« إن الشعوب لا تستخلص إرادتها من قبضة الغاصب لكى تضعها فى متحف التاريخ ، وإنما تستخلص الشعوب

---

(١) الباب الخامس .

إرادتها ، وتدعمها بكل طاقاتها الوطنية ، لتجعل منها السلطة القادرة على تحقيق مطالبها » ..

هكذا تحدث « الميثاق » عن « الديمقراطية » ..

ودعونا نقل فى غير تردد : إنه إذا استطاعت « مصر الاشتراكية » أن تضع هذه الكلمات - لاغير - موضع التنفيذ الصحيح ، وأن تصبها فى الأشكال القانونية الملائمة ، فستربح الديمقراطية .. وتربح الاشتراكية .. وتربح المستقبل جميعه ..

إن هذه الكلمات ، تلتقى لقاءا رشيدا مع جوهر الديمقراطية فالحكم الديمقراطى . ليس هو الذى يعمل لصالح الشعب فحسب .. كلا - إنما هو - أولا وأخيرا - الذى يعمل وفق إرادة الشعب .

هو الذى يكتشف بالوسائل الديمقراطية ، مشيئة الرأى العام وإرادة الأغلبية ، ثم يحولها إلى قانون ، ويسير بها فى طريق التنفيذ .

ومن ثم ، فإن الشعوب لا تستخلص إرادتها لكى تحقق بها مطالبها فحسب .. ، بل [ لتجعل منها السلطة القادرة على تحقيق مطالبها ] ..

ومن ثم أيضًا ، فإن الشعب المصرى لم يستخلص إرادته من الغاصبين لتكون هذه الإرادة فى خدمة أهدافه فحسب .. بل لتكون أولا ، مظهر سيادته - [ إن هذه الإرادة ، لايمكن أن تكون لغير الشعوب ] ..

ومن ثم مرة ثالثة ؛ فالديمقراطية ليست تكريس الجهود لتحقيق

الأهداف ، فحسب .. بل هى أولا : [ توكيد السيادة للشعب ، ووضع السلطة كلها فى يده ] ..

هذه ، هى القاعدة الأولى ، فلنذكُرها .

- **[ الإرادة كلها للشعب والسيادة كلها له والسلطة كلها فى يده ]**

وطبيعى أن هذه الإرادة والسيادة والسلطة لن يستخدمها الشعب ضد نفسه ، بل ستكون أداته لتحقيق أهدافه .. وتحقيق أهداف أى شعب رشيد، تعنى سيره على طريق التقدم .

بيد أن التقدم تختلف « دوافعه ، فأحيانا يقوده التوجيه والضغط .. وأحيانا تقوده الحرية والاختيار .. فمن أى الطرازين تكون دوافع تقدمنا .. ؟

هنا يقول الميثاق [1]

« إن الحرية وحدها ، هى القادرة على تحريك الإنسان إلى ملاحقة التقدم ، ودفعه ..

« والإنسان الحر ، هو أساس المجتمع الحر ، وهو بناؤه المقتدر ..

« إن حرية كل فرد فى صنع مستقبله ، وفى تحديد مكانه من

---

(١) الباب السابع .

المجتمع ، وفى التعبير عن رأيه ، وفى إسهامه الإيجابى فى
قيادة التطور وتوجيهه بكل فكره ، وتجربته ، وأمله ، حقوق
أساسية للإنسان ، ولا بد أن تصونها له القوانين » ..

فالحرية إذن ، لا التوجيه الضاغط ، هى التى عليها أن تقود موكب التقدم فى بلادنا ..

وهذا الموكب لن يعتمد على كتل مرصوصة ، بل على الفرد الحر ، وعلى [ حرية كل فرد فى صنع مستقبله ، وتحديد مكانه من المجتمع ] .

كما أن التقدم الذى ننشده ، لا نستمد وعينا به من قواعد تُمْلَى على المجتمع . بل من إسهام الفرد الحر [ بكل فكره ، وتجربته ، وأمله ] .

وحق الإنسان الحر فى الانتفاع وفى الإسهام بفكره ، وتجربته ، وأمله ، ليس منحة عارضة ، ولا منة طارئة – إنما هى [ حقوق أساسية للإنسان ، ولا بد أن تصونها القوانين ] .

وهذه هى القاعدة الثانية ، فلنذكرها .

• ( ب ) [ التقدم الذى نعقد العزم على بلوغه ، يستمد دوافعه من حرية الإنسان الفرد وتجربته ] .

ولكن مجتمعنا الجديد يتحول لأول مرة فى تاريخه البعيد والقريب من مجتمع إقطاعى ورأسمالى – إلى مجتمع اشتراكى .. أفلا تتطلب ظروف هذا

التحول إيثار التوجيه على الحرية ، وتفضيل الإرادة الجمعية المملاة ، على حرية الإنسان الفرد ، وتجربته .. ؟؟

هنا يقول الميثاق :[١]

« إن فترات التغيير الكبرى بطبيعتها حافلة بالأخطار التى هى جزء من طبيعة المرحلة ، على أن التأمين الأكبر ضد هذه الأخطار كلها ، هو ممارسة الحرية ، وخاصة بواسطة المجالس الشعبية المنتخبة .

« إن العمل الوطنى كله ، وعلى جميع مستوياته لا يمكن أن يصل سلميا إلى أهدافه إلا بطريق الديمقراطية » ..

إذن ، فنحن نختار الحرية رائدا ، والديمقراطية نهجًا ، مع علمنا بأننا نجتاز مرحلة من مراحل التغيير الكبرى ، ومع إدراكنا السديد بأن خير ما يجنبنا أخطار هذه المرحلة هو [ ممارسة الحرية ] ..

وأن عملنا الوطنى لن يبلغ أهدافه فى سلام [ إلا عن طريق الديمقراطية ] .. وهذه ، - إذن - هى القاعدة الثالثة ، فلنذكرها .

على الرغم من أن تقدمنا يجتاز الآن مرحلة تغيير كبير فإن الحرية والديمقراطية هما السبيل الأوحد للعمل الوطنى على جميع مستوياته .

---

(١) الباب الثامن .

ولكن إذا كانت الديمقراطية هى الأداة الوحيدة والمنهج الفريد للعمل الوطنى على جميع مستوياته ، فما هى طبيعة العلاقات بين العمل الوطنى ، والسلطة السياسية ، وما الغرض الذى ستعمل هذه العلاقة المتبادلة لإنجازه .

هنا نلتقى بالميثاق يقول : [١]

« إن سُلطة المجالس الشعبية المنتخبة ، يجب أن تتأكد باستمرار فوق سُلطة أجهزة الدولة التنفيذية ، فذلك هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب ، ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطنى .

« ... كذلك فإن الحكم المحلى يجب أن ينقل باستمرار وبإلحاح ، سلطة الدولة تدريجيا إلى أيدى السلطات الشعبية ؛ فإنها أقدر على الإحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حَسمِها »

إذن فالمجالس الشعبية التى ستجىء ثمرة الاقتراع الحر ، ومجلس الأمة على رأسها بطبيعة الحال ، ستكون صاحبة السلطة التى تمثل سيادة الشعب وتنفيذها ، وتجعل [ الشعب دائما قائد العمل الوطنى ] ..

ليس ذلك فحسب ، بل إن هذه السلطات الشعبية عليها أن تمارس واجباتها دومًا فى المستوى الذى يجعلها الوارث التاريخى لسلطة الدولة

---

(١) الباب الخامس .

ووظائفها ..

وهذه إذن ، هى القاعدة الرابعة ، فلنذكرها .

- [ العمل الوطنى للشعب ، مُتفاعلا مع العمل السياسى للسلطة ، يجب أن يهدف دائما ويمكن باستمرار من أن تكون سلطته فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية ] ..

وينبغى أن نلاحظ هنا أن الميثاق لم يقل « أجهزة الحكومة التنفيذية ، بل قال « أجهزة الدولة » وبهذا تصبح الحكومة نفسها ، أو « المجلس التنفيذى » الذى يمثل « مجلس الوزراء » أحد أجهزة الدولة التى ينتظمها النص السالف .

أى أن سلطة المجلس المنتخبة ، يجب أن تكون فوق سلطة الحكومة نفسها ..

وإذا كانت الديمقراطية ستضمن للعمل الوطنى تحقيق سيادته عن طريق التنظيمات السياسية المنتخبة ، فإن الحرية يجب أن تكون الضمير المحرِّك واللسان المعبر عن هذا العمل ، وهذه السيادة .

وهنا يقول الميثاق :

« إن حرية الكلمة ، هى المقدمة الأولى للديمقراطية .
وسيادة القانون ، هى الضمان الأخير لها .

« وحرية الكلمة هى التعبير عن حرية الفكر فى أى صورة

من صوره .

« كذلك ، فإن حرية الصحافة ، وهى أبرز مظاهر حرية الكلمة ، يجب أن تتوافر لها كل الضمانات » ..[١]

كذلك يقول الميثاق أيضا :

« إن مُمارسة النقد ، والنقد الذاتى ، تمنح العمل الوطنى دائما فرصة تصحيح أوضاعه ، ومُلاءَمتها مع الأهداف الكبيرة للعمل .

« إن أى محاولة لإخفاء الحقيقة أو تجاهلها ، يدفع ثمنها فى النهاية نضال الشعب وجهده للوصول إلى التقدم » ..[٢]

وإذن فالحرية بكل صورها ، يجب أن تكون « ضمير » العمل الوطنى – حرية الفكر .. وحرية القول .. وحرية الصحافة .. وحق النقد ..

وهذه الحريات جميعا ، لا تعبر عن نفسها وفق قواعد متطفلة عليها أو مضادة لطبيعتها ، بل هى تعبر عن نفسها وفق مضمونها الجوهرى الذى يمثله الاختيار الحر ، للإنسان الحر ..

يقول الميثاق :

---

(١) الباب السابع .

(٢) الباب الثامن .

« إن حرية الإنسان الفرد ، هى أكبر حوافزه على النضال » .

« إن الإقناع الحر ، هو القاعدة الصلبة للإيمان »[١]

« إن حرية القيادات ، يجب أن تستمد حقها من حرية القواعد الشعبية ، ولا تستطيع القيادات أن تمارس عملها بالإكراه والتعصب » ..[٢]

وهذه إذن ، هى القاعدة الخامسة ، فلنذكرها .

(حرية الفكر ، والقول ، والنقد ، والاختيار ، حق ثابت للفرد ، وللصحافة ، وللقواعد الشعبية ، يمارسونها جميعًا بعيدًا عن كل إكراه ).

***

أمام كل هذه الحفاوة بالحرية ، وبالديمقراطية .

أمام كل هذه المبادئ ، والقواعد التى قرر بها الميثاق حق الشعب الحر فى الحرية ، تعالوا نتعاون فى ذمة وصدق على كشف الطريق المستقيم الذى تستطيع هذه المبادئ والحقوق أن تسير فوقه ، واقعًا حيًا ، وعملا أمينًا ..

ولنبدأ بغرس حقيقة هامة فى قلوبنا وعقولنا .

---

(١) الباب السابع .
(٢) الباب الثامن .

هذه الحقيقة : هى أن مشكلتنا مع الحرية لم تعد فى وجودها .. بل فى استخدامها .

ولقد قلنا من قبل فى إحدى المناسبات : إن كنس الاستعمار البريطانى من بلادنا لم يكن إلا رصيدًا ضخمًا لحرياتنا .

وإن إنهاء عهد الملوك والعروش ، ومولد عهد الجمهورية ، لم يكن إلا رصيدا ضخما فى حساب حرياتنا .

وإن تصفية الإقطاع ، وتأميم القناة ، وتحرير اقتصادنا القومى من براثن الاستغلال الأجنبى ، لم يكن إلا رصيدا ضخما فى حساب حرياتنا .

وإن ثورة الأفران والمصانع ، التى تؤسس مستقبلنا الصناعى والحضارى ليست إلا رصيدا هائلا لحساب حرياتنا .

ولكن استخدامنا الحرية لا يتناسب قط مع هذه الأرصدة الهائلة ، والنمو العظيم لها ... !!

والآن ، وبعد أن جاء الميثاق يدعو الشعب فى إلحاح واضح لكى يمسك زمام حريته ، وسيادته ، ومصيره ، فإن هذه الحقيقة السالفة ، تعود فتفرض نفسها على التفكير والحس معا ...

إننا بعد التحول الاشتراكى الذى يحدث فى بلادنا ؛ نواجه بتبعات الرشد ، قائلة لنا :

- يا سكان هذا البلد الجديد : ليست مشكلتكم مع الحرية أنكم لا تجدونها .. بل مشكلتكم مع الحرية أنكم لاتستخدمونها .. !!

إن الحريات التى هتف بها « الميثاق » كحرية الفكر ، وحرية النقد وحرية الكلمة ، وحرية الصحافة ، لا يمكن أن تمارس بعد عزل الملك ، وإجلاء الاستعمار ، وتصفية الإقطاع ، وتحرير الحكم من كل سيطرة ، وتحرير الاقتصاد من كل تحكم واحتكار ، إلا فى مستوى أعلى كثيرا وكثيرا من المستوى الذى كانت تمارس فيه قبل إحراز كل هذه المكاسب وإضافتها لرصيدنا من الحرية .

فإذا مُورست فى مستوى أقل ، بل حتى فى مستوى مماثل لمستوى ذلك العهد الذى كان فيه القصر والاستعمار والإقطاع والاستغلال قائما ، فمعنى هذا أننا عاجزون عن استخدام الحرية ، الأمر الذى يساوى فى التحليل النهائى له ، فقدان الحرية ذاتها . ؟؟

وبعد أن أكد الميثاق نوع اشتراكيتنا - هذه الاشتراكية التى لا تنهض على فلسفة تفرض عليها الأخذ بتلك النظرية القاسية - « دكتاتورية البروليتاريا » ..

كما أنها على أسس محافظة أو مترددة ، قد تمكن قوى الاحتكار

والاستغلال من العودة ..

نقول : إن تحولنا الاشتراكي ، وقد نأى بنفسه عن التطرف الذى يصاحبه دائما نقص فى نفوذ الحرية ، قد هيأ لنا جميعا - دولة ، ومجتمعًا - ، - حكومة ، وشعبا - كل الفرص العظيمة لاستخدام الحرية على أوسع نطاق ، وجعل وطننا الجديد حديقة تترعرع فيها وتُزِهر ، كل حقوق الإنسان .

هذا ، إذا أردنا .. وإذا أوجدنا لإرادتنا الطريق ..

ولقد أعلن الميثاق هذه الإرادة - فمن الذى سيحملها ويمضى بها قُدما على الطريق ...

إنه المجتمع الجديد كله ، بدءا من الفرد الحر ، إلى حكومته ..

وهذه الإرادة لكى تعمل ، لن تكون تجريدا ، ولن تعمل فى فراغ ...

إنها ستتحول حتما إلى أشكال قانونية وعلاقات فعالة ، تعمل وسط قوى المجتمع ، ومواطنيه ، ومؤسساته ، وتربط بين وسائله ، وغاياته .

ومن ثم ، فإن كل دعم لهذه الإرادة ، يعنى فى نفس الوقت دعم أشكالها القانونية ، وإفساح الطريق أمام علاقاتها النامية ..

وهذه المقترحات كما قلنا من قبل - لا تناقض مبادئ الحرية التى سلفت .. بل هى تفسر تلك المبادئ وتبحث لها عن أشكالها القانونية ، فى

غير تكلف أو ابتسار .

وهذه المقترحات خاصة بـ :

( أ ) حرية النقد ..

( ب ) حرية الصحافة ..

( جـ ) حرية المجالس النيابية ..

***

لقد أعلن الميثاق أنه لا يرى فى النظام الحزبى الأداة الصالحة للحياة السياسية فى هذه المرحلة الجديدة من تطور المجتمع ، وأن التنظيم الجماهيرى الشامل بمجالسه النيابية المنتخبة ، هو الطريق الصحيح .

وعلى الرغم من اقتناعنا بأن الظروف التى تمكن المجتمع الاشتراكى من إقامة حكومة صالحة ، وبرلمان صالح ، ودستور صالح ، تستطيع أن تمكن أيضًا من قيام أحزاب صالحة ، تسهم فى إخصاب الاشتراكية وتوسيع آفاقها ، كما تُسهم فى خلق التوازن السياسى الذى يحتاجه المجتمع الاشتراكى أكثر مما يحتاجه أى مجتمع آخر ..

نقول على الرغم من اقتناعنا هذا ، فإن الولاء الرشيد للحرية ، يستطيع أن يلهم الناس إجابات كثيرة على مشاكل التطبيق السياسى التى تفرضها ظروف يدركون أهميتها .

وهذه الإجابة التى مصدرها الولاء للحرية ، لن تكون تلفيقا للحرية ، بل تنوعا فى وسائلها : -

لقد قلنا فى الفصل السادس من الكتاب : إن الأحزاب ليست مقصودة لذاتها ، بل لما تحدثه من توازن سياسى لازم بين السُّلطة الناخبة ، والسلطة الحاكمة .

فإذا اقتضت ظروف مّا استبعاد الأحزاب ، فيجب ألا تُستبعد وظيفتها هذه ... ويجب أن يوجد البديل الذى يحقق التوازن السياسى المنشود ، واللازم ، لتحقيق الديمقراطية ..

وهذا البديل فى رأينا هو : «المعارضة المنظمة » أى : « المعارضة فى شكل قانونى » ، المعارضة ذات الكيان السياسى ، والبرلمانى .. فما هذا الشكل القانونى الذى يمكن أن ينتظم معارضة فعالة أمينة ؟ تحقق التوازن السياسى من غير أن تصطحب الصراع الحزبى معها .. ؟؟

دعونا نبدأ الإجابة بالحديث عن « حرية النقد » بإعادة نص الميثاق الخاص بها ..

« إن ممارسَة النقد ، والنقد الذاتى ، تمنح العمل الوطنى دائما فرصة تصحيح أوضاعه ، وملاءمتها مع الأهداف الكبيرة للعمل .

« إن أى محاولة لإخفاء الحقيقة أو تجاهلها ، يدفع ثمنها فى النهاية ،

نضال الشعب وجهده للوصول إلى التقدم » ..

إن مبدأ « النقد » « والنقد الذاتى » أحد مبادئ الاشتراكية التقدمية بشتى أنواعها .

والعطف هنا ، للمغايرة ، لا للتفسير .. أى أن النقد ، والنقد الذاتى ليسا شيئا واحدا تكرر لفظه لتوكيد أهميته ، بل هما شيئان متغايران ، وإن كان كل منهما يكمّل صاحبه ..

فالنقد المذكور أولا ، هو النقد العام الذى ينقد به المواطن أخطاء الدولة والمجتمع ..

والنقد الذاتى ، هو النقد الشخصى الذى ينقد به الموظف المسئول أو العضو فى أى تنظيم شعبى أخطاءه هو ..

والنقد العام عندما يكون موضوعه تصرفات الحكومة ، وسياستها الداخلية والخارجية ، وعندما يمارَس داخل المجالس النيابية بصفة خاصة ، يسمى : معارضة ..

وواجب علينا ألا نتهيب الكلمات ، أو نخافها — فكلمة « المعارضة » مساوية تماما لكلمة « النقد » مادام أسلوب كل منهما فى العمل أسلوبا صحيحا .

والنقد السياسى والعام — داخل المجالس النيابية — سواء كانت

المجالس الشعبية فى المحافظات ، أو مجلس الأمة فى العاصمة ، يعنى كما قلنا « المعارضة » التى تواجه الأخطاء فى التشريع وفى التطبيق ، وتكبح جماح السلطة التنفيذية إذا عن لها الجموح .

عندما تعبر هذه المعارضة عن نفسها من خلال أفراد موزعين ، ليس لهم كيان قانونى أكثر من كونهم أعضاء فى تلك المجالس فإنما ينجم عنها التردد والتهيب فى إعلان النقد المشروع ، كما ينجم عنها التكرار والفجاجة فى عرض النقد والتعبير عنه ، ونحن نظلم « المعارضة البرلمانية » إذا ظننا أنها ستكون جهازًا للشغب والتخريب .

أبدأ إنها فى مجتمع اشتراكى ومتفاهم لا مكان فيه للصراع الطبقى ، لا يمكن إلا أن تكون عونًا رشيدًا لسلطة القانون وسيادته

إن أهم مزايا « المعارضة المنظمة » أنها ستشجع الأعضاء على إعلان آرائهم ، وتعاونهم على تنسيق هذه الآراء وإخراجها إلى الوجود الحى نابضة بالمعرفة والخبرة والفهم .. كما أنها ستقف وجها لوجه أمام « المجلس التنفيذى » لا موقف المتربص ، بل موقف الرقيب .. مشكّلة بقوتها القانونية ، قوة سياسية ، يدرك « المجلس التنفيذى » أن فى استطاعتها إسقاطه وأخذ مكانه فى الحكم إذا هو لم يسر على جادة الصواب ..

وبهذا يتحقق تلقائيا التوازن السياسى المنشود .

إنها ستكون قادرة على وضع تقاليد صالحة ونامية للنقد السوى ،

وقادرة على أن توضح لأعضاء المجالس النيابية وغيرهم من المواطنين ، أنه ليس المهم أن يقول الإنسان ما يعتقد أنه الحق فحسب .. بل المهم أيضا ، الطريقة التى يقول بها هذا الحق ..

ليس المهم أن ننقد الأخطاء فحسب ، بل المهم أيضا ، الطريقة التى نمارس بها النقد ..

وقد يسأل سائل : لماذا تريدها معارضة منظمة فى شكل قانونى ؟؟

والجواب : هو أنه إذا سلمنا بأهمية النقد السياسى والمعارضة السياسية؛ فإن ذلك يقتضى أن يكون لها الوضع الذى يمكنها من أداء دورها . ليس هناك حكومة ، بغير حكومة .. ولا برلمان بغير برلمان .. أى بغير شكل قانونى للحكومة وللبرلمان .. فكيف تكون هناك معارضة بغير معارضة .. أى بغير شكل قانونى للمعارضة .. ؟؟

إن أروع مزايا « المعارضة البرلمانية » التى تشكل قوة سياسية ، وقانونية، هى أنها بنشاطها وبمواقفها ، تُحيى فى المجتمع كله فضيلة الشجاعة فى إبداء الرأى .. وتُوقيه كل عواقب الكبت السياسى .. وتخرجه من قواقع السلبية واللامبالاة .. وأمامنا أمم العالم قاطبة ، فلننظر ..

حيث توجد فى مجتمع ما ، معارضة برلمانية لها شكلها القانونى المهيب ، توجد حرية الرأى ؛ وحرية النقد ، وشجاعة المواطن .

وحيث يختفى من مجتمع ما ، هذا النوع من المعارضة ، يوجد الخوف ،

والصمت .

والصورة التى أقترحها لهذه « المعارضة المنظمة » أى « المعارضة فى شكل قانونى » بسيطة بساطة الحقيقة ..

وإذا اقتنعنا بها وطبقناها ، فإن مستقبلها مع التطبيق سيسمح لها بالتطور تطورا يوسِّع آفاقها ، ويوسِّع معها آفاق العمل الديمقراطى الرشيد ..

ما صورة هذه المعارضة ، وكيف نظفر بها .. ؟

عندما يجتمع « مجلس الأمة » .. وعندما يقوم بانتخاب رئيس المجلس وهيئة مكتبه ، يقوم فى نفس الوقت بانتخاب « زعيم للمعارضة » والتسمية هنا لا تهم كثيرا .

فليكن لَقبُه « زعيم المعارضة » أو « ممثل المعارضة » أو « الأمين العام للمعارضة » .

وينتخب مع ممثل المعارضة ، أو زعيمها ، هيئة مكتب المعارضة بحيث لا يقل أعضاؤه عن عشرين عضوا .

ويمكن أن يكون هذا الانتخاب سنويا .. أى ينتخب المجلس فى كل دورة من دوراته « زعيم المعارضة » وهيئتها لتلك الدورة ، ويمكن أن يكون للمدة البرلمانية كلها ، بحيث يتحدد مع كل برلمان جديد .. وقد يتعذر ذلك بالنسبة للدورة الأولى لمجلس الأمة القادم ، إذ لن يكون نشاط

الأعضاء قد كشف الأعضاء الجديرين بتشكيل المعارضة ، وهنا لا نرى بأسا فى أن تكون الدورة الأولى للمجلس ، دورة اختبار تتكشف خلالها المواهب الصالحة للقيام بهذه المهمة ..

وحين يصبح للمعارضة كيانها السياسى والقانونى ستتمكن من إمداد المعارضين داخل المجلس النيابى بمزيد من الحماية ، كما ستتمكن من تبنى الآراء المعارضة .

ومع أنه سيكون من حق كل عضو برلمانى أن يتقدم بسؤاله أو باستجوابه وحده ، إلا أن مثل هذا النائب ، سيجد من الخير له ساعتئذ ، والقضية التى يخدمها أن يتصل أولا بممثل المعارضة ، ويتفاهم معه فى الأمر ، كما سيجد مكتب المعارضة فى خدمة قضيته ، فيعد له جميع البيانات اللازمة ..

وقد تكون المآخذ التى يريد عضو مّا أن يجعلها موضع مناقشته تستند إلى وقائع غير صحيحة .. وعندئذ يستطيع مكتب المعارضة بعد أن يجمع البيانات الأزمة بشأنها أن يدرأ عن العضو ما كان سيلحقه من إحراج .

قد يقال : إن المعارضة البرلمانية على هذا النسق ، ستخلق تكتلات داخل مجلس الأمة .. ونجيب قائلين . وأى بأس فى هذا . ؟! إن التكتل من طبائع الأشياء ..

إن أفراد الأسرة الواحدة يكوِّنون تكتلا .. وجماعة الأصدقاء يكوِّنون

تكتلا .. والجسم الإنسانى فى داخله عبارة عن مجموعات وكتل .. والنظام الكونى ، يوقم على مجموعات شمسية ، كل مجموعة كتلة .. كل الأشياء فى كون الله متكتلة ، ولكنه تكتل متفاعل متشابك .. ونحن لا نخاف أن تتحول المعارضة داخل البرلمان إلى كتلة ، ما دامت لا تستند إلى طبقة ، وما دامت لا تنمو داخل ظروف معادية أو مغايرة للظروف التاريخية التى يعيشها مجتمعنا .

إن الحكومة تشكل كتلة ، والبرلمان كتلة ، وكل وزارة لذاتها كتلة .. فهل يؤدى هذا التنوع إلى ضرر أو تمرد . ؟ كلا .. وكذلك المعارضة التى تقترحها لن تقضى إلى ضرر أو تمرد .

ويجب أن ينص الدستور المقبل على الكيان القانونى للمعارضة وعلى خصائصها وحقوقها .

وينبغى أن يأخذ زعيم المعارضة حتى بالنسبة للبروتوكول مكانة لا تقل عن مكانة رئيس المجلس التنفيذى .

ويكون من حق « زعيم المعارضة » أن يحضر مناقشات « المجالس الشعبية » أو أن يحضرها ممثل المعارضة فى أية ظروف تقتضى وتتطلب هذه المشاركة ..

إن هذه المعارضة لن تكون ممثلة لطبقة ، لأنه لا طبقات عندنا ، ولن تكون ممثلة لحزب ، لأنه لا أحزاب عندنا .. كما أنها لن تتحول إلى حزب ،

لأن قيادتها تتجدد مع كل عام، أو مع كل مجلس جديد .. إنها ستنشأ وتنمو داخل الإيمان الاشتراكى، والعمل الاشتراكى وستنمو معها كل خصائص العمل الديمقراطى من حرية الرأى، وشجاعته، ومن إشراف القانون، وسيادته ..

وإنى لأتصور — وليس تصورى هذا من أحلام اليقظة بحال . أقول : إنى لأتصور المعارضة، تصُول داخل المجلس النيابى وتجول .. نافخة من روحها فى صدور الرجال عزمًا وقوة .. !

بل إنى لأتصورها، وهى تخوض مع الحكومة معركة نبيلة حول أى من القضايا السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية .

وأتصور الخلاف الفكرى العظيم، وقد بلغ أشده بين الحكومة والمعارضة .. خلال ذلك كله يعبر الرأى العام والصحافة عن وجهة نظرهما فى الخلاف الدائر، فيكشف الشعب عن حقيقة اتجاهه وإرادته . ثم أتصور المعارضة، وهى تهدد بطرح الثقة بالحكومة ..

ثم أتصور « رئيس الدولة » يستدعى إليه رئيس الحكومة، وزعيم المعارضة، وبعض النابهين من نواب الأمة ؛ ليبحث معهم عن مخرج من الأزمة ..

ثم أتصوره بعد بذل جهده النبيل هذا، يترك للمجلس النيابى حق الفصل النهائى فى القضية ..

إنى أتصور كل هذا – بل أكتب – الآن – كل هذا ، ودموع الغبطة تبلل عينى ، وتستجيش أشواقى ، وأسأل نفسى :

أى عالم سعيد ، حر ، شجاع ، عظيم ، هذا الذى نقيمه لأنفسنا ولمجتمعنا الجديد ، لو استطعنا أن نعيش تجربة الحرية والديمقراطية كاملة غير منقوصة .. ؟؟

إن ذلك لا يعنى أننا سنصير من هواة المعارك .. ولا يعنى أن المعارضة سيكون لها كل يوم معركة ..ولا يعنى أن معاركها ستكون ضارية أو قاسية

إنما يعنى أن التوازن السياسى والقانونى بين السلطة والأمة ، قد وجد طريقا صحيحا يدعم به الحريات السياسية للشعب ، ويعزز الاتجاه نحو الصواب فى سياسة الحكومة ، ويرعرع بالتالى حرية الفكر ، وحرية القول، وحرية الضمير ، لدى المواطنين جميعا .

على أنه إذا قبل هذا الاقتراح ، ووُضع موضع التنفيذ فلا بد أن ننحى عنه كل تأثير ، أو توجيه .

لا بد أن تتوفر لظروف نشوئه واستمراره ، كل أسباب الاختيار الحر ، وكل عوامل التكوين الطبيعى الصادق ، وعوامل النمو التلقائى الراشد .

***

وننتقل إلى اقتراحنا الثانى ، الخاص بـ « الصحافة » .

إن الصحافة فى بلادنا مؤممة ، أو هى فى حكم المؤممة ..

ومعنى هذا أن وظيفتها الاجتماعية ، لم تعد خاضعة لسلطة أصحاب الصحف ومالكيها .. بل صارت انعكاسا لنفوذ المجتمع الذى يملكها .

ولكن ، لما كان المجتمع - أى مجتمع - ينيب الحكومة فى إدارة أعماله ، فإن الصحافة المؤممة فى مجتمع اشتراكى ، تخضع -تلقائيا- لسلطة الحكومة.

وقبل الاستطراد فى الحديث ، تعالوا نستعيد نص الميثاق عن حرية الصحافة :

إنه يقول : -

« .. كذلك ، فإن حرية الصحافة ، وهى أبرز مظاهر حرية الكلمة ، يجب أن تتوافر لها كل الضمانات » ..

فما هذه الضمانات التى يجب أن تتوافر لحرية الصحافة .. ؟؟

إنها فى رأينا تتمثل أول ما تتمثل فى « السلطة الرابعة » ..

فما هذه « السلطة الرابعة » .... ؟؟

نحن نعلم أن السلطات فى الدولة ثلاث - السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية ، والسلطات القضائية .

ومبدأ « الفصل بين السلطات » أحد المبادئ الرشيدة فى كل ديمقراطية

رشيدة .

وقد يبدو – أحيانا – أن الفصل بين السلطات مسألة نظرية أكثر منها عملية ، لأن الواقع المشاهد أن السلطات متشابكة الأواصِر وأن السلطة التنفيذية تستطيع أن تؤثر فى السلطتين الأخريين ..

أما أن السلطات متشابكة الأواصر ، فهذا التشابك ليس إلا مظهر التعاون القائم بين السلطات جميعا .

فالسلطة التشريعية تصنع القوانين .. بينما للحكومة الحق أيضا فى اقتراح القوانين ، ثم لها سلطة التصديق عليها .. كما أن الوزارة مسئولة أمام البرلمان ، بينما البرلمان نفسه يشترك معها فى هذه المسئولية ..

وللسلطة القضائية استقلالها ، بينما السلطة التنفيذية هى التى تنفذ أحكامها ، وتعين قضاتها – كل هذا ، لا يشكل تناقضا فى مبدأ « فصل السلطات » إنما يشكل التعاون الحتمى بينها ..

وأما أن السلطة التنفيذية قادرة على التأثير فى كل من السلطة القضائية والتشريعية .. فهذا هو الخطر الذى وضع مبدأ الفصل بين السلطات ، من أجل تفاديه ..

إن مبدأ الفصل بين السلطات ، واحترام هذا المبدأ ، يشكلان أعظم ضمانات الديمقراطية والحرية .

ولقد بدأت تؤمن به – إلى حد ما – الدول القائمة على المركزية السياسية

العارمة ، فالاتحاد السوفيتى – مثلا – يكاد فى دستوره الصادر عام ١٩٣٦ يعترف بمبدأ « فصل السلطات » ويُقرره ، حين تؤكد بعض مواده ، استقلال القضاء استقلالا كاملا ، بحيث يحظر حظرًا أكيدًا أى تدخل فى شئونه ومسئولياته من جانب السلطة التنفيذية ، حتى لقد جعل القضاة يُنتخبون ويعينون ..

إن الأثر العظيم لمبدأ « فصل السلطات » يتمثل فى أنه يمنع التركيز المفضى إلى التحكم والسيطرة .

وفى تحولنا الاشتراكى الذى تنتقل فيه ملكية الاقتصاد ، ووسائل الإنتاج كلها إلى المجتمع الذى تدير شئونه الدولة والحكومة ، تصير الحاجة إلى « الفصل بين السلطات » أكيدة ولازمة .. لأن هذا الفصل سيكون كما قلنا وسيلتنا الوحيدة لدحض التركيز والتحكم .. وبالتالى يكون وسيلتنا لدعم قواعد الديمقراطية والحرية ..

إذا فرغنا من هذه النقطة ، ننتقل إلى نقطة أخرى ..

نحن نقول : إننا لا نقلد أحدا ، وحسنًا نصنع .. فالتقليد حَجر غير مشروع على الرؤى الجديدة ، وعلى قوى الخلق ، والابتكار .

- تعالوا إذن ، نُقِم مجتمعنا الجديد على أربع سلطات ..

(أ) السلطة التشريعية .

(ب) السلطة التنفيذية .

( جـ ) السلطة القضائية .

( د) سلطة الصحافة ..

تعالوا ، نتوِّجْ دستورنا القادم بهذه المادة :

(الصحافة سلطة مستقلة ، لا سلطان عليها فى عملها لغير القانون ، وليس لأية سلطة أخرى التدخل فى حريتها ) .

• وتعالوا ننشئ للصحافة مجلسا أعلى ، يختار أعضاؤه بطريق الاقتراع ، ويكون هذا المجلس المشرف الوحيد على كافة شئون « السلطة الرابعة » الصحافة ..

فإجراءات التعيين ، والنقل ، والتأديب ، والتمويل ، لا تتم إلا بقرارات صادرة عنه .

وعليه أن يقف مع الدستور ، ومع المجتمع ، حارسًا أمينًا يقظا لحرية الصحافة ، فلا يسمح للسلطة التنفيذية أن تقتحم حماها ..

• وبعبارة واحدة ، يكون لهذه السلطة الرابعة التى سينص الدستور على حقوقها وواجباتها — كل مزايا واستقلال السلطات الأخرى ، بل وأكثر من تلك المزايا لو استطعنا .

• وحين يقوم نزاع ما حول بعض حقوق سلطة الصحافة واختصاصاتها ، فلا يفصل فيه سوى « المحكمة الدستورية العليا » التى

اقترح تقرير الميثاق تشكيلها ، والتى أصبحت جزءا من الميثاق ذاته ، والتى نرى أن قيامها ضمان آخر عظيم الأهمية ، للديمقراطية ..

لقد قلنا من قبل : إن الصحافة المؤممة ، هى إلى حد كبير – شئنا أم أبينا ، واقعة تحت سلطة الحكومة .. الأمر الذى يجعل الصحفى يتلفت حوله عشرين مرة قبل أن يكتب كلمة ، أو ينشر خبرا ، أو يحرر نقدًا .. !!

وما دمنا قد اعترفنا بحاجة المجتمع الجديد إلى حرية الصحافة .

وما دام الميثاق ، قد أكد قدسية هذه الحرية ، وطالب بوضع ضمانات أكيدة لها ، فهذا الاقتراح فى رأينا ، هو الضمان الأول لها .. وإنا لنرى أنه إذا وضع هذا الاقتراح فى بلادنا موضع التنفيذ الصادق الصحيح ، فإننا سنهدى إلى كثير من دول العالم نموذجا جديدا لضمان حرية الصحافة فى أى مجتمع اشتراكى يقوم على التأميم ، بل وربما فى المجتمعات الأخرى التى لا تأخذ بالتأميم .. إن استقلال الصحافة ، كسلطة لها كيانها يساير إلى أبعد مدى روح الاشتراكية الصحيحة .

ذلك لأن المجتمع الاشتراكى أكثر المجتمعات حاجة إلى النقد ، وليس سبب هذا أن أخطاءه أكثر من غيره عددًا .. بل لأنه أخطاءه وتناقضاته أكثر إلحاحًا ، ووضوحًا .

إن المجتمع الاشتراكى ، وقد زالت عنه مراكز الثقل التى كانت تعالج تناقضاتها وأطماعها بالتستر والزيف ، لا يعود لائقًا به أن يتهرب من

تناقضاته التى ستفرض نفسها ، بل إن أسمى واجباته هو مواجهة هذه التناقضات وهذه الأخطاء ، لا سيما ومواجهتها لن تحتاج إلى صراع تخشى عاقبته .

والصحافة من أهم وأقدر الوسائل التى ينتظرها هذا الواجب .

ولا بد أن نضع فى اعتبارنا ، أن حرية الصحافة لا تتمثل فى حرية الكلمة المسطورة فحسب ، بل وفى حرية الخبر المنشور – أيضا .

إن الأخبار الصحيحة غير المبتورة من أهم عوامل تكوين الرأى العام وإمداده ببصيرة يقظة يستطيع بها ملاحقة أحداث وطنه وعالمه .

وكما أن « حرية الكلمة » لا تعنى المهاترة ، أو الإسفاف .. فإن « حرية الأنباء » لا تعنى الكذب ، أو التلفيق .

فالكلمة التى نريدها ، والخبر الذى نريده ، ونريد لهما حرية لا حدود لها ، هما الكلمة ، والخبر ، اللذان يلقيان ضوءا على القضايا العامة ، ويتحرران من أية رغبة هابطة فى الإحراج الشخصى أو الإساءة المُغرضة ..

وهذا المبدأ لن يحتاج إلى قانون خاص يقول : هذه كلمة .. وهذه مهاترة .. وهذا خبر ، وهذا تلفيق .. كما أنه لايبرر أى تدخل غير مشروع فى حرية الصحافة ؛ فالقوانين العامة والذوق المهنى ، كفيلان بتسوية الأمور .

***

ونتقل الآن إلى النقطة الثالثة والأخيرة وهى : المجالس النيابية ونحن نعنى بالمجالس النيابية ، مجلس الأمة ، والمجالس الشعبية ، ولنبدأ بالمجالس الشعبية .

لقد وضع الميثاق مبدأ قيام هذه المجالس ، وترك إلى القوانين التى لم تصدر بعد ، مهمة بيان تشكيلها ووظائفها ..

وطبيعى أن هذه المجالس ستكون خاصة بالمحافظات ، فلكل محافظة مجلسها المنتخب والذى أعضاؤه إرادة المواطنين فى مدن المحافظة وقُراها ..

ونحن نرى فى « المجالس الشعبية » هذه ، كسبا كبيرا للديمقراطية إذا أعطيت فرصتها ، ووسعت سلطاتها

إن دوى أعمالها داخل الريف الذى تنظمه المحافظة ، سيكون عاملا فعالا فى تربية الوعى السياسى لدى الفلاح ، حتى وهو فى حقله ومرعاه وسيكون انعكاسها عليه أقرب ، وأوضح ، وأعمق أثرا من انعكاس «مجلس الأمة» ذاته .

وهذا يكشف عن خطورة الدور الذى سيكون لهذه المجالس .. إن الفلاح الذى سيرى أثرها فى حياته إيجابًا أو سلبا ، سيحكم على نظام الدولة كله من خلالها ؛ فإذا رآها هازلة ، رأى أن الأمور كلها هزل .. وإذا رآها جادة ، رأى أن الأمور كلها جد . وهذا يقتضى أن نمنحها اهتمامًا مضاعفًا .

ونحن نتصور هذه المجالس باعتبارها « برلمان المحافظة » .

ومن ثم ينبغى أن يكون للمجلس الشعبى بالنسبة للمحافظة ، اكثر الحقوق ، والسمات التى هى لمجلس الأمة ، بالنسبة للأمة ..

وبعد قيام هذه المجالس ، لا يجوز أن يشق مصرف ، أو تشاد مدرسة أو يُبنى مستشفى إلا بعد دراسة وافية فى « برلمان المحافظة » وإصدار قرار منه

إنك لا تستطيع أن تسمع فى الريف – من أية محافظة – شكايات كثيرة حول بلاد استطاعت بنفوذ بعض أهلها أن تنشىء مدارس أو مستشفيات متقاربة ، بينما هناك بلاد أخرى بعيدة وقاصية كانت أحق ببعض هذه المنشآت .

فإذا أصبح « المجلس الشعبى » صاحب الحق الأول فى كل هذه القضايا فإن ذلك سيكون أجدر ألا يتحكم النفوذ الشخصى فى مصاير المواطنين هناك .

كذلك ينبغى أن تكون السلطة التنفيذية بالمحافظة وعلى رأسها المحافظ مسئولة أمام «المجلس الشعبى » فى كل ما يتصل بشئون المحافظة ، وقضاياها ، وتعرض ميزانية المحافظة سنويا على المجلس لمناقشتها وإقرارها .

ولا بد من إدراك أن معظم أعضاء تلك المجالس ، سيكونون من

المواطنين الذين لم يتمرسوا بمثل هذه المسئوليات من قبل ، ومن الذين تحمل ضمائرهم الرهبة من السلطة أيا كان مستواها .

وليس علاج هذا – فى رأينا – أن نتهيب تمكينهم من مسئوليات أوسع، بل العلاج أن يَسخُو الدستور عليهم بأقصى قدر من المسئوليات .

وفى هذا السبيل ، اقترح أن يشغل منصب المحافظ بالانتخاب ، لا بالتعيين .

والسبيل لهذا ، أن تتقدم الحكومة للمجلس الشعبى باكثر من مرشح لمنصب المحافظ ، ثم يختار المجلس من بينهم من يشاء

فإذا رفضهم جميعًا – أو لم يظفر أحدهم بأغلبية مطلقة – رشحت الحكومة آخرين .. فإذا تكرر نفس الموقف ، لا يصير للحكومة الحق فى الترشيح مرة ثالثة ، ويتولى المجلس وحده اختيار من يشاء .

كما يحسن أن يعطى « المجلس الشعبى » حق عزل المحافظ .. وفى هذه الحالة يمكن أن نفرق بين صدور هذا القرار بأغلبية الأصوات وصدوره بالإجماع.

ففى الحالة الأولى ، لا يصير القرار نافذا ، إلا بعد عرضه على مجلس الأمة وموافقته عليه .

وفى الحالة الثانية ، أى حين يكون بالإجماع ، يصير نافذًا .

إن إعطاء هذا الحق للمجالس الشعبية – حق انتخاب المحافظ ، وحق عزله ، من خير السبل لنقل سلطة الدولة تدريجيا إلى المجالس الشعبية ، وقبل هذا ، لرفع مستوى المقدرة السياسية ، والثقة بالنفس ، لدى هذه المجالس .. ثم هو إجراء ديمقراطى سليم ، يضاعف من فاعلية المجالس الشعبية ، ويُقيم توازنًا أكيدًا بين السلطة الشعبية والسلطة التنفيذية فى المحافظة .

كذلك نقترح أن يكون هناك قدر كبير من الاختصاصات والمسائل التى يصبح قرار المجلس الشعبى فيها نهائيا – لا يحتاج إلى عرضه على مجلس الأمة ، ولا إلى موافقته عليها .

وهذه الاختصاصات طبعًا ستكون من ذلك النوع الذى لا يؤثر تفرد المجلس الشعبى بإقرارها على مصلحة عامة ، للمجتمع والدولة .. ولكى نمكن أعضاء « المجالس الشعبية » من تنمية وعيهم وأداء مهمتهم لا بد من أن ننشئ بكل مجلس – مكتبا للبيانات – تكون مهمته إمداد الأعضاء لكل البيانات التى يطلبونها .

فإذا أراد عضو بالمجلس الشعبى لمحافظة الشرقية مثلا أن يعقد مقارنة بين محصول القمح فى محافظته ، ومحصوله فى محافظة المنيا ، أو أسيوط ، ليصل بهذه المقارنة إلى نتيجة ما ، فليس عليه آنئذ إلا أن يتقدم إلى « مكتب البيانات » بالمجلس ويطلب إليه إعداد ما يطلبه من إحصاء وبيان ، ويقوم

المكتب من فوره بالاتصال السريع بالجهة الأخرى ، ويحصل على البيانات المطلوبة .

ولا بد أن تنعقد جلسات المجلس الشعبى مرات كثيرة خلال العام بحيث يظل مواصلا نقاشه حول شئون المحافظة ، ومُتابعا تنفيذ قراراته . وعلى الرغم من أنه سيكون لهذه المجالس استقلالها الإقليمى ، إلا إنه ينبغى أن تكون فى الوقت نفسه بمثابة « روافد » لمجلس الأمة فتتخذ الوسائل التى تجعلها موصولة الأسباب دومًا بالمجلس النيابى فى العاصمة، تمده بمقترحاتها وآرائها .

إن هذا يُضاعف من نشاط « مجلس الأمة » ، ويُوسّع آفاقه كما يجعل منه فى نفس الوقت « مركز الحيوية » فى كيان الأمة والدولة . وبإحكام الصلة بين المجالس الشعبية ومجلس الأمة ، يصبح أعضاء هذه المجالس جميعا ، وكأنهم أعضاء فى مجلس الأمة الذى يتلقى منهم ويدرس فى ضوء آرائهم المرفوعة إليه ، القضايا والمشكلات . كما ان مجلس الأمة نفسه ، سيتسع مجاله ، حتى لكأنه يتكون من المجالس الشعبية جميعها ..

***

هذا عن المجالس الشعبية .

أما مجلس الأمة ، فإنه لا يحتاج منا إلى كلام جديد ، إنما يحتاج إلى عزم جديد على إنجاح مهمته . لقد حدد الميثاق نسبة التمثيل فى المجالس الشعبية للفلاحين والعمال بخمسين فى المائة على الأقل .

كما حدد نفس النسبة ، لمجلس الأمة ..

وعلى الرغم من عدم اقتناعنا بحاجة مجلس الأمة إلى هذه النسبة ، خاصة بعد أن اتسعت المجالس الشعبية للفلاحين والعمال ، حيث ستكون المجال الصالح لتدريبهم سياسيا ، وحيث ستكون المجالس الشعبية ، كما شرحنا من قبل روافد تصُب فى مجلس الأمة ، وتغذيه بآراء أعضائه ، الذين سيكونون بهذه المثابة كأنهم أعضاء فى مجلس الأمة كما ذكرنا من قبل ...

نقول ، على الرغم من هذا ؛ فإن علينا أن نرقب التجربة فى يقظة لا بأن نقف منها موقف المتفرج أو المتربص . بل الموقف الذى يفرض علينا جميعا بذل كل جهد صادق فى سبيل إنجاح التجربة ، والاحتفاظ بالمستوى الموضوعى اللائق بمجلس الأمة ، باعتباره القوة الأولى للتشريع والرقابة ، فى الدولة والمجتمع .

وأداء هذا الواجب ، يتمثل قبل كل شىء فى كشف أخطاء هذه التجربة، أولا فأولا ، والعمل لإصلاح هذه الأخطاء أولا فأولا .

إن هذا سيكون واجب كل مفكر أمين .. وكل كاتب أمين ، وكل فنان أمين .. وكل صحفى أمين .. وكل مواطن أمين ..

ألا وإن سلوك الحكومة مع مجلس الأمة فى هذه المرحلة بالذات ، سيشكل إلى أبعد مَدى ، حظ هذا المجلس من الحرية ، والسيادة ، والتوفيق.

فمنذ اللحظة التى يباشر فيها المجلس مسئولياته ، يجب أن يصير

المصدر الوحيد للتشريعات والقوانين ..

يجب ألا تخفى عليه من أمور الدولة خافية ، ويجب ألا تنقل الحكومة قدما ، ولا تُنفق قرشا ، ولا تدفع وثيقة ، ولا تتخذ قرارًا ، إلا بعد عرضه عليه ، ومُناقشته له ، وإبرامه إياه ..

وحتى يكون الموضوع بالغ الخطورة ، ويقتضى السرية والتكتم ، فلا بد من عرضه على مجلس الأمة فى جلسة خاصة .

إن شعور المجلس بأنه السلطة الحقيقية فى التشريع ، وأنه القوة الفعالة فى مراقبة السلطة التنفيذية ، خير وسيلة لبث الشجاعة والثقة فى قلوب أعضائه .

وهذا الشعور لن يواتيه – وفى هذه المرحلة بالذات كما قلنا – إلا إذا احترمت الدولة حقوقه كلها ، وإلا إذا أخذت نفسها بضرورة الإصغاء لكلمته ، وتوقير مشيئته .

***

وعلى أعضاء مجلس الأمة وأعضاء المجالس الشعبية الذين سينتخبهم الشعب لحفظ مصايره ، أن يدركوا جلال الأمانة التى يتقدمون لحملها عليهم أن يدركوا أنهم بعضويتهم هذه ، لا يشغلون منصبًا شرفيًا يضفى عليهم جاها وزهوا ، بل إنهم – وفى هذه المرحلة بالذات – يحملون أمام « الدّيّان » الذى لا يغفل ، ولا يموت ، مسئولية تتطلب منهم التبتُّل ، والشجاعة ، والإخلاص .

عليهم ألا ينتظروا حتى يقال لهم : ماذا يجب أن يفعلوا ؟ ولا ماذا يجب أن يقولوا ؟ - بل ليعرفوا بأنفسهم واجبهم ، وليستمدوا من ضمائرهم ومسئولياتهم ، آرائهم ، وكلماتهم ، وقراراتهم .

إن لكل ذنب مغفرة .. أما حين يكون الذنب خيانة أمة ، فإن القصاص يكون رهيبا ..

وليست الخيانة فقط أن تسلم أمتك لعدوها ، بل هى أيضا أن تضعك الأمة فى أحد أبراج حراستها ، ثم تلهو عن الحراسة أو تنام .. ألا وإن مقاعد البرلمان أبراجُ حراسة .. كل مقعد منها بُرج ... وكل جالس فوقه حارس . !

وإن كل صمت أمام مشاكلها المعروضة خيانة ..

وكل رأى يتطلبه مصيرها ، يجب أن يبديه صاحبه وفق اقتناعه ، وإن خالف الناس أجمعين ..

***

إن هذا ليس واجب أعضاء مجلس الأمة وحدهم .. ولا واجب أعضاء المجالس الشعبية وحدهم ... إنه واجبنا جميعا ..

ولنذكر أنفسنا دائما ، بأن قدر هذه الأمة لن يغفر لنا أى إخفاق جديد فى إقامة بنائها السياسى الذى تواصل من خلاله نُموها الحر .. وتطوّرها الرشيد ..

إن أروع المزايا الماثلة فى تحولنا الاشتراكى ، هى مزية الشجاعة ، فإذا فقدنا هذه المزية فى تحولنا الديمقراطى ، وتجاه مسئولياتنا السياسية ، فسنخسر تفوقنا ... ونربح مخاوفنا ..؟

***

وبعد ، فمع هذه الأيام الجديدة ، تعالوا نسر بقلوب جديدة ، وصفاء جديد ..

تعالوا نناد رياح الحرية ، لتهب علينا من الجهات الأربع نقية ريانة ..

تعالوا ، نُطلق سراح « الغائبين » الذين غابوا عن مجتمعنا الجديد ، فلم يشهدوا ميلاده ، وقد كان لهم فى سبيله جهاد قديم .

تعالوا ، نفكر فى غير تردد ، ونناقش فى غير تعصب ، ونتعاون جميعا على دحض الخطأ ، وبناء الصواب ..

تعالوا ، نجعل من أمنا العظيمة الطيبة – مصر – وطنا كبيرا لمواطنين كبار ..

تعالوا ، نرفع مراسينا ، ونُبحر فى المياه الدافئة .. نحو المصاير الآمنة الواعدة .. حاملين أمانة الحياة .. ومُنفذين مشيئة الله فى أن يحقق الوطن لأهله كرامة العيش ..

ويصون فيهم إنسانية الإنسان ...

## كتب المؤلف

١- من هنا نبدأ
٢- مواطنون .. لا رعايا
٣- الديمقراطية ، أبدا
٤- الدين للشعب
٥- هذا .. أو الطوفان
٦- لكي لا تحرثوا في البحر
٧- الله والحرية ( ثلاثة أجزاء )
٨- معا على طريق محمد والمسيح
٩- إن الإنسان
١٠- أفكار في القمة
١١- نحن البشر
١٢- إنسانيات محمد
١٣- الوصايا العشر
١٤- بين يدي عمر
١٥- في البدأ كان الكلمة
١٦- كما تحدث القرآن
١٧- وجاء أبو بكر
١٨- مع الضمير الإنساني في مسيره ومصيره
١٩- كما تحدث الرسول
٢٠- أزمة الحرية في عالمنا
٢١- رجال حول الرسول ﷺ
٢٢- في رحاب على
٢٣- وداعا عثمان
٢٤- أبناء الرسول في كربلاء
٢٥- معجزة الإسلام عمر بن عبدالعزيز
٢٦- عشرة ايام في حياة الرسول ﷺ
٢٧- .. والموعد الله
٢٨- خلفاء الرسول
٢٩- الدولة في الإسلام
٣٠- دفاع عن الديمقراطية
٣١- قصتي مع الحياة
٣٢- لو شاهدت حوارهم لقلت
٣٣- الإسلام ينادي البشر
٣٤- إلى كلمة سواء
٣٥- قصتي مع التصوف
٣٦- أحاديث قلم

# أزمة الحرية فى عالمنا

هذا الكتاب يريد أن يقول : إن حرية الإنسان فى عصرنا هذا ، تعانى أزمة حقيقية ...

وإن أزمة الحرية فى عالمنا ، هى أزمة عالمنا ..

وإذا كان لهذه الأزمة أكثر من سبب ، فإن سببها الأول ، والأهم ، هو أن كل نظام من النظم السائدة فى العالم ينظر إلى الحرية بوصفها أداة عليها إن تخدم أغراضه ، بدلاً من أن يراها "القيمة الأم" التى يجب أن تدور فى فلكِها ، جميع القيم ، والنظم ، والاتجاهات ...!!




٥٠ شارع الشيخ ريحان -عابدين-القاهرة
تليفون:٧٩٥٨٢١٥-٧٩٤٦١٠٩ فاكس:٥٠٨٢٢٣٣
e-mail:elmokatam@hotmail.com